

نوعية المؤسسات والتحول الهيكلي:  
الاختلالات وتخصيص الموارد في شمال أفريقيا



## نوعية المؤسسات والتحول الهيكلي: الاختلالات وتخصيص الموارد في شمال أفريقيا

## شكر وتقدير

أعد هذا المنشور تحت إشراف السيدة ليليا هاشم نعاس، مديرة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد أشرف على إعداده وتنسيقه الخبير الاقتصادي زهير بن حموش مستندا في ذلك إلى مساهمات السادة برونو كونتي، والسيد تيمو فيتزر وهانز مولر الخبراء الاستشاريين لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ويستند المنشور إلى مناقشات اجتماع فريق الخبراء المعنون ”نوعية المؤسسات والتحول الهيكلي: الاختلالات وتخصيص الموارد في شمال أفريقيا“ الذي نظمه المكتب في الرباط يومي ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وما صدر عن ذلك الاجتماع من استنتاجات وتوصيات.

## المحتويات

### الصفحة

د	توطئة
١	١- مقدمة ومعلومات أساسية
٩	٢- الإطار المفاهيمي
١٨	٣- اختلالات سوق العمل
١٩	١-٣ الإطار
٢٠	٢-٣ اليد العاملة المتاحة في شمال أفريقيا
٢٥	٣-٣ اختلالات سوق العمل في شمال أفريقيا
٢٩	٤- اختلالات أسواق رأس المال
٣٠	١-٤ الإطار
٣١	٢-٤ قيود رأس المال في شمال أفريقيا
٣٥	٣-٤ أثر قيود رأس المال على الناتج
٣٨	٤-٤ قيود رأس المال وحقوق الملكية - ماذا نعرف عن ذلك؟
٤٠	٥-٤ دخول الشركات وتدفق رؤوس الأموال الدولية
٤٢	٦-٤ الاقتصاد السياسي وقيود رأس المال
٤٣	٥- الاختلالات في إنتاجية العوامل الإجمالية
٤٤	١-٥ الإطار
٤٤	٢-٥ عدم الاستقرار وتشتت الإنتاجية
٤٧	٣-٥ صدمات عدم اليقين والاستثمار
٥٠	٤-٥ المؤسسات وصدمات عدم اليقين
٥١	٥-٥ المصادر والنهب وقدرة الدولة
٥٦	٦-٥ الارتباطات السياسية
٥٧	٦- آثار السياسات العامة والاستنتاجات
٥٧	١-٦ الاستنتاجات الرئيسية
٦٢	٢-٦ الآثار المترتبة عن السياسات العامة
٦٨	٣-٦ خاتمة
٧٠	تذييل
٧٨	المراجع

- الشكل ١: القوة العاملة والعمالة في شمال أفريقيا ..... ٢
- الشكل ٢: متوسط حصص القطاعات في اقتصادات شمال أفريقيا ..... ٣
- الشكل ٣: الناتج حسب القطاع في شمال أفريقيا (النسبة المئوية لجميع النواتج) ..... ٥
- الشكل ٤: النموذج الموحد للشركة ..... ١٠
- الشكل ٥: محاكاة الخسارة في الناتج الناجمة عن سوء تخصيص العمالة ..... ١٣
- الشكل ٦: تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي عبر الزمن ..... ١٤
- الشكل ٧: تشتت أنشطة الإنتاجية المقدرّة عبر الشركات ..... ١٥
- الشكل ٨: تشتت الانتاجية ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات في شمال أفريقيا ..... ١٧
- الشكل ٩: دور العمالة في الإطار النظري ..... ١٩
- الشكل ١٠: نسبة الشركات التي تشير إلى أن القوى العاملة تشكل عقبة رئيسية أو شديدة ..... ٢٤
- الشكل ١١: القوة العاملة المتعلمة بوصفها قيّدا ..... ٢٥
- الشكل ١٢: تكاليف الاستغناء عن العمال بأسابيع من المرتبات ..... ٢٦
- الشكل ١٣: التوظيف في القطاع العام للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦ (بالنسبة المئوية، متوسط الفترة) ..... ٢٧
- الشكل ١٤: تكاليف أجور الحكومة المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ..... ٢٨
- الشكل ١٥: فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص ..... ٢٩
- الشكل ١٦: قيود رأس المال في النموذج ..... ٣٠
- الشكل ١٧: نمو إنتاجية العمالة ضمن القطاع نفسه والاستثمار المباشر الأجنبي لبلدان شمال أفريقيا، ١٩٩٤ إلى ٢٠١٢ ..... ٤١
- الشكل ١٨: القدرة الائتمانية وقدرة الدولة ..... ٤٢
- الشكل ١٩: صدمة إنتاجية العوامل الإجمالية ..... ٤٤
- الشكل ٢٠: عدم الاستقرار السياسي باعتباره القيد الأكبر أمام الشركات ..... ٤٥
- الشكل ٢١: العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي وتشتت الإنتاجية ..... ٤٦
- الشكل ٢٢: تقلب سوق الأسهم في تونس ومصر بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٨ ..... ٤٨
- الشكل ٢٣: وضع مؤشر عدم يقين قائم على الأخبار انطلاقاً من تغطية وكالة الأنباء الفرنسية ..... ٤٩
- الشكل ٢٤: متوسط الترتيب في الدراسات الاستقصائية لممارسة الأعمال التجارية ..... ٥٣
- الشكل ٢٥: البيروقراطية باعتبارها قيّدا: هل هي عدم كفاءة أم فساد؟ ..... ٥٤

الجدول ١ :	نمو إنتاجية العمالة وتحليله إلى مكوّنيه ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات في بلدان شمال أفريقيا في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٣ .....	٧
الجدول ٢ :	تشنت إنتاجية الشركات في قطاع الصناعة التحويلية .....	١٦
الجدول ٣ :	ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدرسة .....	٢١
الجدول ٤ :	متوسط عائدات الدراسة .....	٢٢
الجدول ٥ :	مشاركة القوة العاملة .....	٢٣
الجدول ٦ :	التمويل بوصفه قيّدا .....	٣٢
الجدول ٧ :	الحصول على قروض (بيانات مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال) .....	٣٣
الجدول ٨ :	تسجيل الممتلكات (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال) .....	٣٤
الجدول ٩ :	القروض المقدمة على المستوى المحلي إلى القطاع الخاص (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ..	٣٤
الجدول ١٠ :	تأثير القيود المالية على المبيعات (الإيرادات) .....	٣٦
الجدول ١١ :	محاكاة المكاسب المتأتمية من رفع القيود المالية عن الناتج .....	٣٧
الجدول ١٢ :	الاستثمار الأجنبي في ظل وجود قيود قوية على السلطة التنفيذية .....	٥١
الجدول ١٣ :	الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .....	٥٥
الجدول ١٤ :	شبكة بيانات: موجز إحصاءات بلدان شمال أفريقيا .....	٥٩

## توطئة

يشكل فهم سبب عدم استفادة اقتصادات شمال أفريقيا مما لديها من إمكانيات لتنمو نمواً دينامياً يمكّنها من إيجاد ما يكفي من فرص العمالة مسألةً رئيسية. فمنذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، اتسعت بشكل مطرد الفجوة بين نمو العمالة ونمو القوة العاملة إجمالاً. وقد أدى عدم وجود فرص عمل في ظل تزايد أعداد من يدخلون سوق العمل إلى زيادة نسب البطالة، الأمر الذي يطرح مشكلة خطيرة بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية.

ولا تزال البطالة في شمال أفريقيا مرتفعة نسبياً حيث بلغت ١٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٧. وتتسم المنطقة دون الإقليمية على وجه الخصوص بارتفاع معدل البطالة بين الشباب (٢٩,٥ في عام ٢٠١٧) والنساء المتعلّقات (٤٠ في المائة في عام ٢٠١٧)، وانخفاض مشاركة القوة العاملة (٤١,٣ في عام ٢٠١٧ مقابل ٥٩,٣ في المائة في القارة كلها). ويمكن أن تعزى الموجة الأخيرة من عدم الاستقرار في المنطقة جزئياً إلى انعدام نمو فرص العمل، وهو ما يمنح الذين يعملون على إيجاد حل لهذه المشكلة شعوراً بأن هناك حاجة ملحة.

وقد جاء في هذا التقرير أن عملية النمو يمكن أن تتأثر بتخصيص الموارد فيما بين القطاعات. ويشار إلى النمو من خلال إعادة تخصيص الموارد من أقل القطاعات إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية بالتحوّل الهيكلي (أو التغيير الهيكلي). وجاء في التقرير أيضاً أن الكفاءة في تخصيص الموارد ضمن القطاعات نفسها أمرٌ بالغ الأهمية لتحقيق النمو وإيجاد فرص العمل في شمال أفريقيا. ومن خلال تحليل نمو إنتاجية العمالة إلى مكوناته ضمن القطاع نفسه (التغيير الهيكلي) ومكوناته فيما بين القطاعات، هناك توثيق في التقرير للتغيير الهيكلي المنخفض نسبياً ولنمو منخفض للإنتاجية ضمن القطاع نفسه. واستناداً إلى أحدث المعارف، ينبغي لحكومات شمال أفريقيا أن تركز على التخصيص الأمثل للموارد عبر الشركات وفيما بين القطاعات.

ويشير التقرير إلى أن هناك أصلاً مشتركاً لسوء تخصيص الموارد في الاقتصاد. فاقتصادات شمال أفريقيا تعاني من اختلالات قد تكون لها آثار واسعة النطاق على الإنتاجية. والواقع أن بلدان شمال أفريقيا تميل إلى قدر عالٍ من التشتت في الإنتاجية على مستوى الشركات، وهو ما يدل على وجود مشكلة تتمثل في سوء التخصيص.

ويدرس هذا التقرير الاختلالات الناجمة عن مختلف المصادر، من بينها أسواق رأس المال والعمالة والاستقرار السياسي وقدرة الدولة، وما لذلك من تأثير على الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، فيما يخص أثر أسواق رأس المال، ثبت أن تخفيف قيود رأس المال يمكن أن يعزز الناتج بمقدار يتراوح ما بين ٩ و ٢٢ نقطة مئوية عن طريق تحقيق زيادة كبيرة في إنتاجية العمالة إذا ما اقترنت بزيادة كبيرة في تدفق رأس المال. وقد تكون المؤسسات غير الفعالة مسؤولة بدرجة كبيرة عن الاختلالات. ويشير التقرير إلى أن أهم اختلال في اقتصادات شمال أفريقيا ناجم عن الشركات المرتبطة سياسياً والمملوكة للقطاع العام. ذلك أن الفوائد الكبيرة من الارتباطات السياسية تعني أن الشركات غير المرتبطة سياسياً لا يمكنها المنافسة ولا أن تدخل السوق. وهذا ما يضر بالابتكار والدينامية، وفي نهاية المطاف، بقدرة هذه الاقتصادات على التصدير.

ويتضمن التقرير بعض التوصيات الداعية للتصدي للأثر السلبي لعدم كفاءة المؤسسات على تخصيص الموارد في اقتصادات شمال أفريقيا. وتشمل هذه التوصيات أساسا مسائل الحوكمة، مثل وضع الضوابط والموازن من خلال المؤسسات الوطنية والمحلية، وتعزيز القدرات الحكومية الفعالة للحد من السلوك التعسفي للموظفين وزيادة مستوى الشفافية. كما تتضمن التوصيات اعتماد تدابير للحد من قيود الائتمان وزيادة مستوى المنافسة للاستثمار المباشر الأجنبي.

ليليا هاشم نعاس

المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا



## ١ - مقدمة ومعلومات أساسية

يشكل فهم سبب عدم استفادة اقتصادات شمال أفريقيا مما لديها من إمكانيات لتنمو نمواً دينامياً يمكنها من إيجاد ما يكفي من فرص العمل مسألةً رئيسية. حيث لا تزال البطالة مرتفعة نسبياً، إذ بلغت ١١,٥ في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، تتسم المنطقة دون الإقليمية بارتفاع معدل البطالة بين الشباب (٤,٢٥ في عام ٢٠١٤) والنساء (١,١٧ في عام ٢٠١٣)، وانخفاض مشاركة القوة العاملة (٥,٤٧ في عام ٢٠١٥ مقابل ٨,٦٢ في المائة في بقية أنحاء العالم). ويقول كامبانتى وشور (٢٠١٣) إن موجة القلاقل التي أثرت على المنطقة في عام ٢٠١١ قد يعزى سببها جزئياً إلى حالة سوق العمل.

ويؤكد الرأي التقليدي للنمو الاقتصادي على رأس المال (المادي والبشري) والتقدم التكنولوجي باعتبارهما العاملين الرئيسيين اللذين يدعمان النمو الطويل الأجل. إلا أن هذا الرأي لا يراعي الهيكل الاقتصادي القائم في طريق التراكم من خلال عملية التنمية الاقتصادية. ويتركز النمو الاقتصادي، في المراحل الأولى من التنمية في عدد قليل من القطاعات المنخفضة الإنتاجية، مع محدودية التطور التكنولوجي. وعلاوة على ذلك، فإن ثغرات الإنتاجية فيما بين القطاعات التقليدية والحديثة مهمة جداً (ماكميلان ورودريك وفيردوسكو-غالو، ٢٠١٤)، الأمر الذي يفسر تأثير هيكل الاقتصاد على نمو الإنتاجية. وقد تتأثر عملية النمو عندئذ بتخصيص الموارد فيما بين القطاعات. ويشار إلى النمو من خلال إعادة تخصيص الموارد من أقل القطاعات إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية بالتحول الهيكلي (أو التغيير الهيكلي).

وقد تأثر التحول الهيكلي في شمال أفريقيا (الذي يتكوّن من البلدان التالية: الجزائر، ومصر، وليبيا، وموريتانيا، والمغرب؛ والسودان، وتونس) سلبيًا بفعل مجموعة من العوامل المشمولة في هذا التقرير. وتشير البيانات المستمدة من البلدان الثلاثة التي تتوفر معظم البيانات بشأنها على نحو يعول عليه (المغرب، ومصر، وتونس) إلى أن كلا من هذه البلدان شهد نموًا معتبرًا في الإنتاجية والعمالة والنتاج. غير أن هذا النمو لا يتناسب ومستويات النمو التي سجلتها البلدان النامية الأخرى. ومن بين الاقتصادات المحلية الأخرى، سُجل نمو أضعف في كل من الجزائر، وليبيا، وموريتانيا. وهذا يعني أنه بدلا من ملاحظة وجود تقارب (مشروط) كما جاء في أدبيات الاقتصاد الكلي (مانكيو ورومر وويل، ١٩٩٢)، فإن هناك مخاوف متزايدة من أن اقتصادات شمال أفريقيا لا تزال متباعدة، وقد لا تكون قادرة على إدماج سكانها الذين يتزايد عددهم في أسواق عمل كلٍ منها. وإذا لم يتغير الحال، فإن بلدان شمال أفريقيا ستواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار في المستقبل.

وقبل تسليط الضوء على الأسباب المحتملة لبطء التحول الهيكلي وتخلّف نمو الإنتاجية في شمال أفريقيا، تُعرض بعض الحقائق المجردة والأدلة التجريبية لإبراز الافتقار إلى دينامية اقتصادية في المنطقة دون الإقليمية.

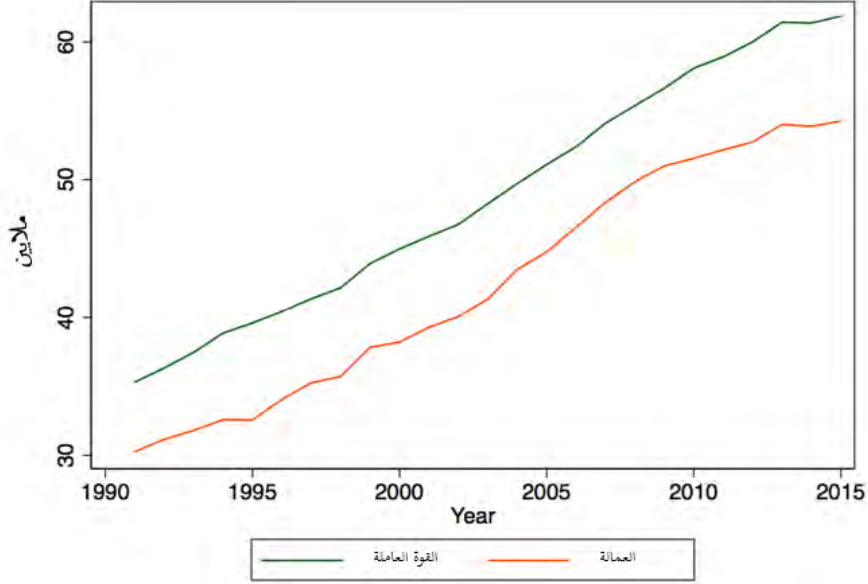
### الضغط الكبير على سوق العمل في شمال أفريقيا

كما هو مبين في الشكل ١، فإن تطور العمالة الإجمالية في شمال أفريقيا ملفت للنظر. فقد أوجدت الاقتصادات الستة التي تتوفر عنها بيانات في شمال أفريقيا أكثر من ٢٠ مليون وظيفة خلال ٢٥ عاما. وبالإضافة إلى ذلك، كان نمو القوة العاملة تابعاً لنمو العمالة إلى حين اندلاع الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨. بيد أنه منذ ذلك الحين، اتسعت الفجوة بين نمو العمالة والنمو الإجمالي للقوة العاملة. وقد أدى الافتقار إلى الموازنة بين نمو العمالة ونمو القوة العاملة إلى زيادة البطالة، الأمر الذي يطرح مشكلة رئيسية في المنطقة دون الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، كان لتزايد البطالة تأثير أكبر على الشباب،

وهو ما يشير إلى أن فشل الاقتصادات في استيعاب الشباب في أسواق عملها ينطوي على إمكانية كبيرة لحدوث صراع اجتماعي (كامبانتي وشور، ٢٠١٢).

الشكل ١

القوة العاملة والعمالة في شمال أفريقيا



المصدر: منظمة العمل الدولية

ملاحظة: القيم المعروضة هي تجميع للقيم الوطنية في كل من تونس، والجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

### التحول الهيكلي – نظرة تقليدية

لماذا لم تستطع شمال أفريقيا إيجاد ما يكفي من فرص العمل لمواكبة نمو القوة العاملة المتزايدة؟ هذا السؤال لا يُطرح بالنسبة لشمال أفريقيا فحسب، وإنما ينطبق كذلك على الاقتصادات الأفريقية الأخرى ذات الصلة، لأن العديد منها لديها قوة عاملة متنامية بسرعة مصحوبة بأعلى معدلات المواليد في العالم.

ولتيسير التحول الهيكلي، لطالما أكدت البحوث في مجال التنمية الاقتصادية على الدور الهام الذي تؤديه الأسواق في تيسير إعادة تخصيص الموارد وعوامل الإنتاج من الزراعة نحو الصناعات التحويلية والخدمات. فالتحول من درجات متدنية من التخصص نحو سلاسل قيمة معيارية أكثر فأكثر يصاحب نمو الإنتاجية، ولكنه يركز بشكل أساسي على أداء الأسواق. وطوال هذه العملية، المعروفة باسم "التحول الهيكلي" تتزايد إنتاجية العوامل وإنتاجية العوامل الإجمالية جنباً إلى جنب مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل هذه النظرة التقليدية، التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية، الانتقال من الزراعة نحو اقتصاد الصناعة والخدمات باعتباره عنصراً رئيسياً في عملية تراكم رأس المال، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وأحد المساهمين الرئيسيين في هذه النظرية هو سيمون كوزنيتس، الذي حدد التنمية الاقتصادية والنمو

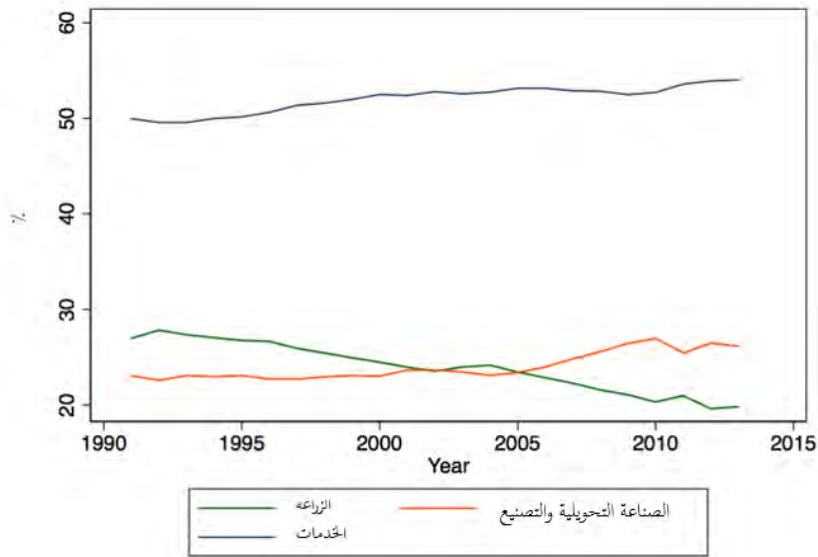
باعتبارها عملية نمو مستدامة للناتج المحلي الإجمالي تليه ”[...] تغيرات في الهيكل الصناعي ينجم عنها الحصول على الناتج والاستعانة بالموارد – والانتقال من الزراعة نحو الأنشطة غير الزراعية“ (كوزنيتس، ١٩٦٦).<sup>(١)</sup>

## التحول الهيكلي في البيانات

في الواقع، شهدت المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا عملية تحول هيكلية تدريجية. ويعرض الشكل ٢ حصة العمالة لبلدان شمال أفريقيا في قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات ضمن مجموعة فرعية من البلدان التي تتوفر عنها بيانات خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٣. وطوال هذه الفترة، انخفضت حصة العمالة في قطاع الزراعة، بينما كانت حصص الخدمات والصناعة التحويلية تشهد زيادة تدريجية. ويشير ذلك إلى أن قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات هما القطاعان الأكثر دعماً للنمو الإجمالي للعمالة، على النحو المبين في الشكل ١.

الشكل ٢

### متوسط حصص القطاعات في اقتصادات شمال أفريقيا



المصدر: منظمة العمل الدولية

ملاحظة: القيم المعروضة هي تجميع لحصة قطاع العمالة في كل من تونس، والجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب.

### تحليل نمو الإنتاجية إلى مكوناته

يمكن النظر إلى تقويم الاقتصاد بعيداً عن الزراعة نحو زيادة القيمة المضافة المرتفعة باعتباره محركاً هاماً للنمو الاقتصادي، ولكنه غير كافٍ في حد ذاته. وإلقاء نظرة أوسع في ذلك أمر مفيد لمقرري السياسات.

وتُفهم هذه النظرة الأوسع على الوجه الأمثل إذا جرى تحليل نمو الإنتاجية إلى عنصرين هما: مكاسب الإنتاجية من إعادة تخصيص الموارد عبر القطاعات؛ ومكاسب الإنتاجية ضمن كل قطاع. ويشار إلى الصيغة الأولى بعبارة ”النمو

<sup>(١)</sup> يقدم سيركان (١٩٨٨) عرضاً ممتازاً لأنماط التحول الهيكلي للبلدان خلال سنوات الثمانينات.

فيما بين القطاعات“ في حين يشار إلى الصيغة الثانية بعبارة ”النمو ضمن القطاع نفسه“. وتتركز النظرة التقليدية للتحويل الهيكلي على إعادة تخصيص الموارد من القطاعات الأقل إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية في الاقتصاد، وخاصة بعيداً عن الزراعة باتجاه الخدمات والصناعة التحويلية. وهذا التخصيص للموارد فيما بين القطاعات يتعاظم مع وجود اختلافات بين القطاعات الإنتاجية. ومن ناحية أخرى، فإن النمو ضمن القطاع نفسه هو نتيجة للتحسينات في الإنتاجية داخل القطاع، ومثال ذلك عندما تنتقل عوامل الإنتاج من الشركات الأقل إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية ضمن القطاع نفسه.

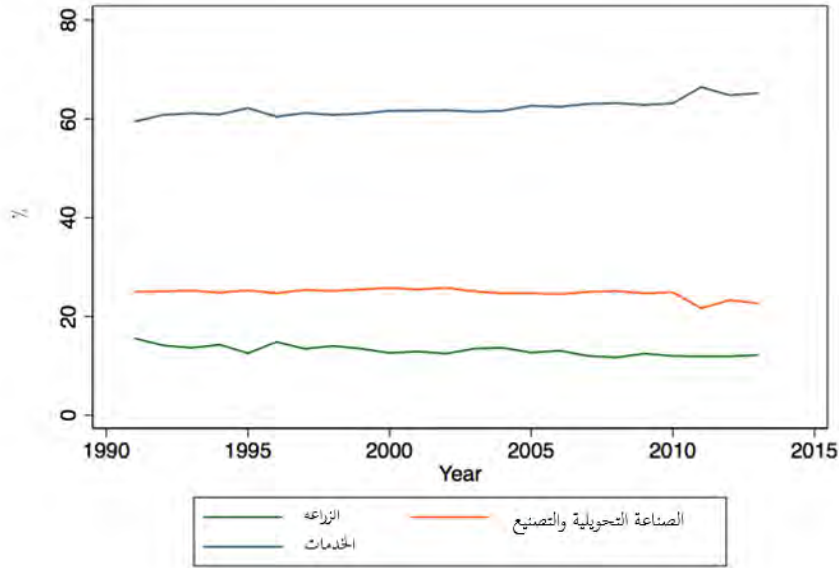
ومن الناحية العملية، يمكن التفريق بين هذين العنصرين من عناصر نمو الإنتاجية. وقد استعان ماكميلان وآخرون (٢٠١٤) ببيانات من آسيا وأمريكا اللاتينية منذ تسعينات القرن الماضي لتحليل نمو الإنتاجية الإجمالية. وقد بينوا أنه كان هناك نمو كبير ضمن القطاعات ونمو محدود فيما بينها. وقد اكتشفوا تحديداً أنه أعيد تخصيص العمالة على ما يبدو فيما بين القطاعات الأقل إنتاجية، لا سيما الزراعة والقطاع غير الرسمي، وبناءً على ذلك فهما قطاعان لم يسهما في نمو الإنتاجية الإجمالية. ويخلص تيمر ودي فريس (٢٠١٤) إلى استنتاجات مماثلة: وهي أن أمريكا اللاتينية وأفريقيا تخلفتا عن ركب الاقتصادات الدينامية من حيث نمو الإنتاجية والتنمية الاقتصادية بسبب نقل العمالة نحو أقل القطاعات دينامية من الناحية التكنولوجية.

### التحول الهيكلي - نحو نظرة أوسع

يعرض الشكل ٣ إنتاجية عمل القطاعات كنسبة من إجمالي إنتاجية عمل الاقتصاد باستثناء قطاع التعدين، في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٣.<sup>(٢)</sup> والمثير للاهتمام، أنه لا توجد أدلة على التغيرات في إنتاجية العمالة النسبية عبر مختلف القطاعات، في المتوسط، في بلدان شمال أفريقيا. وهذا ما يختلف اختلافاً كبيراً عما هو مبين في الشكل ٢. وتفسير ذلك هو أن القطاع الزراعي استغنى عن العمالة، كما أنه أيضاً رفع الإنتاجية بحيث بقي بحجم حصته ثابتاً في الناتج. ومع ذلك، وفيما يخص التغيرات في حصة العمالة المبينة في الشكل ٢ لقطاعات محددة، يبدو أن العمالة لم تأت من أقل القطاعات إنتاجية وهو الزراعة، بل من أكثر القطاعات إنتاجية وهو قطاع الصناعات التحويلية. بيد أن ذلك لا يؤدي إلى زيادة حصة النواتج من قطاع الصناعات التحويلية، وهو ما يشير إلى أن تحديد التغيرات الحاصلة في الاقتصاد لها حدود عندما يجري ذلك من خلال تتبع تخصيص الموارد عبر القطاعات (النمو فيما بين القطاعات).

(٢) لقد تم الحصول على الأدلة المذكورة أعلاه باستبعاد قطاع التعدين. والسبب في استبعاد هذا القطاع من الحسابات هو الارتفاع الشديد في إنتاجيته مقارنة بالقطاعات الأخرى - ذلك أن إنتاجية قطاع التعدين في بلدان شمال أفريقيا تزيد عن متوسط القطاعات الأخرى بمائة مرة. ولهذا السبب تنطوي تغييرات بسيطة إنتاجية هذا القطاع على أثر كبير على الاقتصاد ككل، وبالتالي على الإنتاجية النسبية للقطاعات الأخرى. يقدم التذييل القطاعات المكافئة مصحوبة بحسابات بما في ذلك قطاع التعدين.

## الناتج حسب القطاع في شمال أفريقيا (النسبة المئوية لجميع النواتج)



المصدر: منظمة العمل الدولية

ملاحظة: القيم المعروضة تجميعاً للإنتاج النسبي لقطاع العمالة في كل من تونس، والجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب من حيث إجمالي صافي إنتاج البلدان في قطاع التعدين. والسبب في استبعاد التعدين هو الارتفاع الشديد في إنتاجيته مقارنة بالقطاعات الأخرى. وجرى حساب حصص الناتج بضرر إنتاجية قطاع محدد في حصة العمالة وتقسيم ذلك على الناتج الإجمالي.

لقد غيرت البحوث الاقتصادية التي أجريت مؤخراً النظرة التقليدية بشأن التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على نمو الإنتاجية ضمن القطاع نفسه. وباعتبار هذا العمل نابعاً من أدبيات الاقتصاد الكلي والنمو، فقد ركز على أهمية تخصيص وسائل الإنتاج للشركات ضمن القطاع نفسه لتحديد الإنتاجية الإجمالية.<sup>(٣)</sup> وتشدد هذه الرؤية الجديدة على أن الشركات تختلف في إنتاجيتها بشكل ملحوظ ضمن القطاعات، بحيث أن بعضها التي تستخدم حصة كبيرة من العمال ورأس المال لا تنتج إلا نسبة ضئيلة مما تنتجه الشركات الأخرى. وهذا يعني أن المكاسب الإجمالية الهائلة في الإنتاجية يمكن تحقيقها ببساطة من خلال إعادة تخصيص العمالة ورأس المال عبر الشركات ضمن القطاع نفسه. ويقوم هسبييه وكليانو (٢٠٠٩) في بحثهما المرموق بمعايرة نموذج لبيانات الصين، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية، حيث استعانوا به لبيان أنه إذا ما أرادت كل من الصين والهند إعادة تخصيص مواردهما لتكافئ المنتجات الهامشية إلى الحد الملاحظ في الولايات المتحدة، فإن إنتاجية العوامل الإجمالية للصناعة التحويلية ستكون في حدود ٣٠ إلى ٥٠ في المائة بالنسبة للصين ومن ٤٠ إلى ٦٠ في المائة بالنسبة للهند.<sup>(٤)</sup>

(٣) لمزيد من المعلومات عن هذا البحث، انظر ريسوتوشيا وروجرسون (٢٠١٧).

(٤) نظرة سوء التخصيص ليست بمعزل عن الانتقاد. غير أن المؤلف الأخير لكل من بيلز وكليانو وروان (٢٠١٧) يؤكد أن الأحجام الواردة في هذه الورقة لا تعزى إلى خطأ في قياس.

## فصل النمو ضمن القطاع نفسه في البيانات

يمكن كذلك تحليل أهمية التغيرات ضمن القطاعات من خلال استعراض الزيادات التي تطرأ على نمو الإنتاجية في القطاع بسبب إعادة تخصيص العوامل أو النمو في إنتاجية الشركة ضمن القطاع نفسه. ومن ثم يمكن مقارنة ذلك بالتغير في نمو الإنتاجية فيما بين القطاعات الذي حدث بسبب إعادة تخصيص العمالة من القطاعات الأقل إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية (فيما بين القطاعات). ويمكن تحليل نمو الإنتاجية عملياً إلى هذين المكوّنين بالاستعانة بطريقة ماكميلان وآخرين (٢٠١٤). حيث إن إنتاجية العمالة في الاقتصاد،  $\hat{Y}_t = Y_t/L_t$  إنتاجية i's في قطاع معين، و  $\theta_{it} = L_{it}/L_t$  حصة العمالة في قطاع معين، وحيث يجري تحليل التغيرات في الإنتاجية من الفترة "t-k" إلى "t" على النحو التالي:

$$\Delta \hat{Y}_t = \underbrace{\sum_{i \in \mathcal{L}} \theta_{i,t-k} \Delta y_{i,t}}_{\text{النمو ضمن القطاع}} + \overbrace{\sum_{i \in \mathcal{L}} y_{i,t} \Delta \theta_{i,t}}^{\text{النمو فيما بين القطاعات}}$$

حيث تمثل  $\Delta$  مؤثر الفروق من الفترة t-k إلى t (مثل  $\Delta \hat{Y}_t = \hat{Y}_t - \hat{Y}_{t-k}$ ). وتكمن نقطة ضعف هذا التحليل في أنه يطرح تغيرات في المستويات، وفي وحدة قياس الإنتاجية، مثل دولارات الولايات المتحدة. أما إذا كان الاهتمام، عوضاً عن ذلك، بمعدلات النمو، فينبغي قسمة المعادلة أعلاه على  $\hat{Y}_{t-k}$ . وعلى هذا النحو، فإن التحليل إلى مكونات يقدّم بالنقاط المثوبة كمية التغيرات في نمو الإنتاجية التي حدثت نتيجة للمكوّن ضمن القطاع نفسه وفي فيما بين القطاعات.

### أهمية النمو ضمن القطاع نفسه

يتضمن الجدول ١ موجزاً لمتوسط نمو إنتاجية العمالة لبلدان شمال أفريقيا بشكل منفصل، جنباً إلى جنب مع متوسط التغيرات في مكونات النمو ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات محسوبة باستخدام المنهجية المذكورة أعلاه مشفوعة ببيانات صادرة عن منظمة العمل الدولية. وقد أُجريت الحسابات بإدراج قطاع التعدين (اللوحة ألف) وباستثنائه (اللوحة باء).<sup>(٥)</sup> ويوضح الجدول ١ بأنه بوجه عام يقوم مكوّن النمو ضمن القطاع نفسه بدور في نمو إنتاجية العمالة أكبر بكثير من مكوّنه فيما بين القطاعات. وتفسير ذلك هو أن مكاسب الإنتاجية ضمن القطاعات نفسها تتسم بأهمية لنمو إنتاجية العمالة أكثر من إعادة توزيع العمالة عبر القطاعات في تلك الاقتصادات. والأهم من ذلك هو أن هذا النمط سائد في أماكن أخرى من العالم ولا يخص شمال أفريقيا تحديداً.

وبالإضافة إلى ذلك، يبين الجدول ١ أن بلدان شمال أفريقيا تحقق نمواً في الإنتاجية أقل بكثير من البلدان النامية الأخرى، مثل الهند وتركيا. وحتى البلدان المتقدمة النمو، مثل السويد، حققت زيادة في نمو الإنتاجية أسرع حتى من أكثر الاقتصادات نمواً في شمال أفريقيا. ومن المثير للاهتمام أن سبب نمو الإنتاجية الأسرع في كل من الهند وتركيا يكمن في مزيج من النمو ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات. ومعظم النمو المسجل في هاذين الاقتصادين الديناميين يأتي من النمو ضمن القطاع، ولكن يبدو أيضاً أنهما استطاعا تحويل العمالة إلى قطاعات أكثر إنتاجية خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٣.

<sup>(٥)</sup> يؤدي ارتفاع كثافة رأس المال (وبالتالي إنتاجية العمالة) لهذا القطاع إلى تضخيم المكون فيما بين القطاعات، وقد أدى إلى الكثير من التقلب في سلسلة كلا المكوّنين.

وينبغي أن يكون الافتقار إلى نمو الإنتاجية ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات أحد الشواغل الرئيسية لوضعي السياسات في شمال أفريقيا، وهو ما يشكل العمود الفقري لهذا التقرير.

الجدول ١

نمو إنتاجية العمالة وتحليله إلى مكوثيه ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات في بلدان شمال أفريقيا في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٣

اللوحة (باء) باستثناء قطاع التعدين			اللوحة (ألف) كافة القطاعات			
٧	٦	٥	٤	٣	٢	١
النمو فيما بين القطاعات			النمو ضمن القطاع نفسه			
النمو فيما بين القطاعات	النمو ضمن القطاع نفسه	نمو الإنتاجية	النمو فيما بين القطاعات	النمو ضمن القطاع نفسه	نمو الإنتاجية	نمو الناتج المحلي الإجمالي/فرد
٠,٢٢ في المائة	٣,١٨ في المائة	٣,٤٠ في المائة	٢,٣٢- في المائة	١,٠٨ في المائة	١,٢٤ في المائة	١,٧٥ في المائة
٠,١٤ في المائة	٦,٧٨ في المائة	٦,٩٣ في المائة	٤,٨٤- في المائة	١١,٠٨ في المائة	٦,٢٣ في المائة	٢,٤٩ في المائة
٠,٢٤ في المائة	٢,٨٥- في المائة	٣,١٠- في المائة	٣,٣٩ في المائة	١٢,٤٥- في المائة	٩,٠٥- في المائة	٢,٣٧- في المائة
١,٣٢ في المائة	٤,٤٠ في المائة	٥,٧٠ في المائة	٠,٠٣ في المائة	٥,٣٩ في المائة	٥,٤٠ في المائة	٣,٠٨ في المائة
٠,٦٥ في المائة	٧,١٩ في المائة	٧,٨٠ في المائة	٠,٠٢- في المائة	٥,٦٩ في المائة	٥,٤٠ في المائة	٢,٨٧ في المائة
٠,٤٢ في المائة	٣,٧٤ في المائة	٤,١٦ في المائة	٠,٨٠- في المائة	٢,١٦ في المائة	١,٣٥ في المائة	١,٩٠ في المائة
٣,٤٠ في المائة	٤,٣٠ في المائة	٧,٧٠ في المائة	٠,٦٠ في المائة	٧,٣٠ في المائة	٧,٩٠ في المائة	٢,٩٧ في المائة
٣,١٠ في المائة	١٣,٧٠ في المائة	١٦,٨٠ في المائة	١,٢٠ في المائة	١٥,٦٠ في المائة	١٦,٨٠ في المائة	٥,٢٠ في المائة
٠,٢٩- في المائة	٦,١٩ في المائة	٥,٨٩ في المائة	١,٤٤- في المائة	٧,٩٩ في المائة	٦,٥٥ في المائة	٢,٠٦ في المائة

ملاحظات: تعبر القيم المعروضة عن معدلات البلدان خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٣. ويعبر نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد عن المتوسط السنوي لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد للبلدان. وقد جرى حساب نمو الإنتاجية (الخانتان ٢ و٥) وتحليله (الأعمدة ٣ و٤ و٦ و٧) باتباع المنهجية الواردة في التذييل وباستخدام فارق زمني بثلاث سنوات. وتستثني اللوحة (باء) قطاع التعدين بالنظر إلى الارتفاع الكبير في إنتاجيته وانخفاض حصة العمالة فيه. \* لم يدرج كل من السودان وموريتانيا بسبب نقص البيانات. مصدر البيانات: بيانات إجمالي الناتج المحلي للفرد من البنك الدولي والبيانات الأخرى من منظمة العمل الدولية.

ويدعم الجدول ١ الرأي القائل إنه من المفيد توسيع النظرة التقليدية للتحويل الهيكلي باعتباره مجرد انتقال بسيط من الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات. واستنادا إلى هذا الرأي، يمكن أيضا تحقيق نمو الإنتاجية من خلال المحافظة على تركيبة قطاع الاقتصاد ثابتة وزيادة إنتاجية القطاع. وبناء على ذلك، فإن ما يحدد الكثرة أو القلة النسبية لإنتاجية اقتصاد ما هو مدى تخصيص موارد القطاع بكفاءة، وما إذا كانت الإنتاجية ضمن قطاعات محددة تحديداً دقيقاً عالية بما فيه الكفاية.

ويحقق كل من دوارتي وريستوتشيا (٢٠١٠) في دور إنتاجية العمالة القطاعية في توضيح عملية التحول الهيكلي -الطريقة غير التقليدية لإعادة تخصيص العمالة بين القطاعات- والمسار الزمني للإنتاجية الإجمالية عبر البلدان، ليقدم مثالا جيداً عن وجهة النظر التي يتوصلان إليها. فهما يقيسان إنتاجية العمالة القطاعية عبر البلدان ويتوصلان إلى أن اختلافات الإنتاجية بين البلدان كبيرة في الزراعة والخدمات وأقل منها في الصناعات التحويلية. وبمرور الوقت، جرى تقليص فجوات الإنتاجية في مجالي الزراعة والصناعة، ولكن ليس بالقدر نفسه تقريبا في الخدمات. ونتيجة لذلك، فإن تدارك الصناعات التحويلية للإنتاجية يوضح أن ٥٠ في المائة من المكاسب التي تحققت في إجمالي الإنتاجية عبر البلدان، في حين أن انخفاض إنتاجية الخدمات وتخلف هذا القطاع عن الركب يوضح معظم حالات التباطؤ والركود الملاحظ عبر البلدان.

## أهمية الدولة في النمو ضمن القطاع نفسه

وبعبارة أخرى، فإن مفتاح التحول الهيكلي يكمن في فهم النمو الداخلي لمختلف قطاعات الاقتصاد عن طريق تحليل ما يكفل نمو الإنتاجية ضمن هذه القطاعات. وفي هذا التقرير، تُستخدم الأدبيات الحديثة للدلالة على أن جزءا كبيرا من هذا النمو، أو عدمه، تحركه طريقة تخصيص الموارد عبر الشركات العاملة في القطاع نفسه.

ما هو دور الدولة في هذا السيناريو؟ تجعل وجهة النظر التي تقول بالحد الأدنى لتدخل الدولة دورها مقصورا على تقديم بعض المنافع العامة، مثل الدفاع، وحقوق الملكية، وإنفاذ العقود، والقانون والنظام. ومع ذلك، فإن تدخل الدولة قد تطور في أعقاب ما خلفته الحربان العالميتان والركود الكبير من آثار (مع ظهور النظرية الكينزية) ليشمل هذا التدخل الاقتصاد الكلي والاستقرار ودولة الرفاه. وبالإضافة إلى هذه الأبعاد، فإن تدخل الدولة مع فشل ما يسمى "توافق آراء واشنطن" لتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة، وظهور "معجزة شرق آسيا" ساهم في ظهور "الدولة الإنمائية" والانتشار السريع لمجالات تدخل الدولة. ويشير ذلك إلى اعتماد الدولة سياساتٍ إنمائيةً نشطة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. وتتدرج تدخلات الدولة من السياسات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر إلى السياسات الصناعية الفعالة. وتمثل السياسة الصناعية الفعالة مثالا يُبرز الطبيعة المعقدة لتدخل الدولة وما لذلك من آثار يُحتمل أن تسبب اختلالات للاقتصاد. وعلى الرغم من أن السياسات الصناعية يمكن أن تبررها النظرية الاقتصادية، بسبب فشل الأسواق، فإن استهداف قطاعات معينة، أو أنشطة أو حتى شركات بعينها قد يسهم في سوء تخصيص الموارد.

ويهدف هذا التقرير إلى العمل بوجهة نظر وظيفية بخصوص الدولة تعتمد على الفكرة القائلة إنه يجب الانطلاق من أن الأسواق تعتمد على الدولة لكي تعمل بفعالية. ومن ثم فإن الدولة القوية شرط مسبق لقيام أسواق ذات أداء جيد. وسعياً للاضطلاع بهذا الدور فإن الحكومات تقوم بما يلي: (أ) توفير المنافع والخدمات العامة، (ب) وإعادة التوزيع، (ج) والتنظيم من خلال وضع القوانين وإنفاذها، (د) وتصحيح إخفاقات السوق. وجميع هذه الأدوار هامة وتفي باحتياجات التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، يركز هذا التقرير على فهم نوع الاختلالات التي تحدث إذا لم تقم الدولة بأداء الدورين (ج) و(د).



## رأي الاقتصاد السياسي في التحول الهيكلي

يثير التركيز على الدولة بوصفها الجهة التي تضع المبادئ الأساسية للتحول الهيكلي العديد من الأسئلة التالية: ما هي أهداف الحكومة؟ وما هي الجهة المسؤولة عن وضع السياسات وتنفيذها؟ وما الذي يحدد شكل الأدوات المستخدمة؟ هذه هي الأسئلة النموذجية المطروحة في مجال الاقتصاد السياسي. ويفترض هذا الرأي أن الدولة تتكون من الأفراد الذين تتحدد تصرفاتهم من خلال مؤهلاتهم والحوافز التي يحصلون عليها. وهذا يعني أن المؤسسات السياسية يمكن أن تحدد أهداف الحكومة: فانعدام المساءلة قد يفسح المجال لتنفيذ سياسات تفضل مصالح مجموعة ضيقة في المجتمع. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عدم الكفاءة في تخصيص الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يُشرف على رسم السياسات موظفون ذوو مؤهلات ضعيفة، وهو ما يؤدي إلى أخطاء في السياسات العامة، أو قد تشرف عليها إدارة مركزية لا تراعي المعلومات على الصعيد المحلي. وبناء على ذلك، فإن قدرة الدولة قد تكون أحد العوامل الرئيسية المحددة. وأخيراً، فإن الوسائل المستخدمة قد تتوقف على عوامل كثيرة، مثل المعلومات المتاحة أو أهداف الحكومة أو مسؤوليها (كوت وموريس، ١٩٩٥)، ومن ثم طريقة الإدارة. وقد تحدد جميع هذه الأشياء المدى الذي تُسبب فيه السياسة العامة اختلالات، وهو ما يؤثر بالتالي على النمو ضمن القطاع نفسه، ومن ثم على نمو الإنتاجية.

### لمحة عامة عن التقرير

لقد وُضع التقرير على النحو التالي: في الفرع ٢، يتم عرض إطار تقليدي لمعالجة مشكل تخصيص الموارد بكفاءة، وتوثيق تشتت الإنتاجية في شمال أفريقيا. ويشمل هذا الفرع أيضاً استعراضاً للمؤلفات الاقتصادية الحديثة التي تسلط الضوء على التكاليف الاقتصادية لسوء توزيع عوامل الإنتاج (بسبب الاختلالات) كزاوية نظر محددة. وباستخدام هذا النهج، يتم توثيق المكاسب الكبيرة المحتملة في الإنتاج والإنتاجية في شمال أفريقيا إذا ما كانت أسواق عوامل الإنتاج تعمل على نحو أكثر فعالية. ويناقش الفرع ٣، تأثيرات اختلالات أسواق العمل على تخصيص العمالة والمهارات في الاقتصاد ولما لذلك من تأثير على الإنتاجية. ويتضمن الفرع ٤ استعراضاً لاختلالات سوق رأس المال وتقدير أثرها على إنتاجية العوامل الإجمالية. وفي الفرع ٥، يبحث المؤلفون اختلالات إنتاجية العوامل الإجمالية، وذلك بالنظر في تأثير عدم الاستقرار (عدم اليقين السياسي وصدمات عدم الاستقرار) على الإنتاجية والاستثمار وكذلك مخاطر نزاع الملكية، والارتباطات السياسية.

ويضم الفرع ٦ موجزاً ونقاطاً بارزة لبعض السياسات المحتملة للحد من الاختلالات وزيادة الإنتاجية في شمال أفريقيا. وفي هذا الفرع، يرد استعراض كامل للتقرير في شكل شبكة بيانات من صفحة واحدة بسيطة ومجموعة من الإصلاحات المؤسسية العميقة التي من شأنها أن تحقق مكاسب هامة في مجال الرفاه.

### ٢- الإطار المفاهيمي

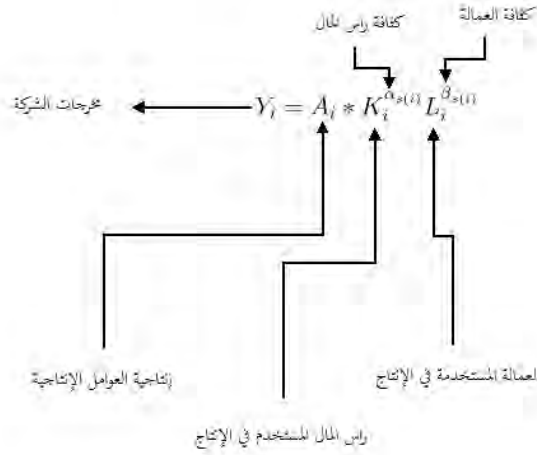
في هذا الفرع، يُعرض إطار مفاهيمي. ويُستخدم هذا الإطار لتوضيح مختلف القنوات التي تعيق التحول الهيكلي. ووفقاً للكتابات الحديثة، فإن الشركة هي الوحدة الأساسية للتحليل. ويصف الاقتصاديون الشركة بأنها وحدة إنتاج تجمع بين عوامل الإنتاج، وهي العمالة ورأس المال عادة، بغرض إنتاج مُخرج ما. ويعبج أي اقتصاد بالعديد من هذه الشركات. ومع ذلك، يمكن لإنتاجية هذه الشركات أن تتفاوت وأن تتغير. ولذلك، فإنه من الأهمية بمكان معرفة الشركات التي تشغل العمالة ورأس المال.

## النموذج الموحد للشركة

تتبع نماذج الإنتاج المستخدمة في الأدبيات المتعلقة بسوء تخصيص الموارد منطقاً متشابهاً للغاية، ولكنها تستخدم وظائف إنتاج أكثر تعقيداً، بإمكانها أن تعكس دور رأس المال، والعمالة، والإنتاجية الخاصة بالشركة، والمنافسة، وغيرها من الاختلافات المتعددة في مختلف القطاعات. ويظهر في الشكل ٤ النموذج المعياري للشركات الذي يستخدمه العديد من الاقتصاديين كتقدير تقريبي للشركة. وفي هذا النموذج، تجمع الشركات بين عاملين من عوامل الإنتاج هما رأس المال  $K_i$  والعمالة  $L_i$  لإنتاج مُخرج  $Y_i$ . فإذا ما أُستُخدم مزيد من رأس المال أو من العمالة، فإنه من المفترض أن يزداد الناتج.<sup>(٦)</sup> وفي الوقت نفسه، بإمكان النموذج الوارد في الشكل ٤ أن يعكس أن كل شركة مختلفة من حيث طريقة استخدامها المدخلات ورأس المال والعمالة لإنتاج المخرجات بالمقياس  $A_i$ ، الذي يُسمى إنتاجية العوامل الإجمالية. فإذا كان  $A_i$  مرتفعاً جداً، تكون الشركة منتجة للغاية ويمكن أن تنتج المزيد من المخرجات بنفس القدر من المدخلات.

الشكل ٤

النموذج الموحد للشركة



ولأغراض هذا التقرير، جرى اتباع الأدبيات الحديثة في نمذجة الاقتصادات ذات الشركات الكثيرة. وتطبق هذه الطريقة المبادئ نفسها المبينة في الشكل ٤. والناتج الكلي لبلد ما،  $Y$ ، في هذا النموذج هو المبلغ الذي يتجاوز المجموع على كافة المخرجات التي تنتجها مختلف الشركات  $Y_i$ .

<sup>(٦)</sup> ومع ذلك، فإن المعدل المفترض أن يحدث عند ذلك هو مزيد من استخدام العمالة ورأس المال، أي  $c$ . ويفترض أن يكون  $\alpha$  و  $\beta$  أقل من ١. وبالإضافة إلى ذلك، ولأغراض هذا التقرير، يُفترض أنه يمكن تبرير  $\alpha + \beta < 1$  بمعامل "نطاق التحكم" حيث لا تستطيع شركة ما إنتاج جميع السلع في الاقتصاد بسبب القيود التنظيمية.

## تحديد خصائص التحول الهيكلي ضمن هذا الإطار

تميز التحول الهيكلي تاريخياً بأن نمو اقتصاد ما مرتبطٌ بانخفاض المنتج الزراعي وحصص العمالة وزيادات في ناتج الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات وحصص العمالة. وفي سياق الاقتصاد النموذجي المجرد، فإن فكرة الزراعة والصناعات التحويلية وقطاع الخدمات ليست محددة بشكل جيد. ويمكن أن يعني التحول الهيكلي ثلاثة أمور:

(أ) حركة العمالة من بعض الشركات إلى شركات أخرى (بما في ذلك الشركات الجديدة)؛

(ب) حركة رؤوس الأموال من بعض الشركات إلى شركات أخرى (بما في ذلك الشركات الجديدة)؛

(ج) التغيرات في توزيع إنتاجيات الشركات.

وقد ركزت النظرية التقليدية للتحول الهيكلي على العنصر الأول: وهو حركة العمالة، لاسيما من الزراعة نحو الشركات العاملة في قطاعات الاقتصاد الأخرى، مثل الصناعات التحويلية أو الخدمات.

ومع ذلك، ما الذي يجعل حركة العمالة في النموذج أعلاه تؤدي إلى زيادة في الناتج الكلي  $Y$ ؟ وأحد العوامل الكامنة وراء التحول الهيكلي هو حركة العمالة من الزراعة نحو الشركات التي تكون أعلى كثافة من حيث رأس المال (قيم أعلى من  $\alpha_i$ ) مقارنة بالزراعة. وهذه الشركات القائمة على كثافة رأس المال، باستخدام رأس مال أكثر  $K_i$ ، تزيد من إنتاجية العمالة بما أن كلا منهما يكمل الآخر في عملية الإنتاج. ويتيح المستوى الأعلى من الإنتاجية لهذه الشركات القائمة على كثافة رأس المال دفع أجور أعلى، واجتذاب العمال إلى درجة أن العائدات تتقلص وتتساوى الإنتاجية عبر الشركات. وبناء على ذلك، فإن أحد الأسباب وراء إمكانية حدوث حركات عمالة عبر الشركات في تكنولوجيات الإنتاج المختلفة بطبيعتها. فقطاع التعدين، على سبيل المثال، عادة ما تكون فيه كثافة رأس المال شديدة، الأمر الذي يتطلب معدات إنتاجية كبيرة. ونتيجة لذلك، فإنه ينطوي على قيم أعلى من  $\alpha_i$  في وظيفته الإنتاجية. ونتيجة لذلك، يمكن لبضع مئات من العاملين في التعدين أن ينتجوا الكثير من المخرجات.

وثمة سبب آخر لمكتسبات الناتج المتأتبة من إعادة تخصيص العمالة في الاقتصاد هو أن لبعض الشركات إنتاجية أعلى من الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج ( $A_i$  أعلى) مقارنة بشركات أخرى. وإذا تدفقت العمالة من الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة إلى المؤسسات ذات الإنتاجية المرتفعة فإن المخرج يزداد. بيد أنه لا يوجد هنا ما يتطلب حركة عمالة عبر القطاعات. ويمكن للعمالة أن تنتقل فعلاً من الشركات الأقل إنتاجية إلى الأكثر إنتاجية، حتى عندما تكون هذه الشركات تعمل في نفس الصناعة أو القطاع. وهذا النوع من التغيير أكدته الأدبيات المتعلقة بسوء تخصيص. ومن هذا المنطلق، فإن سوء تخصيص رأس المال والعمالة يجري عبر الشركات التي لها أنشطة إنتاجية مختلفة. وتنطوي الاختلافات على دور مزدوج: فهي تجعل بعض الشركات أكثر إنتاجية من أخرى وتمنع تنقل العمالة ورأس المال إلى الشركات الأكثر إنتاجية. ومن ثم فإن أحد الجوانب الرئيسية لسوء تخصيص يكمن في الاختلافات في الإنتاجية على نطاق الشركات. وكلما كان تشتت البيانات عبر الشركات أكبر كانت إمكانية الحصول على الناتج بإعادة تخصيص العمالة ورأس المال على نطاق الشركات أكبر.

## مثال لاقتصاد شركتين يوضح الخسائر الناجمة عن سوء التخصيص

ثمة مثال بسيط لاقتصاد شركتين يوضح هذه النقطة. لنفترض أن شركتين في الاقتصاد توزعان العمال ورأس المال بالتساوي بينهما. إذا كانت للشركتين الإنتاجية نفسها، فإنه ليس من الممكن زيادة الإنتاج عن طريق إعادة تخصيص العمال أو رأس المال بطريقة مختلفة. ولكن، لنفترض، بدلا من ذلك، أن إحدى الشركتين أكثر إنتاجية وذات قيمة أعلى  $A_i$  من الشركة الأخرى. يبدو الأمر الآن فعلا لإعادة تخصيص العمالة (ورأس المال) إلى الشركة الأكثر إنتاجية.<sup>(٧)</sup> وإذا كانت إحدى الشركتين أكثر إنتاجية من الشركة الأخرى، فإن الأمر سيكون فعلا أن يتم تخصيص معظم العمالة ورأس المال لهذه الشركة. وهذا يؤدي إلى وجود صلة بين تشتت الأنشطة الإنتاجية  $A_i$  والمكاسب المحققة من إعادة التخصيص.

ما مدى كبر المكاسب المتأتية من إعادة التوزيع؟ هذا يتوقف بطبيعة الحال على فهم القيود الكامنة وراء حركة عوامل الإنتاج. وقد تمت محاكاة المكاسب التي يمكن تحقيقها من إعادة التخصيص في اقتصاد نموذجي بالأرقام يُفترض بشأنه أن رأس المال يمكن أن ينتقل بحرية عبر الشركات وأن يتدفق أيضا إلى بلد ما من الخارج. وتمت مقارنة الناتج الذي يمكن تحقيقه في إطار مختلف السيناريوهات المتعلقة بتنقل العمالة على نطاق الشركات. ففي السيناريو الأول، تُخصص العمالة على قدم المساواة على نطاق الشركتين ولا يتم تعديل سوى رأس المال، بحيث تنتقل إلى الشركات التي لديها  $A_i$  أعلى إلى أن تبلغ مستوى أعلى عندما تتحقق المساواة بين المنتجات الحدية لرأس المال عبر الشركات. وفي السيناريو الثاني، يُسمح للعمالة ورأس المال بالتنقل عبر الشركات.

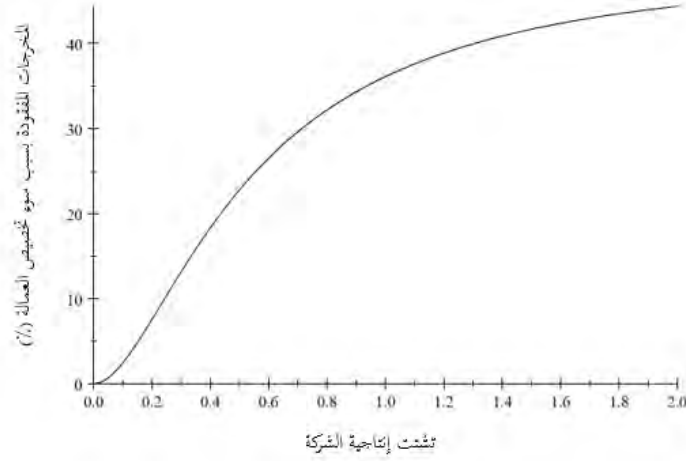
ويمكن مقارنة مكاسب الناتج التي يمكن تحقيقها بعوامل الإنتاج كاملة عندما يكون هناك تنقل محدود للعمالة (بما أن كل شركة تحصل على حصة متساوية من العمالة). ويعني تحديد تنقل العمالة أن هناك سوء تخصيص إذا ما كانت شركة ما أكثر إنتاجية من الشركة الأخرى. وتجري محاكاة الخسارة الناجمة عن سوء التخصيص باعتبارها معادلة القيم المختلفة لتشتت الإنتاجية  $A_i$  عبر الشركات في الاقتصاد في مخطط بسيط على النحو المبين في الشكل ٥. ويعرض المحور الأفقي المقاييس المختلفة لتشتت الإنتاجية  $A_i$  عبر الشركات. بينما يعرض المحور الرأسي التحرك النسبي لمكسب الناتج المتأتي من الانتقال من حركة عوامل إنتاج مقيّدة إلى كاملة. وتجري محاكاة مقياس التشتت بحيث يكون تشتت ما هو الانحراف المعياري للإنتاجية، ومن ثم فإن القيمة ١ تعني أن إحدى الشركتين أكثر إنتاجية ثلاث مرات من الشركة الأخرى في هذا الاقتصاد.

وإذا كان هناك أي اختلاف في إنتاجية العوامل الإجمالية  $A_i$  عبر الشركات، كما هي الحال عندما يساوي تشتت  $A_i$  صفرا (جميع الشركات تتشاطر نفس  $A_i$ )، فإنه لا توجد مكاسب من النواتج عند الانتقال من حركة عمالة مقيّدة إلى كاملة. وفي هذه الحالة، فإن الحصة المتساوية للعمالة عبر الشركات هي التخصيص الكفؤ. ومع ذلك، كلما كان هناك مزيد من التشتت في  $A_i$  عبر الشركات كانت خسائر الناتج أكبر بسبب تقييد تنقل العمالة. وذلك لأن هناك سوء تخصيص للعمالة إذا ما تم توزيعها بالتساوي وكانت إحدى الشركتين أكثر إنتاجية. ويبين الشكل ٨ أنه عندما يكون التشتت عبر  $A_i$  يساوي ١ فإن خسارة الناتج من سوء التخصيص تمس ٣٥ شخصا. وهذا النوع من الحجم يماثل حجم ما وجدته هسيه وكليونوف (٢٠٠٩) للصين والهند مقارنة بالولايات المتحدة باستخدام أسلوب مماثل، ولكنه أكثر تطورا.

<sup>(٧)</sup> ترد في تذييل التقرير محاكاة بسيطة لهذه الحالة تتعلق بقيم معايير أشد تحفظا وسوق رأس مال دولية مفتوحة.

الشكل ٥:

محاكاة الخسارة في الناتج الناجمة عن سوء تخصيص العمالة



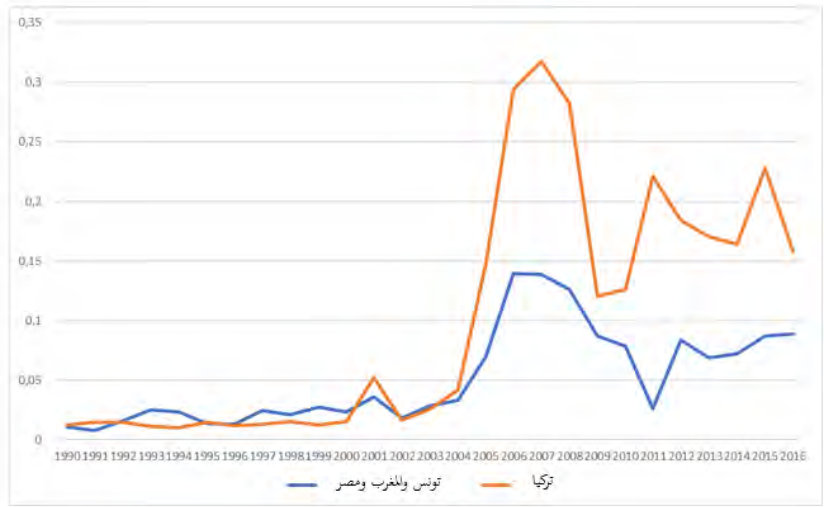
المصدر: حسابات المؤلفين من دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات

وهذا يعني أن الخصائص المؤسسية التي تقيد حركة عوامل الإنتاج، وهي العمالة هنا، من الشركات الأقل إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية مرتبطة بالخسائر الكبيرة في الناتج. وهذه هي الفكرة الرئيسية الواردة في الأدبيات المتعلقة بسوء التخصيص.

### دور تدفقات رؤوس المال الدولية

ثمة ملاحظة هامة في هذه المحاكاة هي الدور الذي يمكن أن تضطلع به تدفقات رؤوس المال الدولية. ففي سيناريو حرية تنقل العمالة ينتقل العمال من الشركات الأقل إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية. ونتيجة لذلك، فإن هذه الشركات أيضا تجتذب المزيد من رأس المال (رأس المال والعمالة عاملان مكملان للإنتاج)، وهو ما كان له أثر إضافي على الناتج. بيد أنه، في الواقع، لا يوجد ما يضمن أن أسواق رأس المال الدولية ستؤدي إلى تدفقات رأس المال إلى الشركات الأكثر إنتاجية؛ وهذه الملاحظة تذكرنا بأن زيادة الإنتاجية المحلية في ظل اقتصاد معولم، يمكن أن تلاحظها أسواق رؤوس الأموال الخارجية ويمكن أن تؤدي إلى تدفقات كبيرة لرأس المال، على النحو الذي شهدته تركيا.

وهذه النقطة موضحة في الشكل ٦ الذي يبين نصيب الفرد من تدفقات الاستثمار الأجنبي في مصر، والمغرب، وتونس (أكثر البلدان دينامية في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية) في شكل خط أزرق ونصيب الفرد من التدفقات الواردة إلى تركيا بخط أحمر. ويبدأ المنحنيان عند مستويات مماثلة في التسعينات. وبما أن أسواق رأس المال العالمية تعمقت صوب نهاية التسعينات، فإن التدفقات إلى تركيا ازدادت زيادة كبيرة مقارنة بالتدفقات الواردة إلى مصر، والمغرب، وتونس. وبعد عام ٢٠٠٥، انفصل المنحنيان تماما. فالتدفقات الاستثمارية إلى تركيا مستقرة عند ٣٠ سنتا للفرد بينما هي دون ١٠ سنتات للفرد في شمال أفريقيا. وهذا دليل واضح على أن المستثمرين الأجانب لا يرون نفس الفرص الاستثمارية في شمال أفريقيا كالتالي رأوها في تركيا. والسبب في هذا هو الاستثمار المباشر الأجنبي.



المصدر: جُمعت البيانات من قاعدة بيانات الأونكتاد.

### تقدير توزيع إنتاجية العوامل الإجمالية عبر الشركات

كيف يمكن استخدام النموذج لتقدير احتمال تحقيق مكاسب الرفاه من خلال إعادة تخصيص عوامل الإنتاج عبر الشركات في شمال أفريقيا؟ ثمة طريقة بسيطة لاستخدام النموذج لتقدير الانحدارات باستخدام المعادلة المبينة في الشكل الرابع، إلى جانب بيانات عن إيرادات الشركات المستمدة من الدراسات الاستقصائية للمؤسسات، ثم استخدام ذلك لحساب مقاييس  $A_i$  (إنتاجية العوامل الإجمالية) من البيانات.<sup>(٨)</sup> والنتيجة من هذه العملية الحسابية هي قيمة واحدة  $A_i$  لكل شركة. ويمكن البحث في خصائص توزيع هذه التقديرات على نطاق الاقتصاد.

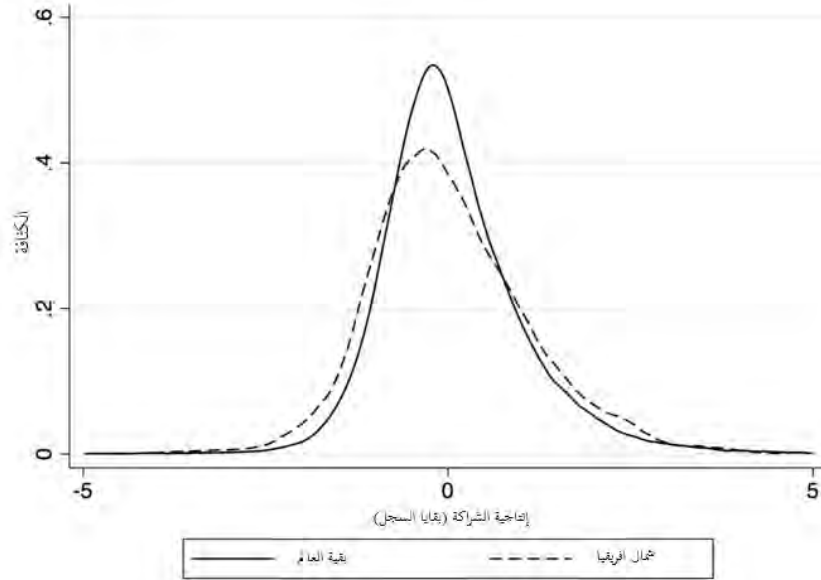
وقد تم بيان التوزيع الكامل لـ  $A_i$  المحوّل لوغاريتيميا المقدر عبر بلدان شمال أفريقيا التي تتوافر عنها بيانات (مصر، والمغرب، والسودان، وتونس) في الشكل ٧ في شكل خط متقطع، بينما تم بيان التوزيع عبر بقية أنحاء العالم للرجوع إليها. ولعمليات التوزيع ذروة تقترب من الصفر، وهو ما يمثل مستوى الإنتاجية الموحد. ومع ذلك، من الواضح أن هناك الكثير من التشتت في إنتاجية الشركات في شمال أفريقيا وفي أماكن أخرى. فالشركات الأكثر إنتاجية من الشركة المتوسطة في نفس القطاع والاقتصاد لديها قيم إيجابية، بينما الشركات الأقل إنتاجية لها قيم سلبية. وهناك تشتت كبير جدا في إنتاجية العوامل الإجمالية؛ وتشير قيمة ٥ في الشكل ١٠ إلى أن شركة في هذا المستوى أكثر إنتاجية بمقدار ١٥٠ مرة من الشركات عند مستوى الصفر. وحتى وإن كان بعض هذا الاختلاف يمكن أن يعزى إلى خطأ في القياس أو عوامل أخرى أغفلت فإن الملاحظة الصارخة هي أن التشتت فيما بين الشركات في شمال أفريقيا أوسع بكثير مقارنة بالبلدان الأخرى، وهو ما يشير إلى أن مكاسب الرفاه من إعادة التخصيص قد تكون كبيرة بصفة خاصة في المنطقة دون الإقليمية. وللخط المتقطع تنوع

<sup>(٨)</sup> يتم إعمال انحدارات مبيعات (IN) وتقاس نفقات (IN) رأس المال والعمالة بالإضافة إلى الأثر الثابت للقطاع ثم تُطرح إنتاجية العوامل الإجمالية بوصفها بقايا هذه الانحدارات.

مسطح أكثر وهو أكثر انتشارا. وهذا يبين أن هناك المزيد من الشركات ذات إنتاجية أقل ومزيد من الشركات ذات إنتاجية أعلى.

الشكل ٧

تشتت أنشطة الإنتاجية المقدره عبر الشركات



المصدر: حسابات المؤلفين من دراسة البنك الدولي الاستقصائي للمؤسسات

وبعبارة أخرى، فإن البلدان في شمال أفريقيا تميل إلى تشتت عال في إنتاجيتها. ويعرض الجدول ٢ تقديرا لتشتت الإنتاجية عبر شمال أفريقيا وبلدان مرجعية قليلة أخرى. والملاحظة الأولى هي أن التشتت (بحسب باعتباره الانحراف المعياري  $A_i$  المقدر) هو حوالي ١. أما فيما يتعلق بالحسابات، فيستخدم التحول اللوغاريتمي، وهو ما يعني أن الشركة ذات الانحراف المعياري الواحد والمنتجة أكثر من الشركة المتوسطة تكون منتجة بمقدار أربعة أضعاف تقريبا. وكذلك، عند مقارنة اقتصادات شمال أفريقيا إما بالاقتصادات المتقدمة النمو أو الاقتصادات الدينامية جدا في آسيا، فإنها تبدو أكثر تشتتا نسبيا.<sup>(٩)</sup> وهناك القليل جدا من البيانات عن اقتصادات شمال أفريقيا، باستثناء مصر، لمنح هذه النتائج وزنا كبيرا. ومع ذلك، جنبا إلى جنب مع نتائج المحاكاة، فإن الملاحظات المستمدة من بيانات نمو الإنتاجية في الفرع السابق وبيانات تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي توحي بقوة بأن الإنتاجية الإجمالية تراجعت بشكل كبير بسبب سوء التخصيص بين الشركات العاملة في نفس القطاعات في شمال أفريقيا.

<sup>(٩)</sup> الاستثناء الوحيد هو تركيا التي تعرف مستويات عالية للغاية من التشتت.

## تشنت إنتاجية الشركات في قطاع الصناعة التحويلية

التغير	ملاحظات	تشنت Ai (انحراف معياري)
شمال أفريقيا	٢٣١١	١,٠٣
بقية العالم	٥١٩٧١	٠,٩٥
مصر	١٧٢١	١,٠١
تونس	٣٢٣	١,٠٩
المغرب	١٦٩	١,٠٩
السودان	٩٨	١,٥٥
الصين	١٦٥٧	٠,٧٧
الهند	٦٨١٥	٠,٨٥
السويد	٣١١	٠,٨٩
تركيا	١١٢٦	١,٣٧

المصدر: حسابات المؤلفين من دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات

يبدو حدوث زيادات في الناتج بأكثر من ٣٠ في المائة وتضاعف تدفقات الاستثمار المباشر ثلاث مرات أمرا يمكننا إذا ما سمحت حكومات شمال أفريقيا بتدفق الموارد إلى الشركات الأكثر إنتاجية. وثمة ملاحظة هامة بشأن هذه الأرقام، وهي أن النظرية الاقتصادية تشير إلى أن الشركات الأقل إنتاجية من الشركات الأخرى، في حالة التوازن، ستوقف عن العمل. وهذا يعني أنه، في المدى الطويل، من المفروض أن تكون الاختلافات المستمرة في الإنتاجية أقل وضوحا إذا ما سُمح للشركات أن تنمو في السوق أو تخرج منها. وبهذه الطريقة، يمكن النظر إلى التشنت كمقياس ينطوي على بعض الاختلال الأساسي. وقد كُرس الكثير من هذا التقرير لفهم هذه الاختلافات الأساسية في شمال أفريقيا، ولماذا لا تزال قائمة.

## تشنت الإنتاجية ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات

قبل أن نوضح الفكرة الأوسع للتحويل الهيكلي، من المفيد العودة إلى النظرة التقليدية للتحويل الهيكلي، ألا وهي تخصيص الموارد عبر القطاعات. من خلال وضع مقياس التشنت، على النحو المبين في الشكل ٧ والجدول ٢، فإن هذه الأرقام تعكس الاختلافات في الإنتاجية ضمن القطاع نفسه. وماذا عن التشنت فيما بين القطاعات؟ تكمن إحدى السبل للتحقق من هذا الأمر في حساب متوسط الإنتاجية ( $A_i$ ) لكل قطاع في الدراسة الاستقصائية للمؤسسة والنظر إلى التشنت فيما بين القطاعات المختلفة. ويعرض الشكل ٨ نتائج خمسة بلدان في شمال أفريقيا باستخدام البيانات المستمدة من الصناعة التحويلية فقط (الأعمدة الزرقاء) ومن الصناعة التحويلية والخدمات (الأعمدة البرتقالية).<sup>(١٠)</sup> وتمشيا مع آخر ما انصب عليه تركيز الأدبيات، لا تبدو الاختلافات فيما بين القطاعات أكبر منها ضمن القطاع نفسه. وبعبارة أخرى، إننا

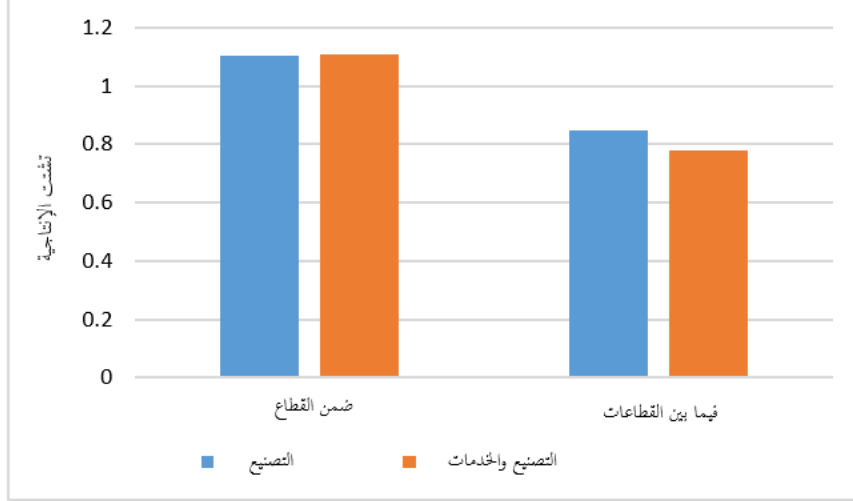
(١٠) الجزائر، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.



فكرة جيدة أن يتم التركيز على معالجة الاختلالات التي تمنع عمليات إعادة تخصيص الموارد ضمن القطاع نفسه بدلا من التركيز على تيسير تخصيص العمالة ورأس المال فيما بين القطاعات الإنتاجية الأعلى والأدنى.

الشكل ٨

تشتت الانتاجية ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات في شمال أفريقيا



المصدر: حسابات المؤلفين من البنك الدولي - قواعد بيانات منظمة العمل الدولية

### دور الدولة في تقليص التشتت

ماذا يعني ذلك بالنسبة لمقرري السياسات؟ كيف يمكن لدول شمال أفريقيا جني الفوائد الكبيرة الواردة في الشكل الخامس وأرقام مماثلة في الأدبيات؟ يمكن أن تكون جذور التخصيص واسعة. ويشمل هذا التقرير طائفة من العوامل التي تبدو ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدان المنطقة محل الدراسة. وفي هذا التقرير، ينصب تركيز خاص على دور رأس المال وأسواق العمالة وعلى الاختلالات التي يمكن اعتبارها اختلالات في إنتاجية العوامل الإجمالية. والنظرة الكلاسيكية الجديدة هي أن معظم التدخلات الحكومية في الأسواق يمكن أن تؤدي إلى بعض الاختلالات في كفاءة تخصيص العمالة؛ ومن ناحية أخرى، من الواضح أن التدخل الحكومي مستحب في بعض الأسواق لمعالجة إخفاقات السوق، كما هي الحال في أسواق التأمين أو الإقراض في ظل وجود معلومات ناقصة أو تباين في المعلومات. ويمكن أن يكون مصدر الاختلالات بالغ الاتساع. ومن أمثلة ذلك ما يلي:

١- الأحكام القانونية، بما في ذلك سمات قانون الضرائب والأنظمة؛

- تفاوت الضرائب حسب خصائص الشركات، من قبيل العمر والحجم

- تعريفات لسلع مختلفة

- مراقبة الأسعار، والحدود الدنيا

- اللوائح الناظمة لسوق العمل

- اللوائح الناظمة لسوق المنتجات التي تحد من الحجم أو تقيد الدخول

- القواعد التنظيمية للأراضي

٢- الأحكام التقديرية التي تعتمد عليها الحكومة أو الكيانات الأخرى، مثل المصارف، التي يُطلق عليها اسم "رأسمالية المحاباة" أو "الفساد الحكومي".

- الإعانات، والإعفاءات الضريبية، وانخفاض معدلات الفائدة على القروض لشركات محددة، والوصول التفضيلي إلى الأسواق، والممارسات غير العادلة للعطاءات، والإنفاذ الانتقائي للضرائب واللوائح، من بين أمور أخرى.

٣- أوجه قصور السوق

- سلطة الاحتكار

- توترات السوق

- إنفاذ حقوق الملكية

- إخفاقات السوق بسبب حواجز المعلومات (المخاطر المعنوية وتباين المعلومات)

يمكن للفئة الثالثة من الاختلالات أن تظهر في الأسواق. وفي هذه الحالات، قد يكون التدخل الحكومي مستحقا لكفالة حسن أداء الأسواق، وعلى وجه الخصوص، للتعامل مع أوجه القصور أو التعطل في الأسواق. وبناء على ذلك، فإن التدخلات الحكومية لمعالجة أوجه قصور السوق هذه يمكن أن تكون لها آثار إيجابية، ويمكن للتدخل الحكومي، من أجل تقييد القوة السوقية أو الحد من حواجز المعلومات مثلا، أن يحسّن كفاءة التخصيص. بيد أنه بالنسبة للنوعين الأولين من الاختلالات، يمكن للسياسة العامة، حتى وإن كانت حسنة المقصد، أن تُفاقم الاحتكاكات القائمة وتسهم في الخسائر التي تلحق بالرفاه. وإضافة إلى ذلك، فقد تبقى قائمة وتؤدي حتى إلى تدخلات الأكثر تعقيدا.

ولفهم الأولويات التي ينبغي اعتمادها، من الضروري فهم السبب وراء ظهور سوء التخصيص، وكيف يمكن أن تؤثر فيه السياسات الحكومية. ولتيسير التغيير الهيكلي لا بد لرأس المال والعمالة من الانتقال من الشركات الأقل إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية. ومن ثم فإن هذا التقرير بُني بشكل يسمح بفهم أسباب استمرار سوء تخصيص العمالة (الفرع ٣) ورأس المال (الفرع ٤) في شمال أفريقيا، وكيفية تأثير ذلك على الناتج. ويتناول الفرع ٥ أسباب نشوء اختلافات في إنتاجية الشركات واستمرارها.

٣ - اختلالات سوق العمل

يستدعي هذا الفرع مناقشة أثر سوء تخصيص العمالة في الحيلولة دون التحول الهيكلي. وتشمل المناقشة تفسيرات لسبب بروز سوء التخصيص هذا، مع إيلاء اهتمام خاص للسلمات المميزة لاقتصادات شمال أفريقيا.

### ٣-١ الإطار

يعرض الشكل ٩ دور العمالة في الإنتاج. وكما يوضحه النموذج النظري، فإن الشركة التي لها إنتاجية مرتفعة ( $A_i$ ) مرتفع) وقدر كبير من رأس المال تحت تصرفها لن تبلغ إمكاناتها الكاملة إذا لم تكن قادرة على إيجاد عمال. ودائما ما يعني انخفاض قيم  $L_i$  أن الإنتاج منخفض، بغض النظر عن مدى ارتفاع  $K_i$  و  $A_i$ .

الشكل ٩

دور العمالة في الإطار النظري

$$\begin{array}{c} \text{العمالة المستخدمة في الإنتاج} \\ \downarrow \\ Y_i = A_i * K_i^\alpha L_i^\beta \\ \leftarrow \text{المخرجات دون قيود} \end{array}$$

وهذا يجعل تخصيص العمالة عبر الشركات من العوامل الرئيسية للتغيير الهيكلي. وكما سبقت الإشارة، بمساعدة المحاكاة في الفرع السابق، فإن تخصيص العمالة للشركات الأكثر إنتاجية يمكن أن يؤدي إلى رفع معدلات الإنتاجية بشكل كبير. ويبين الشكل ٥ أن التخصيص الكفء للعمالة بين الشركات زاد في الناتج بحوالي ٣٥ في المائة. وهذا الرقم هو عند الحد الأدنى للمقادير التي وُجدت في الأدبيات المتعلقة بسوء التخصيص. وبالنظر إلى هذه المكاسب المحتملة الكبيرة، فإن السؤال المطروح هو لماذا لا تُخصص العمالة بكفاءة في الشركات.

### الأهمية المحتملة لاختلالات العمالة

يمكن أن تتعرض نتائج سوق العمل لاختلالات تتسبب فيها الأنظمة والسياسات العامة الأخرى، مثل التوظيف في القطاع العام على سبيل المثال. وثمة دراسات كثيرة عن البلدان النامية (راجع دجانكوف ورامالو، ٢٠٠٩) قدمت أدلة تجريبية على أن البلدان التي لديها قوانين توظيف صارمة تميل معدلات البطالة لديها إلى الارتفاع، لاسيما بين الشباب. وتنطوي أوجه الصرامة في سوق العمل على انعكاسات متعددة على تخصيص الموارد. أولاً، تنظيم سوق العمل هو عبء على إعادة تخصيص العمالة نحو أنشطة جديدة ومنتجة أو شركات ذات نمو مرتفع. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة لأن الشركات ذات النمو المرتفع جدا جهات مساهمة مهمة لإيجاد فرص عمل صافية. ولذلك، قد تواجه الدولة مفاضلة عند النظر في الأمن الوظيفي وكفاءة التخصيص. ويرى بوشكه (٢٠٠٩) أن التكاليف المرتبطة بالفصل من العمل تُثني عن هذه الممارسة في الشركات ذات الإنتاجية المنخفضة. وهذا يجعل عملية الاختيار مضطربة، وبالتالي يؤثر سلبا على النمو. وبالمثل، يقول هاليفانغر وسكاريتا وشفايغر (٢٠١٤) إن اللوائح الصارمة في التعيين والفصل تحدث خلال تحلل تخصيص الوظائف، وهو ما ينطوي على أثر سلبي كبير على التخصيص الأمثل للموارد ومستويات الإنتاجية والنمو. ثانياً، يمكن لتنظيم سوق العمل الصارم أن يثبّت الشركات عن توظيف العمالة الرسمية، بل تدفع بها للبقاء في القطاع غير الرسمي. وهذا له أثر سلبي على إيجاد الوظائف التي تتطلب مهارات مستدامة. ويقدم لوايزا، أوفيدو، وسيرفن (٢٠٠٤؛ ٢٠٠٥) دليلا على أن لوائح سوق العمل المتشددة ترتبط بانخفاض النمو والزيادة في النشاط الاقتصادي غير الرسمي. ويبين دريهر وشنايدر

(٢٠٠٦) أيضا أن وجود نظام عمالة مفرط في التشدد مرتبط بإجبابا بالاقتصاد غير الرسمي. كما يرون أن تحسين إنفاذ القانون يقلص من القطاع غير الرسمي.

وكفاءة تخصيص العمالة ليست كمية فحسب، إنما نوعية أيضا. وهذا يعني أنه بالإضافة إلى إحداث اختلال في تخصيص العمال بين الشركات والقطاعات، يمكن أن تعرض تخصيص المهارات أيضا للاختلال. ويمكن لهذه النقطة الثانية التي قد تكون ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا، أن تفسر بعض الأنماط في المنطقة دون الإقليمية من حيث نمو الإنتاجية والبطالة. ويمكن أن يكون لتخصيص المواهب بالفعل أثر كبير على النمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، يقول بيساريديس وريغازونيس فارونداكيس (٢٠٠٦) إن ضعف مساهمة تراكم رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعود إلى سوء تخصيص رأس المال البشري في الاقتصاد. ويقدر هسيه وآخرون (٢٠١٨) أنه بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة، يمكن تفسير حوالي ٢٥ في المائة من النمو في الناتج الكلي للفرد خلال الفترة ١٩٦٠-٢٠١٠ بتحسين توزيع المواهب في الاقتصاد. والنقطة التالية من المناقشة في التقرير هي الجذور الرئيسية للاختلالات التي جرى توثيقها في الأدبيات المتعلقة بأسواق العمالة في شمال أفريقيا.

### ٣-٢ اليد العاملة المتوفرة في شمال أفريقيا

على مدى السنوات الثلاثين الماضية، ارتفع التحصيل التعليمي في شمال أفريقيا ارتفاعا كبيرا، وهو ما يشير إلى أن قدرا كبيرا من الاستثمارات وُجّهت لتنمية رأس المال البشري لعدد متزايد من السكان. ويتضح هذا الاتجاه في الجدول ٣ الذي يبين أن الجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر احتلت مرتبةً بين أول ٢٠ بلدا في العالم من حيث الزيادة الإجمالية في التحصيل العلمي بسنوات الدراسة خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٠.

ومع ذلك، فإن هذه الزيادة في التعليم لم تتبعها نتائج أو فرص عمل أفضل. ووفقا جاراميو وميلونيو (٢٠١١) فإن نسبة العاطلين عن العمل الذين يحملون درجة جامعية في تونس والمغرب ومصر كانت سبعة أضعاف تقريبا أعلى منها في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٠، وهو ما يعني أن فرص العمل تبقى شحيحة حتى بين فئة السكان من ذوي المستويات العالية من التحصيل العلمي في تلك البلدان.

وبالمثل، بدلا من تحسين كمية التعليم مقيسةً بسنوات التعليم، هناك مخاوف كبيرة من أن تبقى نوعية التعليم ضعيفة. وقد قيّمت دراسة قام بها برنامج التقييم الدولي للطلاب لعام ٢٠١٥ نوعية التعليم في ٧٢ بلدا. وفي إطار هذا التقييم، جاءت الجزائر في المرتبة التاسعة والستين بينما احتلت تونس المرتبة الخامسة والستين. ويعني ذلك أن التوسع الكبير في التعليم منذ الثمانينات لم يواكبه تحسُّن في نوعية التعليم المقدم، وهو ما يعني أن الزيادات بحكم الواقع في سنوات الدراسة أقل إثارة للإعجاب بكثير.

الجدول ٣  
ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدرسة

البلد	سنوات الدراسة، ١٩٨٠	سنوات الدراسة، ٢٠٠٠	الزيادة في سنوات الدراسة
١ - بوتسوانا	٣,١٢	٩,٥٠	٦,٤٤
٢ - ألمانيا	٥,٦١	١١,٨٢	٦,٢١
٣ - إيران	٣,٣٤	٨,٥٩	٥,٢٥
٤ - الجزائر	٣,٠٦	٨,٣٠	٥,٢٤
٥ - الإمارات العربية المتحدة	٣,٨٨	٩,١٢	٥,٢٣
٦ - غابون	٣,٣٣	٨,٣٥	٥,٠٢
٧ - البرازيل	٢,٧٧	٧,٥٤	٤,٧٧
٨ - البحرين	٤,٩٢	٩,٥٩	٤,٦٧
٩ - الأردن	٤,٥٨	٩,٢٣	٤,٦٥
١٠ - ليبيا	٣,٢٦	٧,٨٥	٤,٥٩
١١ - فرنسا	٥,٩٦	١٠,٥٣	٤,٥٨
١٢ - ماليزيا	٥,٦٩	١٠,١٤	٤,٤٦
١٣ - بوليفيا	٤,٤٧	٩,٩١	٤,٤٤
١٤ - مصر	٢,٦٥	٧,٠٨	٤,٤٣
١٥ - السلفادور	٣,٥٨	٧,٩٧	٤,٣٩
١٦ - المكسيك	٤,٨٩	٩,١١	٤,٢٢
١٧ - اسبانيا	٦,١٧	١٠,٣٨	٤,٢٢
١٨ - السعودية	٤,٣٨	٨,٤٨	٤,١٠
١٩ - تونس	٣,٢٥	٧,٣٢	٤,٠٧
٢٠ - لاتفيا	٦,٦٩	١٠,٦٠	٣,٩١

المصدر: كامباني وشور (٢٠١٢).

عائدات منخفضة نسبية للتعليم الثانوي والتعليم العالي

لا غرابة في أن عائدات التعليم الثانوي والعالي (مقارنة بالتعليم الابتدائي) في المنطقة دون الإقليمية منخفضة بوجه خاص. ويبين الجدول ٤ أن عائدات التعليم العالي في الشرق الأوسط وأفريقيا هي من بين أدنى المعدلات في العالم. ويقول ساشاروبولوس وباترينوس (٢٠٠٤) إن العائدات منخفضة بصورة استثنائية في بعض البلدان النامية جنوب البحر الأبيض المتوسط، لا سيما في مصر وتونس. ويعني ذلك أنه لا بد من إدخال تحسينات كبيرة في هذه المنطقة دون الإقليمية من أجل تحسين نوعية التعليم وضمان أن ينتج قطاع التعليم الدرجات والمؤهلات المطلوبة في سوق العمل.

الجدول ٤  
متوسط عائدات الدراسة

المنطقة	المجموع			ذكر			أنثى		
	الابتدائي	الثانوي	الجامعي	الابتدائي	الثانوي	الجامعي	الابتدائي	الثانوي	الجامعي
دخول مرتفع	٤,٩	٦,٦	١١,١	٧,٥	٣,٣	١٠,٧	٧,٢	٥,٢	١٢,٣
شرق آسيا	١٣,٦	٥,٣	١٤,٨	٥,٨	١٢,٦	١٥,٠	٩,٥	٦,٤	١٥,٨
أوروبا/ وسط آسيا	١٣,٩	٤,٧	١٠,٣	٤,٢	١٢,١	٩,٨	١١,٩	٦,٤	١٢,٢
أمريكا اللاتينية	٧,٨	٥,٤	١٥,٩	٧,٩	٥,٣	١٥,٧	٨,٧	٦,٥	١٧,٤
الشرق الأوسط/شمال أفريقيا	١٦,٨	٤,٥	١٠,٥	١٢,٧	٤,٣	١٠,٢	٢١,٤	٧,٤	١٣,٥
جنوب آسيا	٦,٠	٥,٠	١٧,٣	٤,٧	٣,٩	١٦,٦	٤,٨	٦,٢	٢٣,٣
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٤,٤	١٠,٦	٢١,٠	١٢,٥	١٠,١	٢١,٠	١٧,٥	١٢,٧	٢١,٣
كل الاقتصادات	١١,٥	٦,٨	١٤,٦	٦,٧	١٠,١	١٤,٤	١٣,٢	٨,٢	١٦,١

المصدر: باترينوس ومونتينيغرو (٢٠١٤)، استنادا إلى آخر فترة لكل بلد

يعني إخفاق النظام التعليمي في توفير تعليم عالي الجودة في مجالات المهارات المطلوبة لدى القطاع الخاص أن عبء التدريب وتحسين المهارات آخذ في التحول إلى القطاع الخاص، وهو ما يتطلب استثمار مبالغ كبيرة لتنمية المهارات اللازمة. وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم هو أمر مثير لمشكلة بوجه خاص، لأنه يقدم أساسا منفعة عامة. وبناء على ذلك، يمكن أن يكون الدعم الحكومي أو خطط التدريب المهني سمات هامة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في رأس المال البشري.

### مشاركة الإناث في القوة العاملة متخلفة عن الركب

يعد شمال أفريقيا أيضا استثناء واضحا عندما يتعلق الأمر بمشاركة النساء في القوة العاملة. وترد بعض الإحصاءات الموجزة في الجدول ٥. فقد بلغت مشاركة النساء في القوى العاملة في شمال أفريقيا ٢٢,٧٥ في عام ٢٠١٥. وهذا مقارنة بنسبة ٣١,٤٧ في المائة في تركيا. وحتى الهند، الأفقر بكثير، فإنها تملك معدلات أعلى بكثير مقارنة بشمال أفريقيا من حيث مشاركة الإناث في القوة العاملة. وفي منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية، تبرز الجزائر بكونها تملك معدلا منخفضا جدا في مجال مشاركة الإناث، بينما تتشابه تونس وليبيا والمغرب. ومن المدهش ملاحظة أن مشاركة الإناث في القوة العاملة تزايدت في معظم بقية العالم، بينما بقيت راكدة في شمال أفريقيا على مدى السنوات ٢٥ الأخيرة.

ويعني انخفاض مشاركة الإناث في القوة العاملة أن مجموعة من المواهب محرومة من الدخول إلى سوق العمل، وهو ما يمكن أن يعيق إنتاجية الشركات. وعلاوة على ذلك، قد تكون لتدني مشاركة الإناث في القوة العاملة آثار ضارة إضافية على التنمية الاقتصادية، لا سيما في المنطقة دون الإقليمية، حيث إن المرأة تميل إلى الالتحاق بالتعليم العالي أكثر من الرجال، مقارنة ببلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي. ويشير ذلك إلى أن مجموعة كبيرة من الشابات اللائي يمكن أن يحملن مهارات وحامسا أبعدت من سوق العمل. واستنادا إلى بيانات اليونسكو فقد بلغت نسبة التحاق الرجال بالتعليم العالي ٤٦,٧ في المائة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، مقارنة بنسبة ٥٨,١ في المائة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول ٥  
مشاركة القوة العاملة

البلد	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
الجزائر	١١,٥٠	١١,٨٠	١١,٨٩	١٢,٨٤	١٤,٣٨	١٥,٢٤
	ذكر	٧٧,٧٢	٧٤,٦٥	٧١,٧٨	٧٠,٠٥	٦٧,٤٢
	المجموع	٤٤,١٧	٤٥,٠٢	٤٣,٥٧	٤٢,٣٦	٤١,٤٨
مصر	٢١,٣٤	٢١,٠٠	١٩,٩٠	٢٠,٢٣	٢٢,٧٨	٢٢,٢٢
	ذكر	٧٢,٢٣	٧٢,٦١	٧٢,٩٦	٧٥,٧٩	٧٣,٦٤
	المجموع	٤٦,٦١	٤٦,٤٣	٤٦,١١	٤٦,٥٦	٤٧,٩٧
ليبيا	٢٠,٠١	٢١,٩٥	٢٤,٤١	٢٧,٤٤	٢٩,٣٣	٢٥,٧٦
	ذكر	٧٣,٣٤	٧٤,١٣	٧٥,٤٧	٧٧,٣٥	٧٨,٨٤
	المجموع	٤٨,٥٩	٤٩,٢٥	٥٠,٤٠	٥٣,٨٠	٥٢,٤٠
المغرب	٢٤,٠٨	٢٤,٤٨	٢٤,٢٥	٢٦,٦٧	٢٥,٦٠	٢٥,٠٢
	ذكر	٧٩,٠٧	٧٩,٤٩	٧٨,٠٥	٧٦,٣٥	٧٤,٣٣
	المجموع	٥١,١١	٥١,٤٢	٥٠,٩٨	٤٩,٨٣	٤٩,٠٨
السودان	٢٣,٤٥	٢٧,٦١	٢٦,٦٠	٢٤,٤٨	٣٢,٩٦	٢٣,٦٢
	ذكر	٧٦,٦٠	٧٥,٣٧	٧٤,٥٦	٧٤,٠٠	٧٠,٣٦
	المجموع	٤٩,٩٠	٥١,٣٩	٥٠,٤٦	٤٧,٤٨	٤٦,٦٩
تونس	٢٢,٥٠	٢٢,٨٩	٢٣,٤٤	٢٣,٨٨	٢٤,٤٦	٢٤,٦٥
	ذكر	٧٥,٥٩	٧٤,٢٦	٧١,٦١	٦٨,٥٩	٧٠,٨١
	المجموع	٤٨,٩٩	٤٨,٦٠	٤٧,٤٢	٤٥,٩٣	٤٧,٢١
بلدان شمال أفريقيا	٢٠,٤٨	٢١,٦٢	٢١,٩٢	٢٢,٥٩	٢٣,٢٥	٢٢,٧٣
	ذكر	٧٥,٥٤	٧٥,٤٠	٧٤,٢٧	٧٣,١٩	٧٣,٥٧
	المجموع	٤٨,٢٣	٤٨,٦٨	٤٨,١٦	٤٧,٨٧	٤٧,٤٧
تركيا	٣٤,٠٣	٣٠,٧٣	٢٦,٢٨	٢٣,٣١	٢٧,٠٣	٣١,٤٧
	ذكر	٨٠,٧٩	٧٧,٤٦	٧٢,٦٢	٧٠,١٢	٦٩,٦٤
	المجموع	٥٦,٨٢	٥٣,٤٧	٤٨,٧٩	٤٦,٠٣	٤٧,٧٠
السويد	٦٣,١٤	٥٩,٠٨	٥٨,٣٥	٥٩,٥٨	٥٨,٩٠	٦٠,٦٢
	ذكر	٧٢,٠٩	٦٧,٥١	٦٦,٥٤	٦٧,٩٩	٦٧,٣١
	المجموع	٦٧,٥٢	٦٣,٧٠	٦٢,٣٦	٦٣,٧٢	٦٣,٩٤
الهند	٣٥,١١	٣٥,٤٣	٣٣,٩٥	٣٦,٧٨	٢٨,٥٦	٢٧,٢٧
	ذكر	٨٤,٥٠	٨٣,٩٨	٨٢,٥٧	٨٣,٠٩	٧٩,٠٩
	المجموع	٦٠,٦٦	٦٠,٥٠	٥٩,٠٠	٦٠,٦٢	٥٣,٩٥
الصين	٧٣,٢٠	٧٢,٥٢	٧١,٠١	٦٦,٧٧	٦٣,٧٨	٦٢,٤٤
	ذكر	٧٩,١٣	٧٨,٦٩	٧٧,٢٢	٧٣,٣٨	٧٠,٩٧
	المجموع	٨٤,٧٩	٨٤,٥٩	٨٣,١٨	٧٩,٧٣	٧٦,٧٣
بقية العالم*	٤٩,٠٢	٤٩,٥٨	٥٠,٢٦	٥١,٠٦	٥١,٥٣	٥٢,٠٦
	ذكر	٧٦,٧٢	٧٥,٩٦	٧٤,٩١	٧٤,١٣	٧٣,٢٣
	المجموع	٦٢,٩٣	٦٢,٨٤	٦٢,٦٢	٦٢,٦٨	٦٢,٧٨

المصدر: منظمة العمل الدولية  
\* بقية العالم (كل البلدان ما عدا بلدان شمال أفريقيا)

### هل تعيق العمالة تطور القطاع الخاص؟

إلى أي مدى ترى الشركات أن العمالة من العوامل المقيدة في المنطقة دون الإقليمية؟ مثلما قيل، هناك تفاوت كبير بين عرض العمالة والظروف الفعلية للطلب على العمالة. فالتعليم الرديء الذي يتلقاه العديد من الأطفال في المنطقة

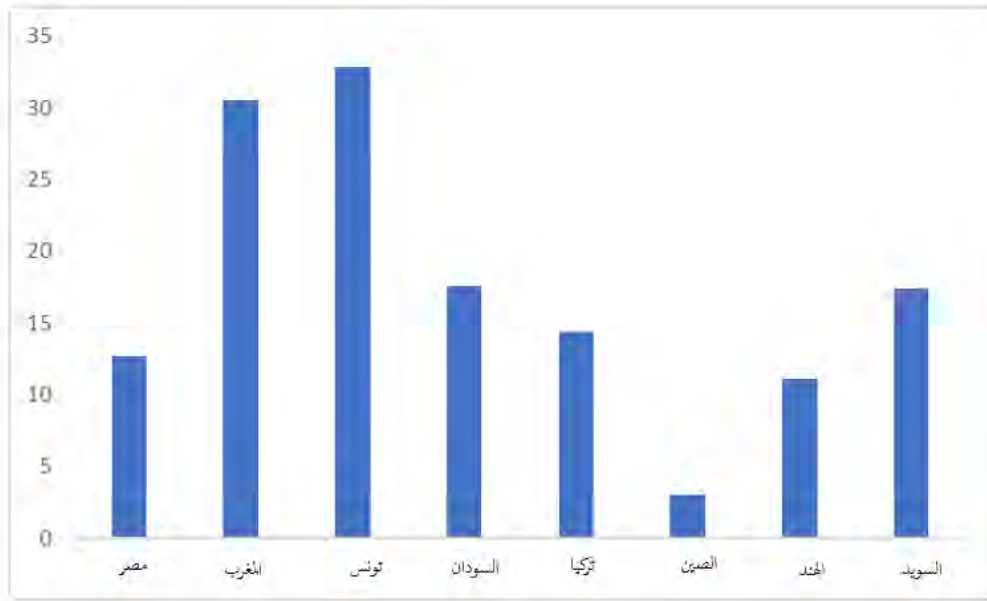
دون الإقليمية يعني أن القطاع الخاص يواجه عبئا كبيرا، إذ إن عليه أن يستثمر موارد في تحسين مهارات الشباب عندما يدخلون سوق العمل، وهو ما قد يكون عائقا كبيرا يحول دون التوسع في التوظيف.

ويسلط الشكلان ١٠ و ١١ بعض الضوء على ما إذا كانت الشركات ترى أن العمالة تعيق تطورها. وتشير البيانات المستمدة من دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات وسُئلت فيها الشركات عما إذا كانت العمالة القيد "الأكبر" أو ما إذا كانت قيда "شديدا/رئيسيا". ويشير الأخير إلى ما إذا كانت العمالة واحدا من قيود (محملة كثيرة)، بينما يشير الأول إلى أن الحصول على عمالة ماهرة قد يكون أكثر المسائل إلحاحا التي تواجه الشركات.

ويبين الشكل ١٠ نسبة الشركات التي تشير إلى أن وجود قوة عاملة غير ماهرة يشكل عائقا رئيسيا أو شديدا لممارسة الأعمال التجارية، فضلا عن مقارنة بين إجابات بلدان شمال أفريقيا وبلدان أخرى في مناطق دون إقليمية أخرى. ومن الواضح أن الحصول على العمالة الماهرة هو قيد في العديد من البلدان. غير أن البلدان في شمال أفريقيا لا تبرز بصورة حادة مقارنة، على سبيل المثال، بتركيا أو السويد. وبالإضافة إلى ذلك، يعرض الشكل ١١ العلاقة بين نسبة الشركات التي تفيد بأن الحصول على العمالة الماهرة هو القيد الأكبر على المحور الرأسي المرسوم مقابل نسبة الشركات التي تفيد بأن الحصول على العمالة الماهرة يشكل قيда رئيسيا أو شديدا، كما هو مبين في الشكل ١٠. ويمكن أن يسلط هذا بعض الضوء على العلاقة بين نسبة الشركات التي تُبلغ عن مشكلات العمالة باعتبارها القيد الأكثر إلحاحا مقابل الحصول على العمالة باعتباره قيد كبيرا من بين العديد من القيود الأخرى.

الشكل ١٠:

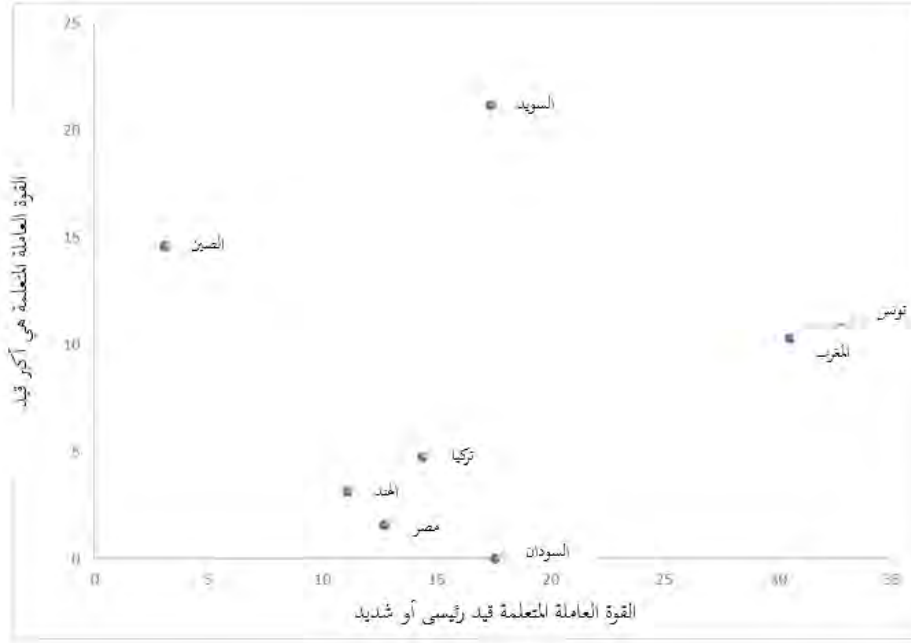
نسبة الشركات التي تشير إلى أن القوى العاملة تشكل قيда رئيسيا أو شديدا



المصدر: دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات (<http://www.enterprisesurveys.org/>)



## الشكل ١١ القوة العاملة المتعلمة بوصفها قيادا



المصدر: دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات (<http://www.enterprisesurveys.org/>)

يفيد الشكل ١١ بأنه، مقارنة بمجموعات البلدان الأخرى، بالنسبة للاقتصادات المتقدمة النمو أكثر، لا يُنظر إلى ندرة العمالة إجمالاً على أنها أكبر قيد أمام الشركات في شمال أفريقيا، وهي الحالة بوجه خاص في مصر والسودان، حيث لا تؤدي عوائق العمالة أي دور على ما يبدو. ومع ذلك، ففي تونس والمغرب تفيد أكثر من ٣٠ في المائة من الشركات بأن الحصول على يد عاملة ماهرة أو متعلمة يشكل قيوداً رئيسياً أو شديداً ونحو ١٠ في المائة من الشركات تقول إنه القيد الأكبر. وتشير هذه الأدلة بوضوح إلى أنه على الرغم من أن ظروف عرض القوى العاملة إجمالاً ليست المسألة الأكثر إلحاحاً، إلا أن هناك بعض الشواغل بشأن نوعية العمالة المتاحة. ومثلما ذكر آنفاً، فإن ذلك قد يعني أن تكاليف التوظيف الكبيرة تقضي على إيجاد فرص العمل، إذا ما كان على الشركات أن تستثمر موارد كبيرة في تزويد الموظفين الجدد بالمهارات التي لم تُكتسب عن طريق النظام التعليمي.

### ٣-٣ اختلالات سوق العمل في شمال أفريقيا

يُبرز سوء تخصيص أيضاً أن تخصيص العمالة يمكن أن يكون مشكلة حتى وإن لم يكن المستوى العام شاغلاً كبيراً. وعلى وجه الخصوص، أبرزت المناقشة المفاهيمية السابقة دور تنقل العمالة عبر الشركات حتى تحقق الشركات الأكثر إنتاجية إمكاناتها الإنتاجية وتحسين الناتج، والرفاه بصورة أساسية. أما تقييد ذلك فيعيق نمو الإنتاجية.

### قد لا تكون قوانين العمالة الشاغل الرئيسي للشركات

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأوسع أنشئت المؤسسات التي تنظم سوق العمل لتكون صارمة جداً بأنظمة متشددة (غاتي وآخرون، ٢٠١٣؛ بيساريدس وبيغانزونيس-فاروداكيس، ٢٠٠٦). وتبقى عمليات الفصل من

العمل معقدة ومكلفة في المنطقة دون الإقليمية، حيث إن لمعظم البلدان أنظمة معقدة تعيق قدرة الشركات على فصل العمال. وتنطوي صعوبة فصل العمال على آثار سلبية على استعداد الشركة للتوظيف واستيعاب عمال جدد، لأنها غير قادرة على التكيف مع الضغوط المتغيرة على جانب الطلب أو تزايد الضغوط التنافسية. وتصبح هذه المشكلة ذات أهمية خاصة في البيئات الاقتصادية المخوفة بالشكوك. وقد ورد تقييم للفصل من العمل في مؤشرات التنمية لدى البنك الدولي باعتبارها قياسا لتكاليف الاستغناء بالأسابيع التي يُدفع عنها مرتب لتسريح العمال. ويعرض الشكل ١٢ أدلة عن قياس تكاليف الاستغناء عن العمالة عبر مجموعة من البلدان. وفي حين تبلغ تكاليف الاستغناء نحو ١٥ أسبوعا من الراتب في الاقتصاد المتقدم النمو، مثل السويد، فهي أعلى بكثير في مصر حيث تبلغ ٣٧ أسبوعا. بيد أن شمال أفريقيا لا تبرز عندما تُقارن بالاقتصاد الصيني أو التركي الأكثر دينامية. وبالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات إلى أن هناك شركات أقل بكثير تبليغ عن لوائح سوق العمل باعتبارها عوائق رئيسة أو حتى شديدة مقارنة بإبلاغها عن توافر العمالة المتعلمة (١٤ في المائة مقارنة بنسبة ٢٣ في المائة في المتوسط).

الشكل ١٢

تكاليف الاستغناء عن العمال بأسابيع من المرتبات



المصدر: مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي.

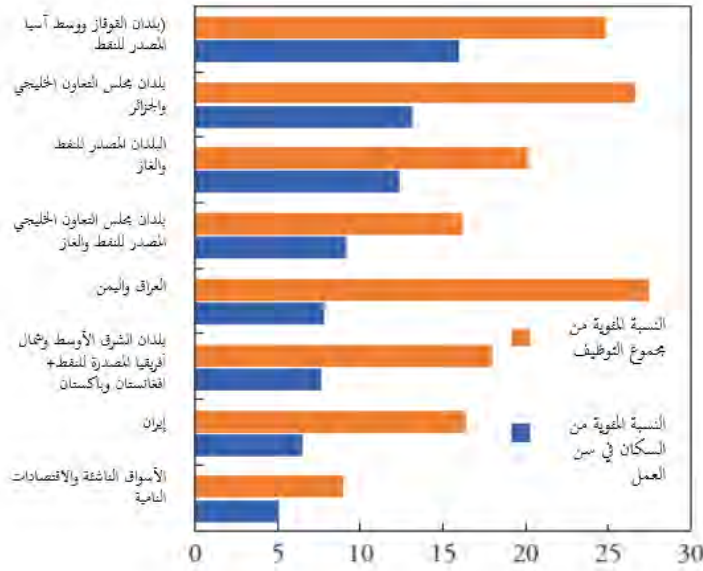
ملاحظة: متوسط تكاليف الاستغناء القُطرية بأسابيع من المرتبات من ٢٠٠٧ في ٢٠١٧.

## العمالة في القطاع العام ومستويات الأجور يمكن أن تؤدي إلى اختلال في أسواق العمالة

يمكن للتوظيف في القطاع العام في الاقتصاد أن يسهم أيضا في سوء تخصيص العمالة. ففي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتسم الحالة بسمتين: حصة كبيرة من التوظيف في القطاع العام ومستوى الأجور فيه. ويبين الشكل ١٣ أن التوظيف في القطاع العام في المنطقة دون الإقليمية أعلى بكثير من المتوسط في البلدان الناشئة والنامية. ولهذا أهميته، لأنه قد يكون له تأثير كبير على قدرة القطاع الخاص على اجتذاب الموظفين المهرة وذوي المؤهلات العالية واستبقائهم. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو المبين أدناه، فقد يكون التوظيف في القطاع العام طريقة يستخدمها السياسيون للمحاباة، وهو ما يمكن أن يسهم بقدر كبير في تقويض قدرة القطاع العام على الوفاء بمهمته، بما أن الأفراد الذين يوظفون في القطاع العام لا يُختارون على أساس الجدارة.

الشكل ١٣

### التوظيف في القطاع العام للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦ (بالنسبة المئوية، متوسط الفترة)



المصدر: "تكاليف الأجور في القطاع العام في الشرق الأوسط ووسط آسيا"، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨.

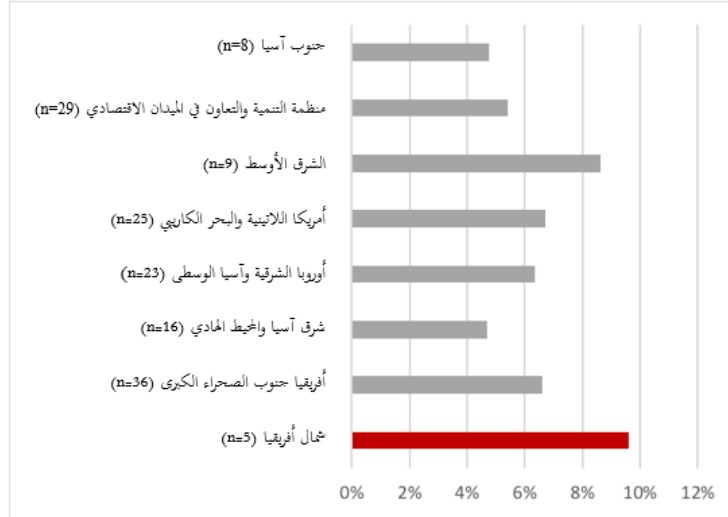
ويقدم ستيبانان وليغ (٢٠١٥) دليلا على أن إيجاد وظائف في القطاع العام يفرض عبئا كبيرا على تطوير القطاع الخاص، حيث يزاحم وظائف القطاع الخاص في البلدان المتوسطة الدخل أو يقضي عليها. وعلى المنوال نفسه، يبين دوينفالد وتاميزسا (٢٠١٨) أنه لا وجود لعلاقة سلبية بين التوظيف في القطاع العام ومعدلات البطالة إجمالا في الشرق الأوسط ووسط آسيا. وهذا يعني أن التوظيف في القطاع العام لا يؤدي بالضرورة إلى تخفيض معدل البطالة. وعلى العكس من ذلك، فإن البلدان التي ترتفع فيها نسبة التوظيف في القطاع العام تتكشف عن انخفاض في حصة التوظيف في القطاع الخاص. ووفق لذلك، فإن التوظيف في القطاع العام يأخذ اليد العاملة من سوق العمل في القطاع الخاص.

وبالإضافة إلى الأثر السلبي الذي يمكن أن يكون للتوظيف المفرط في القطاع العام عن طريق مزاحمة النشاط في القطاع الخاص، هناك مخاوف من أن تُدفع أجور مفرطة للعاملين في القطاع العام. وتكاليف الأجور في القطاع العام في

بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرتفعة بشكل مفرط مقارنة بالبلدان الناشئة والبلدان النامية الأخرى، على النحو المبين في الشكل ١٤. وهذا هو المجال الأشد إثارة للقلق.

الشكل ١٤

تكاليف أجور الحكومة المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي (<https://data.worldbank.org/>)

وثمة سبب وراء تكاليف الأجور المتضخمة في القطاع العام هو أن التوظيف في القطاع العام، وفي كثير من الحالات، يقترن بمستوى أجور أعلى مما يدفعه القطاع الخاص للموظفين. ومن بين البلدان محل الدراسة يبرز المغرب وتونس بوصفهما يملكان مستويات أجور كبيرة في القطاع العام، على النحو المبين في الشكل ١٥. وهناك أدلة محدودة على أن مستويات الأجور المدفوعة في القطاع العام مستحقة بسبب الارتفاع الكبير في إنتاجية العاملين في القطاع العام في هذه المنطقة دون الإقليمية، الأمر الذي يوحي بأن مستويات الأجور المدفوعة يمكن أن تكون شكلا من أشكال المحاباة بدلا من مكافأة الموظفين المنتجين. وينطوي هذا الاختلال على انعكاسات كبيرة على تنمية القطاع الخاص.&

وعلاوة على ذلك، فبالإضافة إلى الآثار المباشرة المسببة للاختلالات، فإن مستوى الأجور في القطاع العام الذي لا يعكس الاختلافات الحقيقية للإنتاجية بين القطاعين العام والخاص ينطوي على آثار سلبية غير مباشرة كبيرة. وبوجه خاص، قد يكون لمستويات أجور القطاع العام أثر سلبي كبير على تراكم المهارات وتنميتها، وكذلك على تخصيص المهارات ومشاركة القوى العاملة. ومن دواعي القلق الأساسية أن الأجور في هذه الأسواق المختلفة لا تقدم إشارات بشأن الندرة النسبية لبعض المهارات أو القدرات أو وفرتها.

ونتيجة لذلك، يُنظر إلى التوظيف في القطاع العام على أنه أمر مستصوب: يوثق غاتي وآخرون (٢٠١٣) تفضيلا قويا للوظائف في القطاع العام في المنطقة محل الدراسة. وقد كتبنا ما يلي:

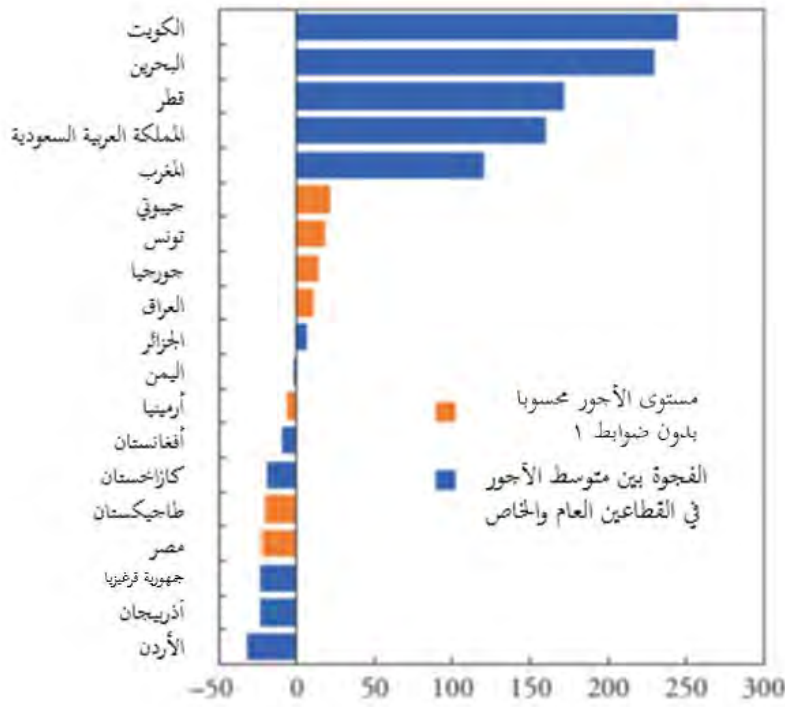
وبالتالي، فإن الحوافز التي يجدها العمال تدفع بأسواق العمالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى توازن قائم على إنتاجية منخفضة: من أجل زيادة فرص الحصول على عمل في القطاع العام يختار

الشباب شهادات تعليم عالي لا تهمّ القطاع الخاص. ويقضي القادرون الوقت في انتظار وظائف القطاع العام التي تتيح أجرا مرتفعا نسبيا مقابل إنتاجية منخفضة.

ويتأتى التأثير السلبي على مشاركة القوة العاملة من أن منح أجر أفضل وضمان وظائف عامة يمكن أن يثبط أفراد الأسرة من الحصول على مرتب ثانٍ. وهذه هي الحال بصفة خاصة عندما تمنع الثقافة المرأة من العمل.

الشكل ١٥

#### فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص



المصدر: "تكاليف الاجور في القطاع العام في الشرق الأوسط ووسط آسيا"، صندوق النقد الدولي، ٢٠١٨. ملحوظة: تمثل الأرقام تقديرات لمستوى الأجر التي تم الحصول عليها بعد مراقبة خصائص الموظفين.

ويربط هذا بالإحصاءات السابقة، من الملفت للنظر أن المغرب وتونس أيضا هما البلدان اللذان تفيد فيهما نسبة كبيرة من الشركات بأن الحصول على العمالة الماهرة هو أكثر القيود شدة. وهذا يشير بقوة إلى أن القطاع العام يستوعب العمالة الماهرة، الأمر الذي لا يجعلها متاحة للقطاع الخاص، وهو ما يسهم في استمرار الاختلالات وخسائر النواتج في هذين البلدين.

#### ٤ - اختلالات أسواق رأس المال

لقد تم تحديد اختلالات أسواق رأس المال في مجموعة واسعة من الأدبيات الأكاديمية باعتبارها من الأسباب الرئيسية لبطء التنمية والتكيف القطاعي في البلدان النامية. ويتضمن هذا الفرع مناقشة لاختلالات أسواق رأس المال وأثرها على المنطقة محل الدراسة.

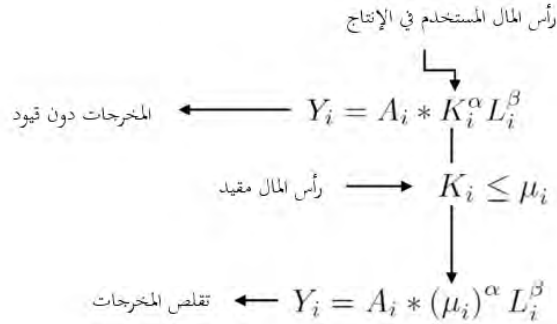
## ٤-١ الإطار

يمكن أحد الاختلالات الرئيسية لأسواق رأس المال ببساطة في عدم توافر القروض لبعض الشركات أو عدم إمكانية وصولها إلى أسواق الأسهم الخاصة. ويمكن أن يكون السبب في وجود اختلالات أسواق رأس المال هو انعدام أمن (متصور) في حقوق الملكية. فحقوق الملكية غير الآمنة تؤثر في أسواق المال لأنها تقلل من قيمة الأصول التي يمكن التعهد بها كضمانة. فإذا كان امتلاك أرض، على سبيل المثال، غير محمي بموجب القانون، فإنه لا يمكن للشركات حينئذ اقتراض رأس المال من المصارف باستخدام الأرض كضمان. وهذا يعني أن قيام هذه الشركات باستثمار كبير أمر مستحيل لأنها تفتقر إلى فرص الحصول على قروض. والأسوأ من ذلك، قد لا يجري الاستثمار إذا ما خشيت الشركات من عدم القدرة على التمتع بثمار الاستثمار لأن حقوق الملكية ضعيفة.

وبالإطار الوارد في الفرع ٣، من السهل توضيح كيف يمكن لرأس المال أن يؤثر على أداء الشركات في النموذج. لنأخذ دالة الإنتاج المقدمة في الفرع النظري، وترد في الشكل ١٦. فللشركة في هذا النموذج إنتاجية  $A_i$  محددة بعوامل خارجية، وتستأجر رأس مال  $K_i$  وعمالا  $L_i$ . وقد جرى إدراج قيود رأس المال في هذا النموذج باعتبارها عائقا صعبا، حيث لا يمكن لشركة ما أن تستخدم سوى وحدات  $K_i$  من رأس المال ما دامت هذه القيمة أقل من بعض قيمة  $\mu_i$  مُطعاة ذات حد أعلى ومحددة بعوامل خارجية. ويمكن أن يكون هذا، بالنظر إلى أسعار السوق وظروفها، اختيار الشركة الأمثل لرأس المال، وفي هذه الحالة ستتعرض الشركة لقيود رأس المال. ومن ثم ستقوم الشركة باستئجار المبلغ الأقصى لرأس المال الذي يمكنها الحصول عليه  $K_i = \mu_i$ ، ولكنه سيكون أقل من المبلغ الأمثل الذي ترغب في الحصول عليه.

الشكل ١٦

قيود رأس المال في النموذج



كيف سيؤثر مثل هذا القيد المرتبط برأس المال على الناتج؟ هناك العديد من الآليات في هذا الصدد. أولا، هناك الأثر المباشر الناتج: فوجود رأس مال أقل يعني ناتجا أقل. ويتضح هذا في الشكل ١٦. فالقيمة المقيدة  $\mu_i$  تحل محل القيمة  $K_i$  في أسفل المعادلة. وبما أن رأس المال المقيد أقل مما ينبغي أن يكون عليه فإن الناتج سينخفض. فإذا كان رأس المال ٤٠ في المائة أقل مما ينبغي أن يكون عليه بدون قيود، فإن الناتج في ظل الافتراض النموذجي بشأن نسبة رأس المال سيكون أقل بنسبة ١٣,٢ في المائة.  $\mu_i K_i^\alpha = 0.33$

ومع ذلك، والأهم، أن هذا ليس الأثر الوحيد الذي تؤثر من خلاله قيود رأس المال على الناتج. وبما أن الشركات تواجه قيود رأس المال فإنها توظف عمالة أقل  $L_i$ ، لأن العمالة في الشركة أقل إنتاجية مما ستكون عليه لو كان هناك رأس

مال أكبر. وبناء على ذلك، وبصورة غير مباشرة، فإن قيود رأس المال تمنع أيضا بصورة غير مباشرة الطلب على العمالة. ويتسم أثر قيود رأس المال على الناتج بشدة كبيرة، إذا ما تعرضت الشركات الأكثر إنتاجية إلى قيود رأس المال (تلك التي لها  $A_i$  مرتفع). والمشكلة عويصة بصفة خاصة إذا لم تكن الشركات قادرة حتى على دخول السوق الأساسية بفعالية لأنها لا تستطيع تمويل نفقات كبيرة لتطوير التكنولوجيا أو الآلات أو إنشاء أماكن عمل.

وسيكون من الصعوبة بمكان قياس هذه الآثار الدقيقة لسوء التخصيص دون وجود بيانات جيدة ومعرفة نظرية. بيد أنه بالنظر إلى المناقشات السابقة في هذا التقرير، ينبغي أن يكون من الواضح أنه قد يكون لها أثر كبير على الإنتاجية ونمو الناتج. وفي هذا الفرع، تنصّب المناقشة في المقام الأول على الأدلة المستمدة من دراسة البنك الدولي الاستقصائية عن المؤسسات، التي تبين المدى الذي تنظر فيه الشركات إلى قيود رأس المال باعتبارها قيودا. وتستخدم البيانات المستمدة من الدراسة الاستقصائية لاستخلاص تقديرٍ لحسائر الناتج باستخدام الإطار النظري من الفرع ٢. وسيركز مجال المناقشة التالي على الأدبيات الأكاديمية التي توفر ثروة من التقديرات عن مدى إضرار قيود رأس المال بالناتج. والأهم من ذلك أن هذه المنشورات أيضا تقدم تلميحات بشأن القنوات التي تضر من خلالها قيود رأس المال التغيّر الهيكلي.

## ٤-٢ قيود رأس المال في شمال أفريقيا

ما مدى أهمية قيود رأس المال بوصفها مشكلة في بلدان شمال أفريقيا؟ في إطار دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات، طُرح سؤالان على رواد الأعمال عن هذه المسألة. والسؤال الأول هو ما إذا كان "الحصول على التمويل (التوافر والتكلفة)" أكبر قيد يواجهه الشركة. والسؤال الثاني يركز على الحصول على التمويل بشكل مباشر ويسأل عن مدى شدة القيد، ومن ثم تقدم ترتيب للمشكلة أو قياس لحداثتها.

### تُبلّغ الشركات عن قيود رأس المال بوصفها قيودا رئيسيا

يبين الجدول ٦، الذي يضم تقارير عن هذه الأسئلة، أن الإجابات تختلف بشكل كبير. ومن منظور ما هو أكبر عائق، يواجهه المجهيون في شمال أفريقيا قيودا أقل نسبيا من المجهيين، على سبيل المثال، في الصين، والهند، وتركيا. وعلى النحو المبين في الفرع التالي، يعزى هذا جزئيا إلى أن الأغلبية الساحقة من المجهيين في شمال أفريقيا قالت إن عدم الاستقرار السياسي هو أهم عقبة تواجه الشركات، بما أن أغلبية الردود جُمعت في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وهي فترة كان فيها عدم اليقين السياسي الكبير ظاهرة شاملة في المنطقة.

وعند تناول الردود بشأن ماهية العوائق الرئيسية أو الشديدة للغاية، فإن الإجابة تبدو مختلفة جدا، وهي تشير إلى وجود مشاكل هيكلية أعمق. فشركات شمال أفريقيا تفيد بأن الحصول على التمويل يقيدها بشدة. وعلى وجه الخصوص، مقارنة بالبلدان الأخرى، مثل الصين، والهند، وتركيا، حيث تفيد ١٥ في المائة من الشركات على الأكثر بأنها ترى أن التمويل عائق رئيسي أو شديد، تشير ٢٨ في المائة من الشركات في مصر إلى أن التمويل قيد رئيسي أو شديد. ومن المهم التأكيد على أن دراسات البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات لا يمكنها إجراء مقابلة إلا مع الشركات القائمة بالفعل. وهذا قد يعني أن مدى كون التمويل قيودا يبدو حتى أكثر وضوحا بين رواد الأعمال الذين يخططون لإنشاء شركات خاصة بهم، وهو هامش إضافي يمكن من خلاله لقيود التمويل تقويض التنمية.

الجدول ٦  
التمويل بوصفه قيذا

التمويل باعتباره قيذا	التمويل باعتبار المتغير	التمويل باعتبار القيد الأكبر	رئيسيا أو شديدا
شمال أفريقيا	٩,٠٠ في المائة	٢٣,٨٤ في المائة	
بقية العالم	١٥,٣٤ في المائة	٢٧,١٢ في المائة	
مصر	١٠,٣٦ في المائة	٢٨,٤٦ في المائة	
تونس	١٠,١٧ في المائة	٢٣,٩٤ في المائة	
المغرب	٩,٧٨ في المائة	٢٧,٦٧ في المائة	
السودان	٥,٦٨ في المائة	١٥,٢٨ في المائة	
تركيا	١٧,٤٣ في المائة	١١,٤٦ في المائة	
السويد	٦,٧٠ في المائة	٣,٢٨ في المائة	
الهند	١١,٦٧ في المائة	١٥,١١ في المائة	
الصين	٢٢,٤٤ في المائة	٢,٨٥ في المائة	

المصدر: دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات (<http://www.enterprisesurveys.org>)

تؤكد تقارير ممارسة أنشطة الأعمال أن هناك مشكلة في إدارة الائتمانات

ثمة انطباع آخر عن دور القيود المالية يمكن استقاؤه من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي. وهناك موضوعان من هذه التقارير يتسمان بأهمية خاصة عند دراسة إمكانية الحصول على القروض وقيود التمويل وهما: صعوبة "الحصول على قروض" وصعوبة "تسجيل ملكية". ويعمل الأخير كمقياس بديل يشير إلى مدى سهولة تسجيل حقوق الملكية، وهو ما يتناول أيضا المدى الذي يمكن استخدام الملكية فيه كضمان لتيسير الحصول على التمويل.

ويفيد الجدولان ٧ و ٨ عن الموقع النسبي لبلدان شمال أفريقيا في هاتين الفئتين. وفي كل حالة، تساعد المسافة إلى الدرجة الرائدة في تقييم المستوى المطلق لأداء الأنظمة مع مرور الوقت. ويقاس المسافة التي تفصل كل اقتصاد عن "الريادة"، وهي التي تمثل أفضل أداء يلاحظ على كل من المؤشرات في جميع الاقتصادات. والمسافة التي تفصل اقتصاد ما عن الريادة تبدو في مقياس من صفر إلى ١٠٠، حيث يمثل الصفر أدنى أداء وتمثل ١٠٠ الريادة.

وأداء بلدان شمال أفريقيا فيما يتعلق بمنح الشركات إمكانية الحصول على قروض يرثى له. ولا يبلغ أي بلد مسافة تفصله عن الريادة أو يتبوأ مرتبة أفضل من أسوأ بلدان تمت المقارنة بها. فالسويد، الأسوأ أداء من حيث المسافة إلى الريادة (بين البلدان المرجعية) والترتيب لا تزال متقدمة بـ ١٣ مرتبة قبل مصر، الأفضل أداء بين بلدان شمال أفريقيا التي تتوفر عنها بيانات. فالحصول على القروض في الجزائر وليبيا والسودان أمر بالغ الصعوبة. أما موريتانيا فترتيبها أفضل بقليل فقط. وتحتل مصر والمغرب وتونس مرتبة مماثلة وهي بعيدة عن الريادة. ويعد بُعد "الحصول على قروض" أيضا البعد الوارد في الترتيب



الذي جاء به مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال في المنطقة دون الإقليمية ككل الذي تتسم فيه بضعف واضح في الأداء. وهذا يؤكد أن نسبة كبيرة من الشركات العاملة في شمال أفريقيا التي شملتها دراسات البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات تنظر إلى التمويل باعتباره عقبة شديدة أو رئيسية.

## الجدول ٧

### الحصول على قروض (بيانات مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال)

اقتصاد	نموذج إرسال البيانات في الحصول على قروض	مؤشر قوة الحقوق القانونية (١٢-٠)	عمق مؤشر معلومات عن القروض (٨-٠)	تغطية سجل القروض (النسبة المتوية للبالغين)	تغطية مكاتب القروض (النسبة المتوية للبالغين)	المرتبة في الحصول على قروض (من ١٨٦)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٢,٢٥	١,٧	٤,٨	١٤	١٤,٢	١٣٠
الجزائر	١٠	٢	٠	٢,٩	٠	١٧٧
جمهورية مصر العربية	٥٠	٢	٨	٧,٨	٢٥,٣	٩٠
ليبيا	٠	٠	٠	٠,٦	٠	١٨٦
موريتانيا	٢٥	٢	٣	٧,١	٠	١٥٩
المغرب	٤٥	٢	٧	٠	٢٥	١٠٥
السودان	١٥	٣	٠	٠	٢,٤	١٧٣
تونس	٤٥	٣	٦	٢٦,٩	٠	١٠٥
السويد	٥٥	٦	٥	٠	١٠٠	٧٧
تركيا	٧٧	٤	٧	٨٠,٢	٠	٥٥
الصين	٦٠	٤	٨	٩٥,٣	٢١,٤	٦٨
الهند	٧٥	٨	٧	٠	٤٣,٥	٢٩

ملاحظة البيانات مستمدة من آخر تقرير عن ممارسة أنشطة الأعمال (٢٠١٧).

تبين الإحصاءات المتعلقة بتسجيل الممتلكات المعروضة في الجدول ٨ أن بلدان شمال أفريقيا تقدم أداء أفضل في هذا البُعد. وقد احتل المغرب والسودان وتونس مرتبة أعلى من المتوسط، ومن الواضح أنها أعلى من الهند. وهذا يعني أن الافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل الذي ورد في الدراسات الاستقصائية للمؤسسات ليس من المرجح أن يكون نتيجة عدم القدرة على الاستفادة من الممتلكات أو الأصول كضمانة، بل بعوامل مثل قوة الحقوق القانونية، وعمق المعلومات عن القروض، ووجود سجل قروض وتغطية مكتب القروض وغيرها من المؤسسات لدعم تطوير أسواق مالية عميقة.

## الجدول ٨

## تسجيل الممتلكات (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال)

اقتصاد	نموذج إرسال البيانات في تسجيل الملكية	(عدد) الإجراءات	الوقت (أيام)	التكلفة (في المائة قيمة الملكية)	جودة مؤشر إدارة الأراضي (٣٠-٠)	المرتبة في مجال تسجيل الملكية (من ١٨٧)
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦٠,٩١	٥,٧	٣٠,٣	٦	١٣,٤	٩٣
الجزائر	٤٣,٨٣	١٠	٥٥	٧,١	٧	١٦٣
جمهورية مصر العربية	٥٥,٥	٨	٧٥	١,١	٧	١١٩
ليبيا	.	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	١٨٧
موريتانيا	٦١,٢٥	٤	٤٩	٤,٦	٧	٩٨
المغرب	٦٤,٣٥	٦	٢٢	٦,٤	١٥,٥	٨٦
السودان	٦٣,٦٢	٦	١١	٢,٦	٥,٥	٨٩
تونس	٦٣,٢١	٤	٣٩	٦,١	١١	٩٣
السويد	٩٠,١١	١	٧	٤,٣	٢٧,٥	٩
تركيا	٧٤,٦٧	٧	٧	٣	٢١,٥	٤٦
الصين	٧٦,١٥	٤	١٩,٥	٣,٤	١٨,٣	٤١
الهند	٤٧,٠٨	٨	٥٣	٨,٤	٨,٢	١٥٤

ملاحظة البيانات مستمدة من آخر تقرير عن ممارسة أنشطة الأعمال (٢٠١٧).

## المشاكل المتعلقة بمنح القروض واضحة أيضا في الأرقام الإجمالية

تؤكد الأرقام الإجمالية أن بعض البلدان في شمال أفريقيا تواجه مشاكل تتعلق بمنح القروض للقطاع الخاص. ويبين الجدول ٩ نسبة القروض المحلية للقطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يُستخدم لقياس مستوى تطور أسواق القروض. فالمستويات في المغرب وتونس تماثل تركيا وتقع خلف السويد والصين. ومع ذلك، فإن الوضع أسوأ بشكل ملحوظ في الجزائر، ومصر، وليبيا، حيث يعد منح القروض حتى أدنى مقارنة بالهند.

## الجدول ٩

## القروض المقدمة على المستوى المحلي إلى القطاع الخاص (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

اسم البلد	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الجزائر	٦,٠	١١,٩	١٥,٢	٢١,٧	٢٣,٠	٢٤,٤
مصر	٥٢,٠	٥١,٢	٣٣,١	٢٦,٣	٣٤,١	٢٨,٥
ليبيا	٢٠,٥	٧,٤	٩,٣	٣٥,٨	٢٩,٢	١٧,٢
المغرب	٤٨,٦	٤٤,٠	٦٦,٩	٦٤,٢	٦٣,٨	٦٣,٣
موريتانيا		٢٤,٧	٢٣,٧			
السودان	٢,٣	١٠,٤	١١,٩	٧,١	٨,٩	
تونس	٦٠,٠	٥٨,٣	٦٩,١	٧٩,٣	٨١,٢	٨٥,٦
الصين	١١١,١	١١١,٨	١٢٦,٣	١٥٢,٦	١٥٦,٨	١٥٥,٨

	٤٩,٥	٥١,٩	٥١,١	٤٠,٦	٢٨,٧	الهند
	١٣٢,٢	١٢٨,٨	١٢٤,٤	٩٩,٩		السويد
	٦٦,٥	٦٩,٩	٦٦,٨	٤٤,٧	٢١,٤	تركيا

ملاحظة: بيانات صندوق النقد الدولي. يشير القرض المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، من خلال مثلاً القروض، وشراء الأوراق المالية غير المسددة، والقروض التجارية والحسابات الأخرى المستحقة القبض، التي تنشئ مطالبة بالسداد. وبالنسبة لبعض البلدان، تشمل هذه المطالبات القروض للمؤسسات العامة.

### ٣-٤ أثر قيود رأس المال على الناتج

ما مدى المشكلة التي تطرحها هذه القيود المالية للناتج؟ لتقييم هذا بطريقة عملية، تُستخدم البيانات على مستوى الشركة المتاحة من الدراسات الاستقصائية للمؤسسات لإعمال انحدارٍ في الشكل التالي:

$$\ln Y_i = \beta_1 I_i (\text{constrained}) + \beta L_i + \eta_{sc} + \epsilon_i$$

المستمد من الناحية النظرية من الإطار النموذجي الوارد في تذييل هذا التقرير. فالجانب الأيسر من الانحدار هو قيمة إيرادات الشركة ويتضمن الجانب الأيمن تكاليف العمالة كضابط ومجموعة من الآثار الثابتة التي تتحكم بالنسبة للبلد في متوسط الاختلافات الخاصة بقطاع معين. ومعامل الفائدة في هذا الانحدار هو  $\beta_1$ .

ويقدم الجدول ١٠ تقريراً عن نتائج هذا الانحدار. فبالنسبة للعمودين (١) و(٢) أُستخدم السؤال عما إذا كان الحصول على التمويل أكبر قيد ويُستخدم كإجراء جبري. ويضبط العمود (١) تكاليف العمالة فقط بينما يضيف العمود (٢) التكاليف المادية كضابط إضافي. وينخفض المعامل قليلاً بإدراج الضوابط، ولكنه يبقى كبيراً من الناحية الاقتصادية والإحصائية. وتفيد التقديرات الآتية، مع الإبقاء على تكاليف العمالة وكل شيء غير ذلك ثابتاً، بأن الشركات التي تبلغ عن أنها تعرضت لقيود مالية لها إيرادات بأكثر من ٦٠ في المائة أقل مقارنة بقريبتها غير المقيدة وهذا أثر هائل إذا ما أُفسر على أنه علاقة سببية. أما العمودان (٣) و(٤)، فإن تحديد القيود المالية يختلف باستخدام متغير وهمي يعكس ما إذا كانت الشركة تبلغ عن الحصول على التمويل باعتباره قيوداً كبيراً أو شديداً. أما بالنسبة للعمودين (٥) و(٦) فقد دُمج المؤشران. والرسالة هي نفسها دائماً: الشركات التي تشير إلى أنها تتعرض لعوائق مالية تبلغ بدرجة كبيرة عن انخفاض المبيعات مقابل التكاليف نفسها القابلة للرصد.<sup>(١١)</sup>

(١١) لا يتغير هذا أيضاً إذا كانت التكاليف الأخرى، مثل تكاليف الطاقة أو القيمة الدفترية لرأس المال، تحت السيطرة.

## تأثير القيود المالية على المبيعات (الإيرادات)

متغيرات	(١) مبيعات (In)	(٢) مبيعات (In)	(٣) مبيعات (In)	(٤) مبيعات (In)	(٥) مبيعات (In)	(٦) مبيعات (In)
التمويل أكبر قيد	***٠,٦٨٩-	***٠,٦١٥-			***٠,٥٦٩-	***٠,٥٠٠-
	(٠,١٨٨)	(٠,١٧٥)			(٠,١٨٦)	(٠,١٧٣)
التمويل قيد رئيسي أو شديد			***٠,٣٧٤-	***٠,٣٤٨-	**٠,٢٣٠-	**٠,٢٢٢-
			(٠,١٠٨)	(٠,١٠٥)	(٠,١٠١)	(٠,٠٩٨٧)
تكاليف عمالة (In)	***٠,٨٥٨	***٠,٧٧٠	***٠,٨٦٣	***٠,٧٧١	***٠,٨٥٦	***٠,٧٦٧
	(٠,٠٣٩٢)	(٠,٠٤١٠)	(٠,٠٤٠٥)	(٠,٠٤٢٨)	(٠,٠٣٩٤)	(٠,٠٤١٨)
تكاليف مواد (In)	***٠,٠٩٩٤	***٠,٠٩٩٤		***٠,١٠١		***٠,٠٩٨٩
	(٠,٠١٥٥)	(٠,٠١٥٥)		(٠,٠١٦٠)		(٠,٠١٥٧)
البلد/ السنة/ القطاع						
آثار ثابتة	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
ملاحظات	٢,٢١٥	٢,٢١٥	٢,١٩٨	٢,١٩٨	٢,١٩٨	٢,١٩٨
معامل التحديد	٠,٦٨٠	٠,٧١٢	٠,٦٧٧	٠,٧١٠	٠,٦٨٤	٠,٧١٦

ترد الأخطاء القياسية الكبيرة بين قوسين

\*\*\* p&lt;0.01, \*\* p&lt;0.05, \* p&lt;0.1

ويتضمن التذييل تفسيراً لهذه النتائج باستخدام النموذج النظري الوارد في الشكل ١٦. والفكرة الأساسية من النموذج هي أن المعامل المقدّر من الجدول ١٠ يمكن أن يفسّر على أنه أثر قيود رأس المال على الموجودات الرأسمالية، وذلك على افتراض أن الاختلافات في إنتاجية الشركات غير مرتبطة بقيود رأس المال.<sup>(١٢)</sup> وإذا زُفعت هذه القيود، من المحتمل حدوث زيادة في موجودات رأس المال التي تستخدمها الشركة. ثم يمكن أن يُستخدم هذا لحساب مستوى افتراضي لنتاج هذه الشركات التي لا تعترضها قيود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التي تعترضها قيود ستقوم، بمجرد تحريرها من قيودها، بتوظيف المزيد من العمالة.

<sup>(١٢)</sup> في ورقة عمل يقترح كونتشاف وآخرون (٢٠١٢) طريقة بديلة لقياس قيود الائتمان تلتف حول الأسئلة الذاتية الواردة في الدراسات الاستقصائية للمؤسسات بشأن الحصول على التمويل. وعلى غرار نتائج التي تم التوصل إليها في الأسئلة بشأن الحصول على التمويل، فإن الشركات ذات الإنتاجية الأقل والأصغر تبدو عرضة للقيود. ومع ذلك، فإن تفسيرهم لحقيقة أن الشركات الأقل إنتاجية تعترضها قيود هو أن هذا مؤشر على أن أسواق الائتمان تتسم بالكفاءة، وليس معناه أن الافتقار إلى رأس المال يؤدي إلى انخفاض في إنتاجية العمالة. وينبغي أن يكون واضحاً أن تفسير المعاملات في الجدول ١٠ يتوقف بصورة حاسمة على الافتراضات الموضوعة بشأن إمكانية قياس التكاليف الرأسمالية وكفاءة أسواق الائتمان. وبالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول ٧، ينبغي أن تكون هناك بعض الشكوك بشأن هذا الأخير.

## تفيد عمليات المحاكاة البسيطة بأن القيود تسبب في خسائر كبيرة للنتائج

يعرض الجدول ١١ تقريراً عن نتائج هذه المحاكاة. ويقدم العمودان الأولان محاكاة على أساس العمود (١) الوارد في الجدول ١٠ بتعديلات على العمالة وبدونها. والمكاسب كبيرة وتشير إلى أن مصر، على سبيل المثال، ستستفيد ما بين ٥ و ٦ في المائة من الناتج إذا لم يتعرض رأس المال لقيود. والمثير للاهتمام بوجه خاص في هذه النتائج هو انحراف الأرقام عن الجدول ٦. ففي حين أن عدداً مماثلاً من الشركات في مصر وتونس تُفيد بأن أكبر عقبة هي رأس المال، فإن المكسب المحاكى من رفع هذه القيود أكثر بضعفين في تونس. ويعزى ذلك إلى أن الشركات الأكبر حجماً أو الأكثر إنتاجية تتأثر بقيود رأس المال في تونس مقارنة بمصر. أما المكاسب في السودان فتقدر بأنها الأقل.

الجدول ١١

### محاكاة المكاسب المتأتبة من رفع القيود المالية عن الناتج

قيود رئيسي أو شديد		قيود أكبر		
مكسب بتدفق رأس المال وعمالة واردين	مكسب بتدفق رأس المال ووارد	مكسب بتدفق رأس المال وعمالة واردين	مكسب بتدفق رأس المال ووارد	
١٢,٤٦ في المائة	١٠,٨٩ في المائة	٦,٥١ في المائة	٥,٥٤ في المائة	شمال أفريقيا
١٣,٧٦ في المائة	١١,٧٠ في المائة	٥,٩١ في المائة	٥,٠٣ في المائة	مصر
٨,٩٧ في المائة	٧,٨٣ في المائة	١٣,٧٦ في المائة	١١,٧٠ في المائة	تونس
٨,٩٦ في المائة	٧,٨٢ في المائة	٤,١٦ في المائة	٣,٥٤ في المائة	المغرب
٢١,٦١ في المائة	١٨,٨٨ في المائة	٢,٢١ في المائة	١,٨٨ في المائة	السودان

المصدر: حسابات المؤلفين من دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات.

وتعد مكاسب الناتج المقدر أكبر بكثير عندما تُستخدم النتائج الواردة في العمود (٣) من الجدول ١٠ لإجراء المحاكاة. ويتوقع الآن أن يكسب السودان ٢٠ في المائة من الناتج إذا رفعت قيود رأس المال المفروضة على شركاته. وسيكسب المغرب وتونس حوالي ٨ في المائة ومصر ١٢ في المائة.

وثمة سؤال يُطرح: لماذا تكون مكاسب الناتج المقدر أكبر بكثير عند استخدام الإجراء الجبري الشديد؟ كما يتبين من الجدول ٦، يعتبر عدد أكبر بكثير من الشركات أن قيود رأس المال عقبة رئيسية أو شديدة. وينعكس هذا في مكاسب محاكاة أعلى بكثير. والنتائج التي تعد أكثر واقعية تتوقف على ما إذا كان السؤال المتعلق بكون التمويل "القيود الأكبر" أو قيوداً "شديداً أو رئيسياً" تجسد بصورة أفضل قيود رأس المال. وبالنظر إلى الدور الكبير الذي تقوم به القيود الأخرى في شمال أفريقيا التي تتسم بحساسية من حيث التوقيت - لا سيما عدم الاستقرار السياسي - بالإضافة إلى الأدلة المقدمة في الجدولين ٧ و ٨، من المرجح أن السؤال المتعلق بكون قيود رأس المال قيوداً رئيسياً أو شديداً يقدم التقدير الأفضل والأكثر دقة لحالة الشركات، ومن ثم يوفر أساساً أفضل لتحليل التكاليف.

وفي سياق هذه التقديرات، يمكن أن تخدم الأدبيات الأكاديمية غرضين. أولاً، تُستخدم الأدبيات أساليب أكثر تطوراً قائمة على بيانات أكثر شمولاً تُجمع على مستوى الشركات، وهو يسهّل تقدير الآثار التي يمكن أن تُفسّر على أن لها علاقة سببية بالقيود. ثانياً، النظرية المقترحة في الشكل ١٦ بسيطة نسبياً ولا تأخذ في الاعتبار الدينامية لاختيار الشركة ونموها، الأمر الذي يحتمل أن يؤدي إلى سوء التقدير. ونتيجة لذلك، تقترح الأدبيات الأكاديمية قنوات إضافية لم يتم تناولها حتى الآن. وتناقش هذه الأدبيات في الفروع التالية.

#### ٤-٤ قيود رأس المال وحقوق الملكية – ماذا نعرف عن ذلك؟

في عملية مماثلة لتلك المستخدمة في الفرع السابق، يبين كالميلي وأوزجان وسورنسن (٢٠١٢)، باستخدام البيانات المتعلقة بالاقتصادات الأفريقية المستمدة من دراسة البنك الدولي الاستقصائية للبيئة الإنتاجية والاستثمارية، أن الانتقال من شركة لا يشكل فيها الحصول على التمويل عقبة إلى شركة يشكل فيها ذلك عقبة شديدة للغاية يزيد من الإنتاج الحدي لرأس المال بنسبة ٤٥ في المائة. وهذا يدل على أن لقيود الائتمان آثاراً اقتصادية حقيقية كبيرة. ويرى المؤلفون أيضاً أن هناك ارتباطاً إيجابياً واضحاً بين سوء التخصيص على المستوى القطري وقوة حقوق الملكية، يقاس باستخدام مخاطر المصادرة ومتغيرات نوع الاستثمار الواردة في الدليل الدولي للمخاطر بحسب البلدان.

#### ضعف حقوق الملكية وأوجه القصور في أسواق المال يتسبب في اختلالات شديدة

يمكن لإزالة الاختلالات في رؤوس الأموال وحقوق الملكية أن تُحدث تحولاً. وفي مساهمة مبكرة، درس كلايسن ولايفن (٢٠٠٣) تفاوت النمو في الصناعات التي تعتمد على أصول غير ملموسة في البلدان التي توفر حماية أفضل للحقوق الملكية. وتنبأ تقديراتهما بأن النمو النسبي للصناعات غير الملموسة سيكون بنسبة ١,٤ في المائة سنوياً أعلى في بلد يضمن حقوق الملكية بفعالية، مقارنة ببلد غير قادر على ضمان حقوق الملكية. وهذه الآثار كبيرة نسبياً، بما أن متوسط معدل النمو في عيّنتهما يبلغ نحو ٣,٥ في المائة. ونجد صدى لهذه الملاحظة لدى كاسترو وكيمينتي وماكدونالد (٢٠٠٩)، حيث يقولون إن البلدان التي تملك مؤسسات أضعف تواجه ارتفاعاً نسبياً لأسعار السلع الاستثمارية، وتستثمر حصة أقل من دخلها، وينتهي بها الأمر إلى أن تكون أكثر فقراً. بل إن أغيون وآخرون (٢٠١٠) يقولون إنه من خلال تكوين الاستثمار، واقتراض أكثر صرامة يمكن أن يؤدي إلى زيادة في التقلب وانخفاض في متوسط النمو. ووضع كل من بويرا وكابوسكي وشين (٢٠١١) إطاراً كمياً لشرح العلاقة بين المستوى الكلي والقطاعي لإنتاجية العوامل الإجمالية والتنمية المالية في مختلف البلدان. وتتسبب المشكلات المالية في احتلال تخصيص رأس المال ومواهب ريادة الأعمال عبر وحدات الإنتاج، وهو ما يؤثر سلباً على الإنتاجية المقيسة.

#### يمكن أن يكون حجم خسائر الإنتاجية بسبب الاختلالات كبيراً جداً

في الآونة الأخيرة، اتجهت الأدبيات الأكاديمية إلى استخدام البيانات المستمدة على مستوى الشركات مقرونة بنماذج نظرية لاستكشاف دور اختلالات سوق رأس المال وحقوق الملكية. ويستخدم آدمبولوس وآخرون (٢٠١٧) بيانات طولية جمعت من الصين مع نموذج لتقييم آثار سوء تخصيص الأراضي، بفعل مؤسسات أسواق الأراضي، على الإنتاجية الإجمالية. ويبيّن أن عدم وجود اختلالات كبيرة سيؤدي إلى مضاعفة إنتاجية العمالة الزراعية ١٣,٨ مرة، ومضاعفة إنتاجية العوامل الإجمالية الزراعية ٤,٣ مرة، وإعادة تخصيص كبيرة للعمالة في مختلف القطاعات، حيث تنخفض حصة العمالة في قطاع الزراعة من ٤٦ في المائة إلى ٥ في المائة.

## دخول الشركات ونمو الشركات الفتية عامل هام في الخسارة

يستخدم ميدريغان وشو (٢٠١٨) بيانات جمعت على مستوى المنتجين لتقييم دور الاحتكاكات المالية في تحديد إنتاجية العوامل الإجمالية. وباستخدام بيانات من جمهورية كوريا، فإنهما يضعان تقديرات للخسائر بحوالي ٤٠ في المائة من إنتاجية العوامل الإجمالية بسبب احتكاكات رأس المال. وتنشأ هذه في الغالب من الاختلالات المرتبطة بقرار الدخول إلى القطاع الحديث وقرارات اعتماد التكنولوجيا. وعلى النقيض من ذلك، فإن خسائر إنتاجية العوامل الإجمالية الناجمة عن سوء تخصيص رأس المال بين منتجي القطاع الحديث أقل بكثير (٥ إلى ١٠ في المائة)، ولا تشكل إلا جزءا ضئيلا من الخسائر الفعلية المرتبطة بتشديد قيود الاقتراض. وتشير هذه النتائج إلى أن الإطار المستخدم في المحاكاة أعلا، لسوء تخصيص على الهامش الواسع، لا يعكس سوى جزء صغير من الخسائر الناجمة عن قيود رأس المال. وكما سبق الذكر، إذا أدت قيود رأس المال إلى عدم دخول شركات جديدة، وإذا كانت هذه هي القناة الرئيسية التي تؤثر بواسطتها على نمو الإنتاجية، فمن المرجح إذن أن تكون التقديرات الواردة في الجدول ١١ أقل من هذا الحد. وبالفعل، يقول أغون وفالي وسكاربيتا (٢٠٠٧) إن معظم القيود المالية يبقى يعمل على الهامش الواسع، وذلك يمنع دخول الشركات ونمو الشركات الفتية.

## دور حقوق الملكية مسألة ذات أولوية

يبدو أن هناك تسلسلا هرميا تكون فيه حماية حقوق الملكية شرطا ضروريا للاستثمار ويمكن فيه للشركات القائمة الالتفاف على غياب القروض إذا كانت حقوق الملكية محمية. وهذا يتماشى أيضا مع النتائج التي توصل إليها راناسينجا وريستوتشيا (٢٠١٨)، اللذان يستخدمان بيانات مستمدة من المؤسسات بالغة الصغر وشاملة لعدة بلدان لبيان أن الجريمة وعدم الحصول على التمويل عقبتان رئيسيتان تعترضان العمليات التجارية في البلدان الفقيرة والنامية. وبينان أن ضعف مؤسسات سيادة القانون يزيد بشكل كبير من الأثر السلبي للاحتكاكات المالية، وهو ما يخفض ناتج الفرد بنسبة ٥٠ في المائة. وتعد الأسواق المالية مهمة للتنمية، لكن الشرط الأساسي المسبق لجني المكاسب المحققة من تحرير السياسات المالية هو أن تكون حقوق الملكية محمية. ومع ذلك، فإن البيانات المعروضة في الجدولين ٧ و ٨ تشير إلى أن بعض حكومات شمال أفريقيا تتوافر أصلا على مؤسسات في مجال حقوق الملكية وجيدة نسبيا.

## يمكن أن تُعزى الحال في أفريقيا إلى الاستثمارات غير المتكررة الكبيرة وقلة دخول الشركات إلى الأسواق

تُبرز النتائج التي توصل إليها ميدريغان وشو (٢٠١٨) مرة أخرى أيضا أن دخول الشركات واعتماد تكنولوجيات جديدة يمكن أن يتقوّض بدرجة كبيرة بسبب القيود المالية. والسؤال الرئيسي الذي يبرز من جميع هذه النتائج هو، هل سوء التخصيص لا يزال قائما؟ اللغز الأول، وربما الأبرز، هو أن سوء التخصيص ضمن الشركات القائمة في قطاعات محددة تحديدا ضيقا لا يزال قائما. ويقدم بانيرجي ومول (٢٠١٠) لمحة عامة عن الأدبيات المتعلقة بسوء التخصيص وبينان أنه من المفروض أن ينتهي بمرور الزمن، لا سيما سوء تخصيص رأس المال، بما أن الشركات تقوم بالتوفير، وهو ما سيمكنها من التغلب على قيود رأس المال. ويناقش بانيرجي ومول (٢٠١٠) العديد من أسباب استمرار سوء التخصيص ضمن القطاع نفسه. ويقولان إن أحد الأسباب هو أن هناك محاباة سياسية واختلافات كبيرة في مخاطر المصادرة، بحيث تتمكن الشركات غير الفعالة والمرتبطة سياسيا بالدخول إلى السوق أو البقاء على قيد الحياة. ونتيجة لذلك، فإن الشركات ذات الإنتاجية المرتفعة (التي لديها  $A_i$  مرتفع) تستثمر بأقل خشية من نزع الملكية أو المنافسة غير العادلة من الشركات المرتبطة سياسيا.

وثمة سبب آخر هو أن الصدمات غير الاعتيادية وغير القابلة للرصد على مستوى الشركات تؤثر على الشركات التي لا يمكنها التعافي بسرعة، بسبب قيود رأس المال. ومن هذا المنطلق تمكن كازيلي وجانايولي (٢٠١٣) من تفسير جزء كبير بصورة مذهشة (تصل إلى ٥٠ في المائة) في فجوة عوامل الإنتاجية الإجمالية في مختلف البلدان.

والخيار الآخر، الذي يبدو أن عدة دراسات حديثة تدعمه هذا، هو أن الاستثمارات الكبيرة غير المتكررة ضرورية، لكن لا يمكن للشركات القيام بها بسبب قيود الائتمان. وهذه المشكلة حادة بصفة خاصة في القطاعات التي تتطلب استثمارات كبيرة لتكون قابلة للاستمرار أو الاعتماد بصفة خاصة على تطوير تكنولوجيات جديدة ومكلفة. وفي ضوء الترتيب الوارد في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي يمكن أيضا أن تكون لهذه الوسيلة أهمية خاصة بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا. بيد أنه من الصعب اختبار هذه الفكرة في البيانات، لأن الأمر يتطلب بيانات عن الشركات التي لا يمكن أن تدخل السوق أو التي تظل صغيرة للغاية لأن رأس المال غير موجود لتمويل التحوّل. ومن ثم فإن أفضل الأدلة هي الأدلة الشاملة لعدة بلدان مقترنة بنماذج نظرية، مثل تلك التي قدمها بويرا وكوبوفسكس وشين (٢٠١١) الذين يرون أن الآثار كبيرة.

وفي الفرع التالي، يتم تناول دور تدفقات رأس المال، مع التركيز على الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي الفرع الذي عُرضَ الإطار المفاهيمي، جرى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به تدفقات رأس المال في زيادة الناتج. وبالإضافة إلى تخفيف قيود رأس المال الموجودة، يمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يزيد من الآثار غير المباشرة على الجهود الرامية إلى تعزيز الإنتاجية.

#### ٤-٥ دخول الشركات وتدفق رؤوس الأموال الدولية

ثمة نهج بديل لتقييم العلاقة بين قيود رأس المال والتمويل، ودخول الشركات والإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل يكمن في النظر في تدفقات رأس المال الأجنبي الوارد. ولتحقيق ذلك، تم تقسيم نمو إنتاجية العمالة إلى نمو ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات، على النحو الوارد في الفرع ٢ (المقدمة). وعلى وجه الخصوص، تم تحليل مكوّن نمو إنتاجية العمالة ضمن القطاع نفسه، أي النمو الناتج عن عمليات إعادة التخصيص ضمن القطاع نفسه، إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الواردة. والأساس المنطقي هو أن الشركات متعددة الجنسيات تتسم بإنتاجية كبيرة ولا تقيدها أسواق رأس المال المحلية. ومن ثم فإن دخولها الأسواق طريقة تسمح بتكوين فكرة تقريبية عن الأثر الذي يمكن أن يكون لدخول شركة ما في السوق على نمو الإنتاجية إجمالا. وكما هو مبين في الشكل ٦، فإن مصر، والمغرب، وتونس تأخرت عن البلدان المماثلة في العقد الأول من الألفية في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

#### يُبرز النمو ضمن القطاع نفسه والاستثمار المباشر الأجنبي دورَ دخول الشركات إلى السوق

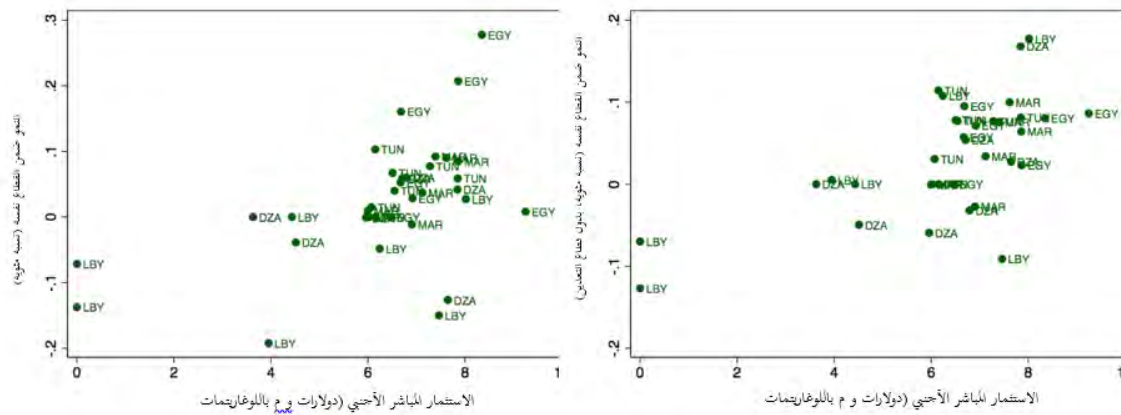
يبين الشكل ١٧ العلاقة بين نمو الإنتاجية ضمن القطاع نفسه وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي (من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)) لبلدان شمال أفريقيا. وعلى النحو المشار إليه في الفرع ٢، لا بد من إيلاء انتباه خاص عند دراسة التغيرات التي تطرأ على الإنتاجية، بما أنه يمكن تشبيهها بسهولة بقطاعات التعدين، التي تعد عموما ذات كثافة رأسمالية وتبدو عالية الإنتاجية بسبب الربوع المتأتية من الموارد الطبيعية. ولبين ذلك، فإن المخطط على اليسار يستخدم قِيَمًا مستمدة من تحليل الإنتاجية إلى مكوناتها باستثناء (بما في ذلك) قطاع التعدين. وفي المجموعتين، ثمة علاقة إيجابية بين نمو تدفقات الاستثمارات المباشرة الأجنبية الواردة والنمو ضمن القطاع نفسه.



ويمكن إحدى الطرق الممكنة لتفسير هذه العلاقة الإيجابية في أن تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الواردة في الاقتصاد (دخول الشركات التي من المحتمل أنها لا تتعرض لقيود رأس المال) يؤدي إلى نمو الإنتاجية مدفوعا بمكاسب قطاع الإنتاجية.<sup>(١٣)</sup> وبعبارة أخرى، تكون الإنتاجية كبيرة جدا في الفترات التي يشهد فيها بلد ما تدفقات أكثر من الاستثمار المباشر الأجنبي.

الشكل ١٧

نمو إنتاجية العمالة ضمن القطاع نفسه والاستثمار المباشر الأجنبي لبلدان شمال أفريقيا، ١٩٩٤ إلى ٢٠١٢



المصدر: بيانات منظمة العمل الدولية (بالنسبة لنمو الإنتاجية ضمن القطاع نفسه) والأونكتاد (بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر) ملاحظات: حُسبت إنتاجية العمالة ضمن القطاع نفسه باستخدام طريقة التحليل إلى المكونات الموصوفة في الفرع ١ (المقدمة). وتم الحساب بقطاع التعدين (يسار) وبدونه (يمين) لاستغلال التغيرات الناجمة عن الارتفاع الشديد في الإنتاجية النسبية لذلك القطاع. وقد جرى تخفيف القيم المطروحة بمعدلات متحركة بفارق زمني من فترتين.

أسماء البلدان: DZ الجزائر؛ EGY مصر؛ LYB ليبيا؛ Mar المغرب.

والشكل ١٧، بطبيعة الحال، ليس دليلا على وجود علاقة سببية بين الاستثمار المباشر الأجنبي ونمو الإنتاجية، ولكنه يدعم الفكرة التي مفادها أن دخول الشركات المنتجة إلى السوق هي من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى نمو الإنتاجية. وإذا تم تفسير معامل الانحدار في هذه الأشكال على أن له علاقة سببية، ستؤدي الزيادة بعشرة أضعاف في الاستثمار المباشر الأجنبي (٢,٣ نقطة) إلى زيادة بمقدار ١٤ ضعفا في نمو إنتاجية العمالة ضمن القطاع نفسه، مع بقاء نسب العمالة القطاعية ثابتة.

<sup>(١٣)</sup> تنطبق هذه العلاقة داخل البلدان أيضا، وهي أنها إيجابية أيضا وذات دلالة إحصائية في انحدار ينطوي على آثار ثابتة قُطريا وسنوياً.

وقد سَلط الفرع السابق الضوء على الدور الذي يمكن أن تقوم به تدفقات رؤوس الأموال الدولية في تعزيز الإنتاجية من خلال تخفيف قيود رأس الرأسمال أو بتشجيع دخول الشركات إلى السوق. وفي الفرع الفرعي التالي، تنصب المناقشة على الخصائص المؤسسية الموجودة في البلدان التي تقيدها فيها الشركات بأنها تتعرض لقيود رأس المال.

#### ٤-٦ الاقتصاد السياسي وقيود رأس المال

إذا كانت لقيود رأس المال مثل هذه التكلفة الاقتصادية الكبيرة، فلماذا لا تُرفع؟ لماذا لا يُعد شمال أفريقيا أكثر قدرة على اجتذاب الشركات الأجنبية ورأس المال الأجنبي؟ بصورة أعم يشير استمرار قيود رأس المال وسوء التخصيص إلى أن بعض الخصائص المؤسسية يمكن أن تيسر أو تسهم في استمرار أوجه عدم الكفاءة الكامنة هذه. ويمكن أن توفر بحوث الاقتصاد السياسي همة الوصل التي تربط بين السياسة والاقتصاد والمؤسسات لتسليط بعض الضوء على هذه المسائل. وفي هذا الصدد، شددت كتابات الاقتصاد السياسي على الدور الذي يمكن أن تؤديه الارتباطات السياسية. ويقول أجيموغلو وروبسون (٢٠٠٠) إن وجود "مجموعات مصالح" قوية يمنع إدخال التكنولوجيات الجديدة لحماية الربوع الاقتصادية التي تمتع بها. ونتيجة لذلك، يتعين على المجتمعات الالتفاف على هذه المجموعات لإحراز تقدم تكنولوجي.

#### دور العوامل السياسية التي تحدد القيود

هناك بعض الأدلة المباشرة من الاقتصاد الجزئي عن دور العوامل السياسية التي يمكن أن تشكل قيود رأس المال. ويوثق خواجه وميان (٢٠٠٥)، باستخدام مجموعة بيانات تتعلق بقروض أكثر من ٩٠ ألف شركة تعمل في مجال إقراض الشركات في باكستان، أن ربوعا كبيرة تُمنح للشركات المرتبطة سياسيا من خلال القطاع المصرفي. وهما يصنفان شركة ما على أنها "سياسية" إذا ما كان مديرها يشارك في انتخاب ويدير مدى وطبيعة التكاليف الاقتصادية للأحكام المتعلقة بالريع السياسي. وتشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن الشركات المرتبطة سياسيا تقترض ٤٥ في المائة أكثر ولها نسبة عجز عن الوفاء تبلغ ٥٠ في المائة أكثر مقارنة بالشركات التي ليست لها ارتباطات سياسية. والمعاملة التفضيلية للشركات التي لها ارتباطات سياسية تقوم بها كليا الحكومة أو المصارف العامة، أما المصارف الخاصة فلا تمنح أفضليات سياسية (ولا المصارف العامة الاجتماعية). وهما يقدران أن التكاليف المرتبطة بالربوع على نطاق الاقتصاد ككل تتراوح بين ٠,٣ و ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كل عام. ومع ذلك، فإن إطار عملهما لتقييم التكاليف لا يراعي الآثار الدينامية وآثار التوازن العام الناجمة عن منح رأسمال للشركات الأقل إنتاجية نسبيا. وكما جاء في هذا العمل، من المرجح أكثر بكثير أن يتدفق رأس المال إلى الشركات المرتبطة سياسيا، الأمر الذي يجعل الارتباطات السياسية سببا محتملا رئيسيا لعدم الكفاءة في تخصيص رأس المال.

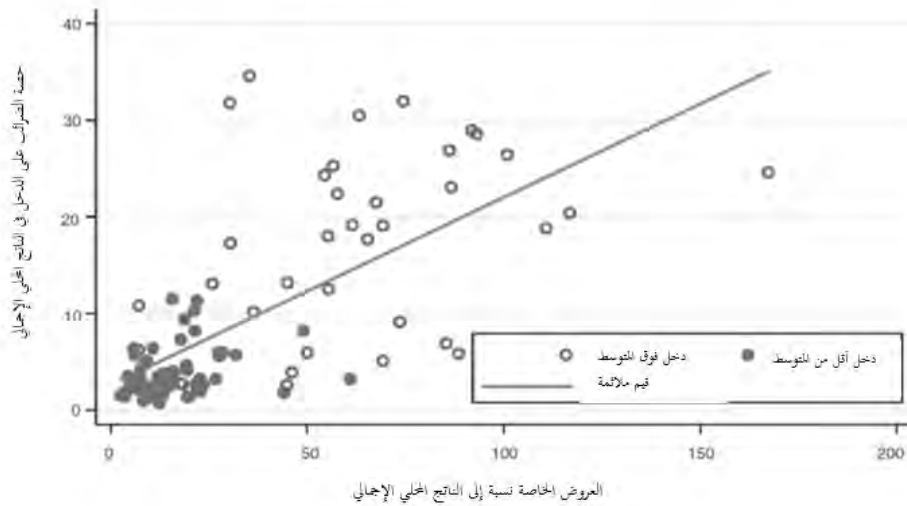
ومع ذلك، ليس من شأن الشركات المرتبطة سياسيا أن تستفيد أكثر من معاملة تفضيلية في الحصول على التمويل فقط، ففاتشيو وماسوليس وماكونيل (٢٠٠٦) يبينون باستخدام بيانات من ٣٥ بلدا أن من شأنها أيضا إلى حد كبير أن تستفيد من إنقاذها ماليا مقارنة بشركات مماثلة غير مرتبطة سياسيا. وبالإضافة إلى ذلك، من بين الشركات المنقذة، تكشف الشركات المرتبطة سياسيا عن أداء مالي أسوأ بكثير من نظيرتها غير المرتبطة وقت الإنقاذ وبعده. وتشير هذه الأدلة إلى أن الارتباطات السياسية، على الأقل في بعض البلدان، تؤثر في تخصيص رأس المال من خلال آلية المساعدة المالية عندما تواجه الشركات المرتبطة ضائقة اقتصادية.

## المؤسسات السياسية والقدرة المالية وأداء أسواق رأس المال

يقدم بيسلي وبيرسون (٢٠٠٩؛ ٢٠١٠) حججا نظرية وعملية تربط بين المؤسسات السياسية، والقدرة المالية، وأداء أسواق رأس المال. والفكرة الأساسية في بحثهما هي أن قدرة الدولة تشكل عاملا رئيسيا لنمو الإنتاجية. وفي الإطار الذي وضعه، "الخيارات السياسية"، يتعرض تنظيم الأسواق والضرائب لمعوقات الاستثمار السابقة في القدرات القانونية والمالية. فعندما تكون للسلطات القائمة مصلحة في زيادة قدرات الدولة، فإن التنمية الاقتصادية ستتبع. والأكثر أهمية، أمهما (بيسلي وبيرسون، ٢٠٠٩) يقولان إن اللجوء إلى القدرة القانونية وسلطة الدولة لرفع الضرائب يكمل أحدهما الآخر. وللحكومات المهتمة فقط بمصالحها مصلحة في توسيع القاعدة الضريبية إذا ما كانت لها أيضا القدرة على تحصيل الضرائب. والشكل ١٨ يوضح هذه النقطة. فهو يبين أن نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، في جميع البلدان، وهو مقياس لتوافر الائتمان وأداء أسواق رأس المال، يرتبط ارتباطا وثيقا بحصة الضرائب على الدخل في الناتج المحلي الإجمالي. وكل ما يحرك قدرة الدولة يحرك أيضا قيود الائتمان. وتناقش هذه النقطة بمزيد من التفصيل في الفصل التالي.

الشكل ١٨

### القدرة الائتمانية وقدرة الدولة



المصدر: بيسلي وبيرسون (٢٠٠٩).

## ٥- الاختلالات في إنتاجية العوامل الإجمالية

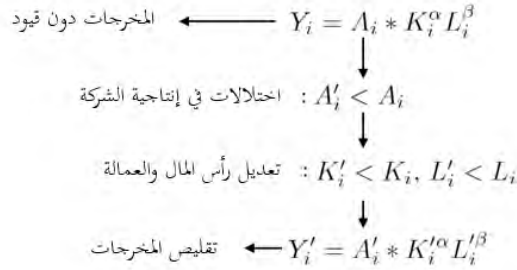
الاختلال الأساسي، الذي يؤدي إلى خسائر كبيرة ناجمة عن سوء تخصيص العمالة ورأس المال بين الشركات، يأتي من العوامل التي تؤثر في إنتاجية العوامل الإجمالية للشركة، وهو مفهوم واسع جدا، وهو عادة ما يكون شاملا لجميع العوامل التي لا تعزى مباشرة إلى رأس المال أو العمالة. ويشمل ذلك التكنولوجيا، وتوافر الهياكل الأساسية، وحقوق الملكية والأمن والتنظيم على يد الدولة أو المهارات الإدارية. ويركز هذا الفرع على بعض المواضيع التي يحتمل أن تؤثر في التحول الهيكلي في بلدان شمال أفريقيا.

## ١-٥ الإطار

قبل تحليل الأدبيات المتعلقة بإنتاجية العوامل الإجمالية، من المستحسن العودة إلى الإطار المفاهيمي الذي يربط مختلف أجزاء التقرير. ويعرض الشكل ١٩ الإطار النظري. وتتجلى إنتاجية العوامل الإجمالية في المتغير الوارد في هذا الإطار. فإذا انخفض  $A_i$ ، فإن ذلك يؤثر على إنتاجية رأس المال والعمالة، الأمر الذي يؤدي إلى آثار ثانوية إذا كان بإمكان الشركة تنويع مبالغ رأس المال والعمالة. ويتضح هذا في الشكل ١٩. وفي حالة انخفاض إنتاجية العوامل الإجمالية من  $A_i$  إلى قيمة منخفضة، فإن طلب الشركة على رأس المال،  $K_i$ ، والعمالة،  $L_i$ ، سينخفض. ونتيجة لذلك، فإن الأثر الإجمالي لحدوث انخفاض في إنتاجية العوامل الإجمالية أكبر بكثير.

الشكل ١٩

### صدمة إنتاجية العوامل الإجمالية



وفي هذا الفرع طُرحت مبررات متعددة للسبب الذي يجعل تخفيض  $A_i$  ممكناً. لاحظوا أنه من الممكن أن ينهار  $A_i$  في بعض الشركات فقط، وذلك لأنها مثلاً مهددة بمصادرة إنتاجها، أو أن جميع الشركات تضررت، على سبيل المثال، بأحداث اقتصادية كلية تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي. والفرق بين هذين النوعين من الصدمات هو أن للصدمات غير الاعتيادية التي تؤثر على فرادى (أو مجموعات الشركات) آثار أقل على الناتج الكلي ومجموع مقاييس إنتاجية العوامل الإجمالية، لا سيما إذا كانت عوامل الإنتاج ورأس المال والعمالة قادرة على التنقل بحرية إلى الشركات غير المتضررة. ومع ذلك، بالنسبة لصدمات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تؤثر على جميع الشركات، قد لا يكون التأثير الكامن على الإنتاجية الإجمالية النتيجة الفورية لسوء التخصيص. ويتضمن هذا الفرع مناقشة للعوامل الهامة التي يمكن أن تسهم في مواجهة الصدمات الاقتصادية في  $A_i$  التي حددتها الأدبيات الاقتصادية.

## ٢-٥ عدم الاستقرار وتشتت الإنتاجية

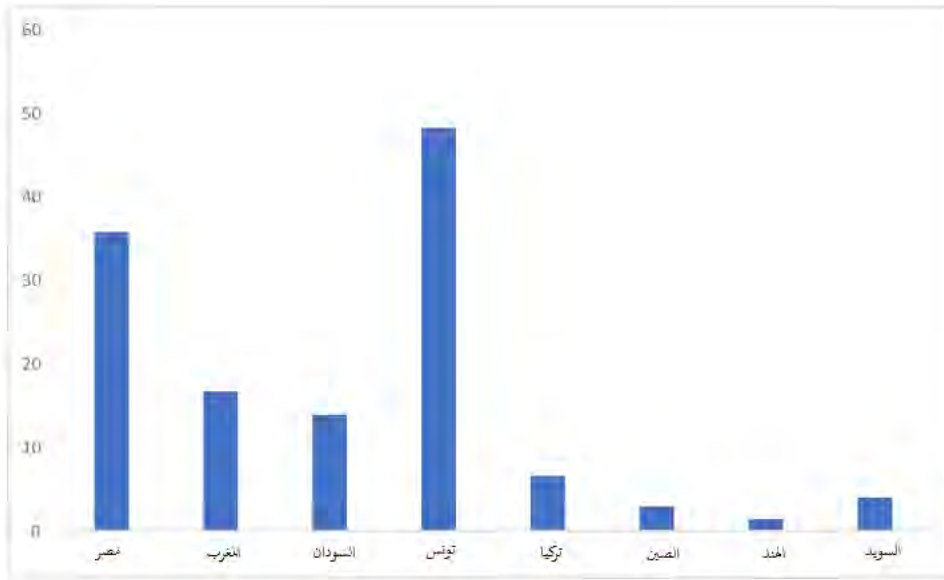
في هذا التقرير، ينصب تركيز محدد على التكلفة الاقتصادية الخفية التي تظهر عندما لا تعمل سوق عوامل الإنتاج بفعالية، وهو ما يسفر عن اختلافات كبيرة ومستمرة في الإنتاجية بين الشركات. فإلى أي مدى يساهم عدم الاستقرار السياسي في أوجه القصور هذه؟

بادئ ذي بدء، يبين الشكل ٢٠ مدى إدراك الشركات في المنطقة دون الإقليمية لعدم الاستقرار السياسي باعتباره عائقاً لتطورها. وتبرز البيانات المستخدمة في دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات، بشكل واضح أن عدم الاستقرار

السياسي يعتبر عاملا هاما يقوض تطور القطاع الخاص. فعدم الاستقرار السياسي هو أهم عقبة تأتي على ذكرها الشركات في مصر (٣٥ في المائة) وتونس (٤٧ في المائة). ويبرز هذان البلدان بوضوح، مقارنة ببعض البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية وغيرها من بلدان المقارنة.

الشكل ٢٠

عدم الاستقرار السياسي باعتباره القيد الأكبر أمام الشركات

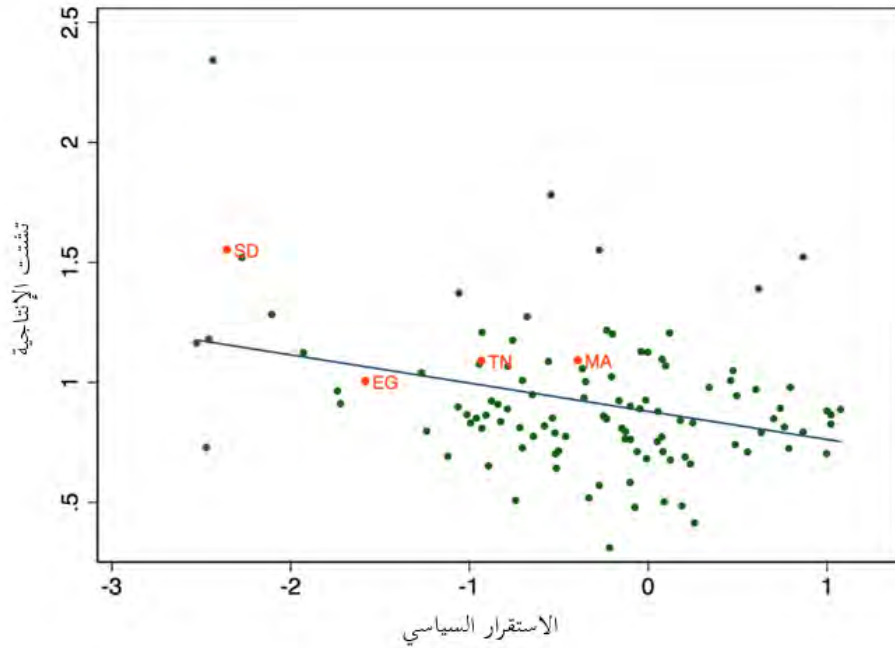


المصدر: استنادا إلى بيانات من دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات (<http://www.enterprisesurveys.org>)

ارتباط عدم الاستقرار السياسي بتشتت أكثر في الإنتاجية

في صلة بالنموذج المفاهيمي الوارد في الفصل ٣، يؤدي عدم اليقين والمخاطر السياسية إلى انخفاض في مستويات إنتاجية العوامل الإجمالية، وزيادة في تشتت مقاييس  $A_i$ ، ما يُسفر عن خسائر كبيرة (حسن وآخرون، ٢٠١٧). وتتجلى هذه الصلة أيضا في دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات. وبين الشكل ٢١ العلاقة بين التشتت على المستوى القطري لـ  $A_i$  على مستوى الشركات والمقاييس البديلة لعدم الاستقرار السياسي. ويكشف هذا عن علاقة سلبية كبيرة بين الاستقرار السياسي والتشتت في  $A_i$ : وجود درجات أعلى من الاستقرار السياسي في البلد يرتبط بانخفاض درجات التشتت في إنتاجية العوامل الإجمالية و، مثلما قال به التحليل الوارد في الفصل ٣، بمستويات أعلى بكثير للناتج والرفاه. والمقياس البديل للاستقرار السياسي مأخوذ من مؤشرات الحوكمة العالمية التي جاء بها ماوفمانن وكاري وماستورازي (٢٠١١)، الأمر الذي يعكس تصورات إمكانية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة.

## العلاقة بين مؤشر الاستقرار السياسي وتشتت الإنتاجية



البلدان: EG مصر، TN تونس، MA المغرب، AD السودان.

تتوافر بيانات عن أربعة بلدان شمال أفريقية. في الشكل، دُرِّج ترتيب من حيث الاستقرار السياسي المتصور، جرى قياسه في عام ٢٠١٤، يتوافق وتصورات الشركات الواردة في بيانات دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات عن مصر وتونس مقارنة بالمغرب. غير أن السودان، استناداً إلى بيانات عدم اليقين لعام ٢٠١٤، يوجد حتى في حالة أسوأ. وفي حين لا يعكس الشكل أعلاه على الفور الآليات الكامنة التي يمكن من خلالها أن يتسبب عدم الاستقرار السياسي في توسيع نطاق التشتت في  $A_i$ ، فقد تم في التحليل السابق إبراز أن وجود درجات أعلى من التشتت يعني خسائر كبيرة من حيث الناتج.

## دور القيود على السلطة التنفيذية

بالإضافة إلى ذلك، بغض النظر عن النظام السياسي في البلد، فإن ضعف القيود المفروضة على السلطة التنفيذية يعني أن التداول على المناصب في السلطة التنفيذية قد يزيد من انعدام الاستقرار السياسي أو، بوجه خاص، عدم يقين السياسة (الاقتصادية). وفي الحالات التي تكون فيها القيود على السلطة التنفيذية ضعيفة، يملك السياسيون فسحة كبيرة في صياغة السياسات. ويمكن أن تتفاقم هذه المشكلة بسبب الافتقار إلى صحافة حرة، الأمر الذي يسهم في ارتفاع مستويات عدم اليقين، بما أنه يجمع المجتمع والشركات من التطلع إلى إمكانية وجود بيئة سياسية يقودها زعماء سياسيون مختلفون. وأخيراً، ومرة أخرى بصرف النظر عن الوضع المؤسسي، قد يتخذ عدم الاستقرار السياسي شكل هشاشة أو نزاع مباشر أو تمرد أو احتجاجات، وهو ما يمكن أن يؤثر تأثيراً مباشراً على مستويات النشاط الاقتصادي والمخاطر المتصورة. وفي حين قد يؤدي إخماد النزاع أو التمرد باستعمال القوة إلى خفض مستويات النتائج المباشرة المتصلة بالهشاشة، مثل الجريمة أو الاحتجاجات، فإن تصورات وجود عدم استقرار كامن قد تستمر إذا لم تتم تسوية المظالم الكامنة التي أدت إلى العنف،

بل تُقمع فقط. فقمع الاضطرابات يؤدي إلى عدم يقين واسع بما أن سلطة الحكومة مرتبطة ارتباطا مباشرا بالاستقرار السياسي ومعاملة الشركات.

### ٥-٣ صدمات عدم اليقين والاستثمار

عدم الاستقرار السياسي هو أحد العوامل الرئيسية التي يمكن أن تسهم في انخفاض نمو الإنتاجية من خلال العديد من القنوات. وعلى وجه الخصوص، يمكنه أن يعرقل عمليات تراكم رأس المال وتعميقه أو يثبطها، لأن الشركات والأفراد يترددون في الدخول في استثمار في الأصول الثابتة في بيئة من عدم اليقين (بلوم ، ٢٠٠٩). ويوثق أغيون وبانيرجي (٢٠٠٥)، باستخدام أبحاث عبر البلدان، وجود صلة قوية وسلبية بين التقلبات والنمو. وثمة هامش هام يعمل من خلاله هذا التأثير يكمن في تثبيط الاستثمار.

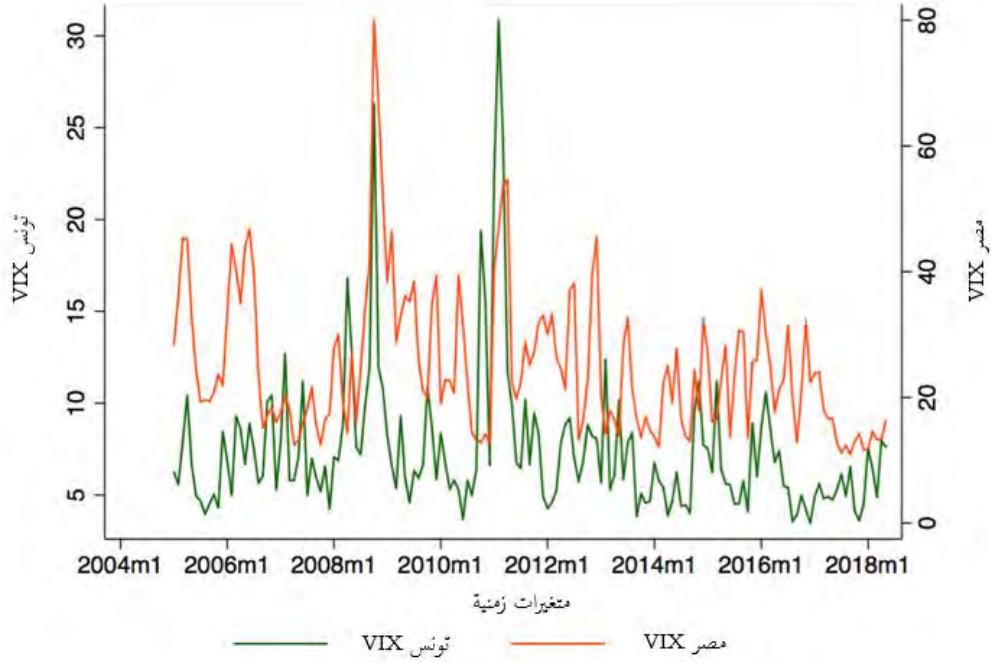
### الربيع العربي باعتباره صدمة مرتبطة بعدم اليقين

في سياق المنطقة محل الدراسة، لسوء الحظ، البيانات المتاحة عن سوق الأوراق المالية محدودة بسبب تخلف الأسواق المالية. والبلدان الوحيدان اللذان تتوفر بشأنهما في الحال بيانات سوق الأسهم هما مصر وتونس. وتُعرض في الشكل ٢٢ مؤشرات تقلب أسواق الأوراق المالية على مستوى شهرين لهذين البلدين. وتُعرض البيانات ذروتين متميزين في تقلب أسواق الأسهم: الأولى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ عندما انهار مصرف ليمان براذرز، إيذانا ببدء الأزمة المالية، وثانيا، في أوائل عام ٢٠١١ عندما أدى الربيع العربي إلى انتشار عدم اليقين في الأسواق المالية والاقتصاد ككل. ومن المهم الإشارة إلى أن الارتفاع الحاد في تقلب أسواق الأسهم واضح على الرغم من أنها كانت مغلقة لعدة أسابيع في مصر، وتونس في كانون الثاني/يناير ٢٠١١.<sup>(١٤)</sup>

ويشير الشكل إلى أن البلدين تعرضا جراء عدم اليقين لصدمتين متتاليتين، الأزمة المالية وصدمة عدم الاستقرار السياسي. وقد وقعت الصدمتان في فترة قصيرة من الزمن، وهو ما يوحي بأن آثارهما الاقتصادية الكلية الفردية تكون قد فاقمت بعضها بعضا، ما أدى إلى ركود اقتصادي ممتد على مدى فترة أطول بكثير مقارنة بما ورد في الأدبيات المكرسة لصدمات عدم اليقين عموما.

وعلى وجه الخصوص، يبيّن الشكل أن حدّة الطفرات السريعة في التقلب خفت، وهو ما يشير إلى أن تعافٍ سريعا من صدمات عدم اليقين، على نحو ما لاحظته بلوم (٢٠٠٩) في الولايات المتحدة، كان ممكنا. ومع ذلك، تشير الملاحظة، التي مفادها أن اقتصادات المنطقة محل الدراسة شهدت انخفاضا كبيرا في ديناميتها منذ منتصف العقد الأول من الألفية، إلى أن لصدمات عدم اليقين آثارا مستمرة أكثر لأن لكل منها طبيعة مختلفة. وعلى وجه الخصوص، إن الصدمات التي تصيب الاستقرار السياسي والمؤسسات السياسية الأساسية منذ عام ٢٠١٠ عميقة ويمكن أن تكون قد ساهمت في زيادة مستمرة أكثر في تصورات عدم الاستقرار وعدم اليقين. ففي حالة مصر، جرى تعويض مؤقت لنظام غير ديمقراطي برئيس منتخب ديمقراطيا أطاح به العسكر بدوره. وهذا التغيير المؤسسي يمكن أن يكون قد زاد من المخاطر المتصورة، بما أنه يمكن لضعف القيود على السلطة التنفيذية أن يزيد في عدم اليقين بصورة مباشرة.

<sup>(١٤)</sup> هذا يسلط الضوء على المخاطر المحتملة للعمل بمؤشرات تقلب أسواق الأسهم كمقياس للشك، لأن ذلك قد يقلل من شأن المدى الحقيقي لعدم اليقين الكامن، إذا ما أوقفت التجارة بسبب عدم اليقين.



### يمكن أن يؤدي عدم اليقين في السياسة الاقتصادية إلى آثار اقتصادية طويلة الأمد

بدلاً من التركيز على صدمات عدم اليقين، الأمر الذي يمكن أن يعود إلى الكثير من الأسباب، يضع بيكر وبلوم وديفيس (٢٠١٣) مقياساً لعدم اليقين في السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة وعدد قليل من اقتصادات السوق المتقدمة والناشئة الأخرى. ويسلط هذا المقياس الضوء على حالة عدم اليقين الناجمة عن السياسة العامة. وقد تم وضع مؤشر عدم اليقين في السياسة الاقتصادية باستخدام تحليل مضمون وسائط الإعلام بمصطلحات راسخة في السياسة الاقتصادية تبدو في الأجل القصير لتشير إلى خطر عدم اليقين، مثل مصطلح "سياسة مالية مشوبة بعدم اليقين". وبالنسبة للولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى، فقد استُغلت السلاسل الزمنية لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية لدراسة الآثار الدينامية للاقتصاد الكلي لحالات الذروة المتميزة إحصائياً في "مؤشر عدم اليقين في السياسات الاقتصادية". وتشير النتائج إلى أن صدمات عدم اليقين في السياسات الاقتصادية تؤدي إلى انكماش حاد وتعافي أبطأ بكثير. وبالنسبة للولايات المتحدة، ترتبط الزيادة في عدم اليقين في السياسات الاقتصادية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١١ بأثر سلبي بلغ ذروته عند -٢,٥ في المائة في الإنتاج الصناعي الحقيقي إلى جانب انخفاض مستمر في العمالة، حيث بلغت ذروتها بفقدان كبير للوظائف (٢,٣ أو ١,٤ في المائة من العمالة) وقعت بعد ١٨ شهراً. ويتطلب الانتعاش الاقتصادي الذي يستتبع ذلك ليعود إلى مستويات الناتج الصناعي الحقيقي لفترة ما قبل الصدمة قرابة ثلاث سنوات ويحتاج التوظيف مدةً أطول بكثير. وهناك أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن عدم اليقين الذي نجم عن الاضطرابات السياسية التي أعقبت الربيع العربي أدى إلى زيادات متميزة وطويلة الأمد في عدم اليقين في السياسة الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية، الأمر الذي كان له أثر سلبي كبير على تطوّر القطاع الخاص.

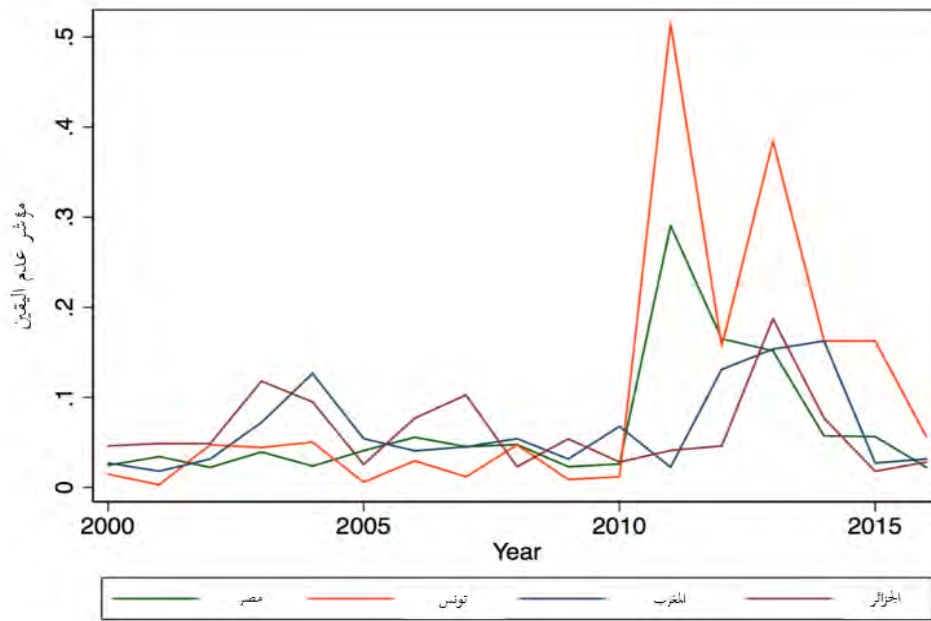


## مؤشر عدم يقين قائم على الأخبار لشمال أفريقيا

من الصعب وضع مؤشرات قائمة على الأخبار لمضمون وسائط الإعلام لبلدان المنطقة محل الدراسة بسبب قلة البيانات المتاحة. وعلى وجه الخصوص، في البلدان التي تتسم بمحدودية حرية الصحافة، فإن الاستفادة من محتوى وسائط الإعلام قد يطرح إشكالية بالغة التعقيد، لأن التغطية قد تكون متحيزة. ومع ذلك، فإنه لأغراض هذا التقرير جرى وضع مؤشرات مماثلة لمجموعة من بلدان المنطقة محل الدراسة باستخدام تغطية البرقيات اليومية لوكالة الأنباء الفرنسية التي غطت أخبار هذه البلدان بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٦. وقد تم تسجيل ما مجموعه ٣٩,٠١٧ برقية على مدى هذه الفترة للجزائر، ومصر، والمغرب، وتونس. وتم حساب عدد المرات التي يذكر فيها مقالاً ما عبارة عدم اليقين أو مرادفاتها وتوحيدها بمتوسط عدد البرقيات حسب البلد على مدى السنوات الـ ١٦. وقد وردت السلاسل الزمنية السنوية في الشكل ٢٣، وهو ما يشير إلى أن التغطية الإخبارية في بلدان المنطقة محل الدراسة من شأنها أكثر منذ عام ٢٠١٠ أن تستخدم مصطلحات أو مرادفات تعني عدم اليقين. وعلاوة على ذلك، من المدهش أن الانخفاض في مضمون الأخبار المتعلقة بعدم اليقين لا يجري إلا بصورة تدريجية وبطيئة. وبالنسبة لمصر، بلغ مؤشر عدم اليقين مستويات مماثلة فقط مقارنةً بالفترة التي سبقت عام ٢٠١٠ وذلك في عام ٢٠١٤، بينما تونس، البلد الذي كان فيه المخبرون عن دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات أكثر قلقاً بشأن حالة عدم الاستقرار السياسي، حتى في عام ٢٠١٦، فإن مؤشر عدم الاستقرار لا يزال أعلى من المستويات التي شهدناها قبل ٢٠١٠. وهذا يعني بالفعل أن الصدمات السياسية منذ الربيع العربي كانت لها آثار مستمرة، بحيث زادت من مستويات عدم الاستقرار وعدم اليقين المتصورة إلى مستوى أعلى باستمرار، وهو ما قد يفسر الانتعاش الاقتصادي البطيء إلى حد ما.

الشكل ٢٣

وضع مؤشر عدم يقين قائم على الأخبار انطلاقاً من تغطية وكالة الأنباء الفرنسية



المصدر: حسابات المؤلفين من تغطية وكالة الأنباء الفرنسية

أخيراً، يسلط حسن وآخرون (٢٠١٧) الضوء على هامش أكثر يؤثر من خلاله عدم اليقين على سلوك الشركة. ويفيد المؤلفان بأن الشركات المعرضة للمخاطر السياسية، على غرار ما ورد في إجمالي الردود الموثقة في الأدبيات المتعلقة بعدم اليقين في السياسات الاقتصادية، تُقلل من التوظيف والاستثمارات، وتوجّه الجهود لممارسة الضغط بفعالية على السياسيين والتمتع لهم. وعلى وجه الخصوص، في السياق المؤسسي الضعيف المتسم برقابة ضعيفة من ناخبين أو صحافة حرة، إلى جانب محدودية الشفافية، فإن هذا النوع من النشاط لكسب التأييد قد تترتب عنه نتائج تؤدي إلى المحاباة، واختلال في تخصيص عوامل الإنتاج بكفاءة.

ويتضمن الجزء التالي من هذا التقرير مناقشة عن الكيفية التي قد تتفاعل بها المؤسسات مع صدمات عدم اليقين.

#### ٥-٤ المؤسسات وصدمات عدم اليقين

في المناقشة السابقة، ذُكر أن من السمات الرئيسية للصدمات الأخيرة لعدم الاستقرار في المنطقة محل الدراسة أنها تكون قد أدت إلى مزيد من الآثار المستمرة على الاقتصاد على نطاق أوسع، ورفع المستويات الإجمالية لعدم اليقين المتصور. ويشير ذلك إلى أن أثر صدمات عدم اليقين قد يكون مختلفاً هيكلياً ويتوقف إلى حد كبير على السياق الخاص بكل بلد والمجموعة الأوسع من المؤسسات.

وفي هذا السياق، يبين أرزقي وفتنر (٢٠١٧) أن هناك صلة كبيرة وسلبية للتداول على المناصب السياسية، وهو ما يسهم في انخفاض النمو. وهناك صلة بين وجود زيادة واحدة في الانحراف المعياري في عدم الاستقرار السياسي - مقيسة بمعدل التداول على المناصب بين الوزراء في الجهاز التنفيذي - وبين الانخفاضات في معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي حسب كل رأسمال بنسبة ١٢ إلى ٣٣ في المائة، وهي معدلات تراكم رأسمال أدنى بكثير وانخفاض متزامن في إنتاجية العوامل الإجمالية. والتقديرات الخاصة بمنطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية مماثلة جداً للتقديرات المستقاة على الصعيد العالمي، وليست مدفوعة بعدم الاستقرار السياسي اعتباراً من عام ٢٠١١؛ وقد ظلت مستقرة إلى حد ما على مر الزمن. وبينما قد يشير هذا إلى أن التغيرات السياسية سيئة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، فإن أهم فكرة هي أن هذه العلاقة غير موجودة بالنسبة للبلدان التي لديها قيود قوية على السلطة التنفيذية. وفي حين أن اعتماد أنظمة حكم سياسية صارمة وحكماً استبدادياً قد يعزز الاستقرار من حيث تخفيض مستويات متوسط التداول على المناصب السياسية فإن تصورات المخاطر الكامنة قد تبقى قائمة؛ وعلى وجه الخصوص، من شأن البلدان غير الديمقراطية التي تعاني من ضعف القيود على السلطة التنفيذية أن تكون أكثر عرضة للتقلب.

وأحد السبل لقياس أثر هذه المخاطر على الاقتصاد يكمن في النظر في تقرير "مخاطر الائتمان القطرية" الصادر عن منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي الذي يصنف البلدان بالنظر إلى اتفاقها على حد أدنى من الرسوم المتعلقة بالقروض الرسمية الموجهة للتصدير. وتُصنّف البلدان إلى إحدى الفئات الثماني (٠-٧) عن طريق تطبيق منهجية على مرحلتين تنطوي على نموذج تقييم المخاطر القطرية. ويضع النموذج تقييماً كمياً لمخاطر الائتمان القطري على أساس تجربة الدفع التي يُبلّغ عنها المشاركون، والحالة المالية والحالة الاقتصادية على أساس مؤشرات صندوق النقد الدولي في المقام الأول. ومن ثم يُعزّز هذا بتقييم نوعي لنتائج النموذج الذي وضعه خبراء المخاطر القطرية من أعضاء منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي من أجل إدماج العوامل التي لا يأخذها النموذج في الاعتبار بالكامل. وتحتل كل من ليبيا وموريتانيا والسودان المرتبة ٧ في هذا التصنيف للمخاطر. وتأتي مصر في المرتبة ٦ وتونس في ٥ والمغرب في ٣.

## الاستثمار المباشر الأجنبي وتقلبات النمو وقيود السلطة التنفيذية

الافتقار إلى البيانات الاقتصادية الجزئية عن معظم بلدان المنطقة محل الدراسة يجعل من الصعب تقديم أدلة رسمية بشأن الصلة بين الاستثمار والاستقرار أو التقلبات على نطاق أوسع. ويمكن أن تُعزى أفضل الأدلة المتاحة إلى الاستثمار المباشر الأجنبي، وهو عادة ما تُبلغ عنه بلدان ثلاثة (الإبلاغ عن الاستثمار المباشر الأجنبي الألماني في تونس أبلغت عنه السلطات الألمانية). ويدرس بيسلي ومولر (٢٠١٨ أ) الصلة بين تقلبات النمو والمؤسسات والاستثمار المباشر الأجنبي. ويسمح فرض قيود قوية على السلطة التنفيذية بانخفاض كبير في تقلبات النمو ويؤدي إلى تدفقات رأس مال أكبر بكثير إلى البلدان. وبالنسبة للبلدان الرئيسية الثلاثة محل الدراسة، يقدم بيسلي ومولر (٢٠١٨ أ) تقديرات موجزة في الجدول ١٢ تشير إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن أن يزيد بنسبة تتراوح بين ٤٥ و ٩٩ في المائة لو اعتمدت هذه البلدان قيودا قوية على السلطة التنفيذية. ويمكن لاعتماد هذه القيود أن يقلل بشكل مباشر من تقلبات النمو، كما يقول به أيضا أرزقي وفيتزر (٢٠١٧).

الجدول ١٢

### الاستثمار الأجنبي في ظل وجود قيود قوية على السلطة التنفيذية

المغرب	تونس	مصر	
٩٩ بالمائة	٩١ بالمائة	٨٩ بالمائة	محاكاة زيادة في النموذج ١
٦٧ بالمائة	٤٩ بالمائة	٤٥ بالمائة	محاكاة زيادة في النموذج ٢

ملاحظات: عمليات المحاكاة تستخدم تقديرات من بيسلي ومولر (٢٠١٨) وتقديرات التقلبات من الجداول ٧,٠ العالمية لجامعة بنسلفانيا لكل بلد على حدة. وبالنسبة للنموذج ٢ هناك سيناريو متشائم أكثر مُفترض للانخفاض في التقلب المتصور عندما تُعتمد قيود على السلطة التنفيذية.

ويشير ذلك إلى أن الآثار الاقتصادية للتقلب وعدم اليقين المتصور الناجمين عن التداول على المناصب السياسية تعتمد بشدة على البيئة المؤسسية الأساسية، حيث تكتسي القيود على السلطة التنفيذية أهمية خاصة في زيادة عدم اليقين في السياسة العامة الناجم عن هذا التداول.

## ٥-٥ المصادر والنهب وقدرة الدولة

على النحو المبين في الفرع ٤، أخذ بعض من أُلّف في موضوع سوء التخصيص بالرأي القائل إن خطر المصادرة قناة يمكن أن تستمر من خلالها الاختلالات. ويمكن لخطر المصادرة أن يتخذ شكل انخفاض في  $A_i$  (إذا ما أنتزع الناتج) أو كتكلفة أعلى  $K_i$  (إذا ما أنتزع رأس المال). ويشدد جونسون وماكميلان وودروف (٢٠٠٢) على أن الشركات التي تواجه خطر خسارة الناتج لن تعيد استثمار أرباحها، وهو ما يؤدي إلى إدامة الاختلالات. وهناك أيضا كتابات مستفيضة

في اقتصاديات التنمية التي تبين أنه يمكن أن يكون لخطر مصادرة رأس المال، لا سيما الأراضي، أثر اقتصادي شديد.<sup>(١٥)</sup> ويبين بانبرجي وآير (٢٠٠٥)، على سبيل المثال، أنه كان لتوزيع حقوق الملكية منذ مدة طويلة في الولايات الهندية أثر كبير على اعتماد التكنولوجيا في مجال الزراعة. وبناء على ذلك، فقد تم الإبلاغ عن مكاسب إنتاجية كبيرة نسبيا على المدى الطويل في المجالات التي استثمرت فيها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في برامج التمليك الفردي. وهذا أيضا أحد المجالات التي يرى بيسلي وبيرسون (٢٠٠٩) أنها قناة أساسية لعلاقة إيجابية قوية بين قدرة الدولة وأداء أسواق رأس المال والنتاج الكلي.

## دور النهب والجريمة

يعد خطر النهب على يد المجرمين وسيلة أخرى يؤدي من خلالها انعدام قدرة الدولة إلى اختلالات. ويستخدم بيسلي ومولر (٢٠١٨ ب) دراسات البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات ونموذجا بسيطا للقول إن للنهب من خلال سوء التخصيص الذي يؤدي إليه أثرا أكبر بكثير من الأثر المباشر الناجم عن فقدان الناتج. والسبب في ذلك هو أن الشركات تسعى إلى حماية نفسها من النهب، وهو ما يؤدي إلى خسارة من خلال العمالة الإضافية (أو رأس المال) التي يتم توظيفها لحراسة الناتج بدلا من إنتاجه. وتشير التقديرات الرئيسية إلى خسائر تقدر بنسبة ٣,٣ في المائة من الناتج في السودان، و ١,٤ في المائة مصر و ٠,٥ في المائة المغرب. وهي خسائر كبيرة، بطبيعة الحال، ولكنها لا تعني أن الجريمة والنهب هما السببان الرئيسيان للاختلالات في هذه الاقتصادات.

ويبدو أن قدرة الدولة على دعم أداء القطاع الخاص من خلال إدارة تعمل بشكل حسن غير موجودة في شمال أفريقيا. وتشير تقارير ممارسة أنشطة الأعمال التي وضعها البنك الدولي إلى أن ثمة قدرا كبيرا من عدم التجانس في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية بوجود بعض البلدان، مثل الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، في ذيل الترتيب. ومع ذلك، رغم أن المغرب وتونس تحتلان مرتبة أعلى، لا يزال هناك مجال كبير للتحسين.

---

<sup>(١٥)</sup> في هذا الصدد، يفيد غولدشتاين وأودري (٢٠٠٨)، على سبيل المثال، بحدوث خسائر كبيرة في الكفاءة في الزراعة في غانا.

## متوسط الترتيب في الدراسات الاستقصائية لممارسة أنشطة الأعمال

المرتبة	البلد	المرتبة	البلد
١٢٨	مصر	١٠	السويد
١٥٠	موريتانيا	٦٠	تركيا
١٦٦	الجزائر	٦٩	المغرب
١٧٠	السودان	٧٨	الصين
١٨٥	ليبيا	٨٨	تونس
		١٠٠	الهند

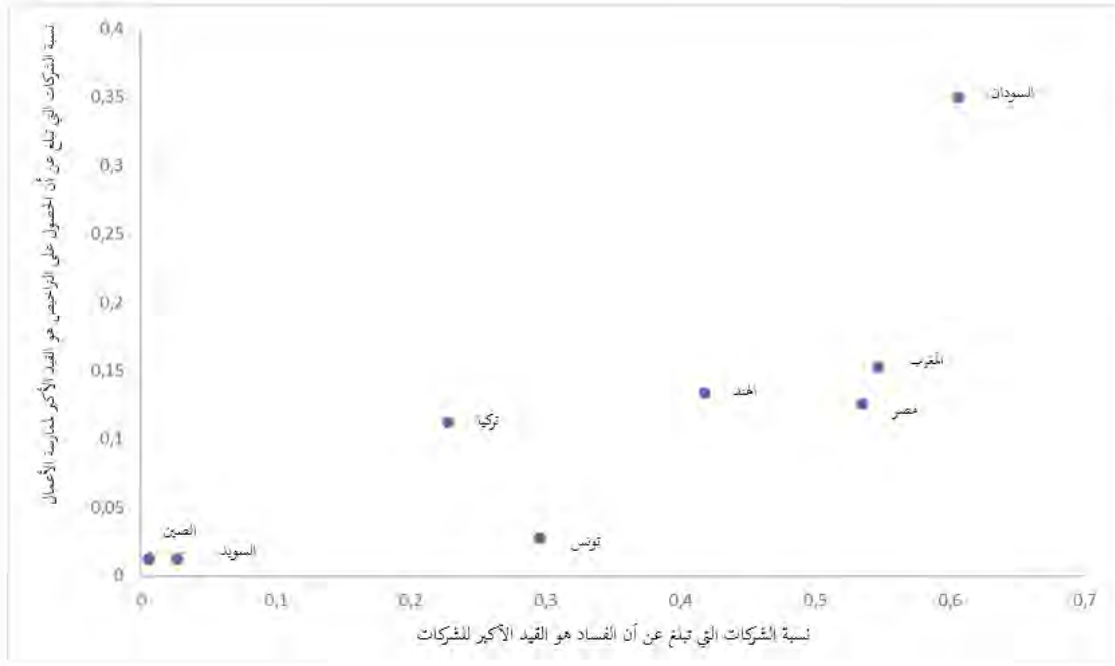
المصدر: ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١٨

## الإدارة باعتبارها مصدرا للاختلالات

من الواضح أن إحدى المشكلات الرئيسية في هذا السياق تكمن في الفساد. غير أن باندييرة وبرات وفاليتي (٢٠٠٩) يقدمون أدلة مقنعة من إيطاليا ليبيّنوا أن المصدر الأكثر أهمية لعدم الكفاءة يكمن في انعدام القدرة لدى الإدارة. وهذا يغيّر مهمة السياسة العامة بشكل كبير نحو بناء القدرات.

وقد أوردت دراسات البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات إحدى طرائق قياس المشكلة المشتركة للإدارة باعتبارها مصدرا للاختلالات. وشملت هذه الدراسات استفسارات بشأن ما إذا كان الفساد قيّدا، بل وأيضا ما إذا كان إصدار التراخيص والتصاريح أو إدارة الضرائب مشكلة. ويمكن استخدام المشكلة الأخيرة مقياسا للكفاءة أو عدمها. ويبين الشكل ٢٥ الدرجة المتوسطة للأسئلة المتعلقة بالإدارة باعتبارها قيّدا على المحور الرأسي والفساد باعتباره قيّدا على المحور الأفقي. وفي جميع الحالات، تمثل الأرقام متوسط ما تبلّغ عنه الشركات باعتباره قيّدا رئيسيا أو شديدا. فدرجة ٤,٠ على سلم الفساد، على سبيل المثال، تعني أن ٤٠ في المائة من الشركات تعتبر الفساد قيّدا رئيسيا أو شديدا.

## البيروقراطية باعتبارها قيادا: هل هي عدم كفاءة أم فساد؟



## تصورات الإدارة والفساد باعتبارهما قيادا أمام الشركات في شمال أفريقيا

الصورة التي تبرز متسقة تماما: ففي شمال أفريقيا، يبدو أن السلطات التونسية تضع أقل القيود على الشركات فيما يتعلق بالفساد والإدارة. كما تشكل الإدارة التركية قيودا أقل نسبيا.<sup>(١٦)</sup> وتعتبر أكثر من ٥٠ في المائة من الشركات المغربية والمصرية والسودانية أن الفساد قيد رئيسي أو شديد. كما تعتبر الشركات السودانية الإدارة قيادا شديدا. غير أن ذلك يبدو مشكلة أقل في البلدان الأخرى. وربما أكثر ما يلفت الانتباه في الشكل ٢٥ هو أن حصة الصين من الشركات التي تنظر إلى البعدين باعتبارهما قيادا تساوي حصة الشركات في السويد التي تملك اقتصادا متقدما أكثر.

وثمة عاملان في الإدارة هنا يبدو أن قدر من الأهمية. الأول هو هيكل التوظيف والترقية. فهناك أدلة كثيرة على أن المسارات المهنية في الإدارة يمكن أن توفر حوافز قوية جدا للموظفين.<sup>(١٧)</sup> وعلى وجه الخصوص، يمكن لتعزيز الحوافز المهنية من خلال مسارات مهنية واضحة وإجراء امتحانات دخول الخدمة المدنية أن يكون أداة قوية لزيادة الكفاءة. ويتسق أداء الصين جيدا مع هذا، بما أن لامتحانات الخدمة المدنية والمسارات المهنية في الإدارة تاريخا طويلا في هذا البلد. وقد وُجد، من جهة أخرى، أن للتأثير السياسي على منح المناصب للموظفين أثرا ضارا على كفاءة الإدارة.<sup>(١٨)</sup> وبعبارة أخرى،

<sup>(١٦)</sup> بالفعل، تظهر البيانات المستمدة من تقارير ممارسة أنشطة الأعمال صورة مماثلة. فتونس وتركيا، على سبيل المثال، تصنفان في المرتبتين ٩٥ و ٩٦ فيما يتعلق "بسهولة دراسة تصاريح البناء". والأمر نفسه - بنسب مختلفة - بالنسبة للأبعاد الأخرى في ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال، مثل "سهولة البدء في عمل تجاري": ١٠٠ مقابل ٨٠، على التوالي.

<sup>(١٧)</sup> انظر آيبر وماني (٢٠١٢)، وبرتراند وآخرين (٢٠١٨) لاطلاع على الأدلة المستمدة من المسار المهني في الخدمة المدنية في الهند.

<sup>(١٨)</sup> انظر مولر (٢٠١٥) بشأن النظرية وشو (٢٠١٧) بشأن الأدلة.

فإن إبعاد السياسة عن الإدارة قد يقلل من سيطرة السياسة عليها، ولكن يمكن أن يزيد من الكفاءة. ويبين كل من باي وجيا (٢٠١٦)، باستخدام بيانات من التاريخ الصيني، أن استخدام المسار المهني في الخدمة المدنية يمكن حتى أن يساهم في استقرار النظام لأنه يمنح العاملين غير المرتبطين سياسيا إمكانية الوصول إلى مواقع السلطة.

والعامل الثاني لكفاءة الإدارة هو أجور الموظفين إلى جانب الحافز الذاتي لديهم. ويتمثل أحد الشواغل الناجمة عن استخدام حوافز الأجور لجذب الأفراد للمناصب العامة في أن هذا الأمر قد يُضعف الحافز لديهم لدخول الخدمة العامة.<sup>(١٩)</sup> ويستخدم دال بو، وفينان، وروسي (٢٠١٣) بيانات تجريبية من المكسيك لبيان أنه كلما كانت الأجور أعلى كان المتقدمون للوظائف أكثر كفاءة مثلما يقيسه معدل الذكاء لديهم، وشخصيتهم، وميلهم إلى العمل في القطاع العام. ولم يجدوا أدلة على أنه كان للاختيار تأثير سلبي على الحافز. وفي بعض المجالات، مثل تحصيل الضرائب، يمكن استخدام الأجر المرتبط بالأداء. وقد بين خان وخوجا وأولكن (٢٠١٦) أن هذا يمكن أن يزيد الإيرادات الضريبية دون التقليل من تقييم النظام الضريبي على يد دافعي الضرائب. بيد أن القيد الكبير أمام المدفوعات هو الأجر المدفوع في القطاع الخاص وميزانية الدولة.

### التكامل بين القدرات القانونية والمالية

على صعيد تجريدي أكثر، تشير هذه الأدبيات إلى دور الاستثمارات في قدرة الدولة، من خلال إجراء إصلاحات تنظيمية أو منح أجور أعلى. وفي هذه الحالة، يبدو التكامل بين القدرات القانونية والمالية على النحو الذي اقترحه ببسلي وبيرسون (٢٠٠٩) بالغ الأهمية. والاستثمار في قدرة الدولة هو، قبل كل شيء، استثمار في قدرة الإدارة على فرض الضريبة أو توفير الخدمات العامة. ويشير الجدول ١٣ إلى أن قدرة الدولة في مجال تحصيل الضرائب ارتفعت حتى عام ٢٠١٤ في شمال أفريقيا. ويتسق هذا النمط اتساقا كبيرا مع إحصاءات تقرير ”ممارسة أنشطة الأعمال“ في البلدان الأفريقية، باستثناء الجزائر، التي تعد مصدرا كبيرا للنفط، وبالتالي، فإن أساس ميزانيتها يختلف. وفي الجدول ١٣، تبدو الزيادة في قدرة الدولة المقيسة في تونس واضحة للعيان وفي عام ٢٠١٤، تجاوزت تونس المغرب من حيث القدرة على تحصيل الضرائب. أما مصر، وهي أكبر اقتصاد في شمال أفريقيا، فتتبع بعيدا خلف هذين الاقتصادين. والحالة في السودان وليبيا مقلقة جدا، في حين أن موريتانيا بصدد تطوير قدرتها على فرض الضرائب. وعلى الصعيد العالمي، تؤدي بعض البلدان في شمال أفريقيا، مثل المغرب وتونس، أفضل من الصين والهند وتكشف عن نتائج مماثلة إلى تركيا. ويشير ذلك إلى أن أكبر قيد أمام أداء الإدارة في هذه الاقتصادات يكمن في تقديم الخدمات وليس فرض الضرائب.

الجدول ١٣

### الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	
٣١,٨	٣٤,٣	٣٧,١	٣٦,٩	٣٤,٣	٣٤,٩	٤٥,٠	٣٧,٢	٤٠,٤	٣٨,٥	الجزائر
٢٢,٥	٢١,٤	٢١,٠	٢١,١	٢٠,١	١٩,٨	٢٠,٥	١٩,١	١٨,٥	١٨,٩	تونس
٢٢,٠	٢٢,٣	٢٣,٩	٢٣,٠	٢٢,٨	٢٣,٥	٢٦,٥	٢٣,٩	٢١,٥	٢١,٠	المغرب

(١٩) انظر ماكيفيلو (٢٠٠٨) للاطلاع على مناقشة نظرية.

موريتانيا	١٣,١	١١,٩	١٢,٣	١٢,٠	١١,١	١٣,٠	١٢,٨	١٧,٤	١٧,٦	١٨,٣
مصر	١٤,١	١٥,٨	١٥,٣	١٥,٣	١٥,٧	١٤,١	١٤,٠	١٣,٢	١٤,٣	١٣,٠
السودان	٨,٢	٧,٦	٧,١	٦,٧	٧,٠	٦,٦	٦,٤	٥,٤	٦,٣	٥,٨
ليبيا	٢,٩	٢,٩	٣,١	٣,٣	٤,٣	٣,٨	١,٦	١,٢	١,٢	١,٤
السويد	٣٤,١	٣٤,٢	٣٣,٢	٣٣,٠	٣٣,٢	٣٢,٣	٣٢,٦	٣٢,٤	٣٢,٩	٣٢,٧
تركيا	١٨,٨	١٩,٠	١٨,٩	١٨,٢	١٨,٦	١٩,٧	٢٠,١	٢٠,١	٢١,٢	٢٠,٦
الصين	١٥,٥	١٦,٠	١٧,٠	١٧,١	١٧,٢	١٧,٩	١٨,٥	١٨,٨	١٨,٨	١٨,٧
الهند	١٥,٧	١٦,٩	١٧,٦	١٦,٥	١٥,٢	١٦,١	١٦,٤	١٧,٠	١٦,٧	١٦,٦

المصدر: البيانات الطولية للإيرادات الصادرة عن صندوق النقد الدولي

## ٥-٦ الارتباطات السياسية

يتمثل أحد العوامل الهامة الكامنة وراء التباين في إنتاجية العوامل الإجمالية في الارتباطات السياسية. ويبدو أن الشركات المرتبطة سياسياً تجني فوائد اقتصادية من هذه الارتباطات. وتشير الأدلة التي قدمها فيسمان (٢٠٠١) من إندونيسيا إلى أن أسهم الشركات المرتبطة سياسياً أنتجت عوائد أعلى بمقدار ٢٣ نقطة مئوية لمجرد ارتباط الشركة السياسي. ويبين شكير وديوان (٢٠١٤) أنه خلال الانتفاضات التي وقعت في عام ٢٠١١، انخفضت أسهم الشركات المرتبطة سياسياً، بمتوسط ١٢,٨ نقطة مئوية (حسب أنشطة القطاعات فقط)، و ١٦,١ نقطة مئوية (حسب قطاعات الشركات وخصائصها) بسبب هذه الارتباطات. ويبين إجموغلو وحسين وطحون (٢٠١٨) أنه في الأيام التسعة للتداولات التجارية التي أعقبت سقوط الرئيس السابق حسني مبارك، انخفضت قيمة الشركات المرتبطة بحزبه، الحزب الديمقراطي الوطني بنسبة ١٣ نقطة مئوية مقارنة بقيمة الشركات غير المرتبطة، وهو ما يشير إلى تصوّر بحدوث تحولات كبيرة للربوع بعيداً عن هذه الشركات في البورصة المصرية. وبطريقة مشابهة بين دوكا وآخرون (٢٠١٧) أن أسعار أسهم الشركات المرتبطة بنظام جمهورية إيران الإسلامية تستجيب بقوة أكثر بكثير لصدمات الأخبار التي تشير إلى إمكانية التخفيف من العقوبات الاقتصادية. ويستخدم ريكرز وفرويند ونوسيفورا (٢٠١٢) البيانات المستقاة من الشركات في تونس للفترة ١٩٩٤-٢٠١٠ لبيان أن الشركات التي تملكها أسرة بن علي، الرئيس السابق للبلد، تجاوزت في الأداء منافساتها في مجالات العمالة، والإنتاج، والحصة السوقية والأرباح، وكذلك في التوظيف ونمو الأرباح، لا سيما بين الشركات العاملة في القطاعات التي كانت خاضعة بصورة غير متناسبة لشروط الحصول على ترخيص وللقيد على الاستثمار المباشر الأجنبي.

وتشير هذه النتائج إلى آلية خاصة قد تؤثر من خلالها الارتباطات السياسية على توزيع إنتاجية الشركات في الاقتصاد. فإذا تمكنت الشركات المرتبطة سياسياً من ممارسة الضغط على الحكومة لمنحها الحماية من المنافسة داخل البلد أو خارجه، فإن توزيع إنتاجية الشركات يتأثر. والحجة هنا تذكّر بالحجة النظرية التي قدمها باريتي وبريسكوت (١٩٩٩). فالاحتكارات، التي تقدمها الدولة وتدافع عنها، قد تحول دون اعتماد التكنولوجيات الجديدة ودخول الشركات التي يرفع لديها  $A_i$  في الإطار. واستناداً إلى ذلك، كلما كانت الارتباطات السياسية أقوى، زادت كمية الموارد التي يجب أن تنفقها مجموعة يحتمل أن تعتمد تكنولوجيا أعلى للتغلب على مقاومة استخدام تلك التكنولوجيا وزاد الخلل في إنتاجية الشركات. وعلى الرغم من أن العلاقة بين المنافسة والابتكار أمر معقد، على نحو ما أشار إليه أغيون وآخرون (٢٠٠٥)، فإن مقالة هولمز وشميتز (٢٠١٠) لا تترك مجالاً كبيراً للشك في أن زيادة المنافسة تزيد الإنتاجية الصناعية. وثمة أهمية خاصة للنتائج



التي توصل إليها بلوم وشانكرمان وفان رينان (٢٠١٣) الذين درسوا أثر منافسة الواردات الصينية على التدابير واسعة ذات الصلة بالتغيير التقني (براءات الاختراع، وتكنولوجيا المعلومات، وإنتاجية العوامل الإجمالية) باستخدام بيانات طويلة جديدة عبر ١٢ بلداً أوروبياً من عام ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٧. وتبين هذه النتائج أن منافسة الواردات الصينية أدت إلى زيادة التغييرات التقنية داخل الشركات وإعادة تخصيص العمالة بين الشركات الأكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية. وكانت هذه الآثار ضمن الشركات وبينها متساوية من حيث الحجم، وتمثل ١٤ في المائة من تحسين التكنولوجيا في أوروبا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٧. ومع ذلك، فإن تزايد منافسة الواردات الصينية أدت أيضاً إلى انخفاض العمالة وفي حصة العمال غير الماهرة.

ما هي الإصلاحات التي يمكن تنفيذها حتى يتراجع دور الارتباطات السياسية؟ يرى فاتشيو (٢٠٠٦) أن الارتباطات السياسية أقل شيوعاً في ظل وجود تنظيم أكثر لتضارب المصالح السياسية. ومع ذلك فإن الاختلالات، بحكم طبيعتها، الناجمة عن الارتباطات السياسية تظهر في مراكز السلطة نفسها، ومن ثم، فإن أي تغيير يمكن أن يكون صعباً. وتشير الأدلة المقدمة في هذا التقرير إلى أن هناك فوائد اقتصادية عامة كبيرة تتحقق من خلال اعتماد نهج يتسم بقدر أكبر من الشفافية. وفي هذا السياق، من المثير للاهتمام أن بيسلي ومولر (٢٠١٨ أ) يريان أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الواردة في ظل اعتماد قيود قوية على السلطة التنفيذية يُعد أكثر شيوعاً في القطاعات ذات الارتباطات السياسية.

## ٦ - آثار السياسات العامة والاستنتاجات

### ٦-١ الاستنتاجات الرئيسية

لقد كان التحول الهيكلي، أي تخصيص الموارد (العمالة ورأس المال) من قطاعات أقل إنتاجية إلى قطاعات أكثر إنتاجية، نبراساً يُهدى به في السياسات الإنمائية في العقود الأخيرة. وقد جاء في هذا التقرير أنه، استناداً إلى الأدبيات الأكاديمية الأخيرة، ينبغي للحكومات شمال أفريقيا أن تركز على فكرة أوسع - التخصيص الأمثل للموارد عبر الشركات وفيما بين القطاعات.

وللحكومات دور بالغ الأهمية في هذا الصدد، لأن الاختلالات في هذا التخصيص تتأني من أوجه القصور في الأسواق، وهو ما يمكن للدولة أن تصححه أو تزيد من شدته. ويعد تدخل الدولة ضرورياً، على سبيل المثال، لمعالجة أوجه القصور في الأسواق، مثل الممارسات غير التنافسية، ورفع القيود عن المعلومات وضمان إنفاذ القواعد في أسواق الائتمان. غير أن الدولة تكفل أيضاً وجود الأسواق، وذلك بمنح حقوق الملكية على سبيل المثال. ولأغراض هذا التقرير، ترد فيما يلي بالتفصيل فئتان كبيرتان عن الكيفية التي يمكن للحكومات أن تساهم بها في سوء تخصيص الموارد:

- عدم تدخل الدولة أو تدخلها بشكل غير كاف، بحيث لا تتدخل بالقدر الكافي لتصحيح أوج قصور السوق.
- "أخطاء" السياسة العامة: قد لا تحل السياسة العامة المشكلة بالطريقة الصحيحة، وهو ما قد يؤدي في حد ذاته إلى اختلالات. ويمكن أن تحدث "أخطاء" السياسة العامة:

○ عند وضعها؛

○ وعند تنفيذها.

وفي كلتا الحالتين، يمكن أن يتأتى عدم كفاية الإجراءات التي تتخذها الدولة مما يلي:

- طبيعة الأدوات: يمكن للأدوات المستخدمة، بحكم طبيعتها، أن تؤدي إلى اختلالات:
  - ومن الأمثلة على ذلك: عادة ما تؤدي الضرائب إلى اختلالات، وتؤدي الإعانات المالية المقدمة لبعض الشركات إلى اختلال في المنافسة.
- العمل على صعيد تنفيذ السياسات:
  - مثال: استخدام موظفي الإدارة سلطتهم التقديرية للتمييز بين الشركات بتفضيل بعضها على بعض.
- العمل على صعيد وضع السياسات العامة:
  - مثال: وجود شركات لها نفوذ سياسي يؤثر على القوانين لتكون في مصلحتها.

### موجز النتائج في شبكة بيانات

لتلخيص النتائج التجريبية، ترد في الجدول ١٤ شبكة تتضمن مختلف النتائج والتدابير السياساتية من قائمة كبيرة من المصادر، مثل مجامع الفكر المستقلة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة. وتستند بعض هذه التدابير إلى التقديرات الواردة في هذا التقرير.

والجانب الأول الذي نسلط عليه الضوء هو أن العديد من البلدان في شمال أفريقيا دينامية، بحيث أبلّغت عن نمو كبير في العمالة، والنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وتحسينات في مؤشر التنمية البشرية في العقد الماضي. وتعد ليبيا استثناء في هذا، بما أن البلد انحدر في حرب أهلية في العقد الماضي. أما تونس، من ناحية أخرى، فقد أبانت عن نمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بلغ ٢,٨٧ في المائة في المتوسط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتحسّن مؤشر التنمية البشرية للمغرب بمقدار ٧,٢ نقاط مئوية إلى ٠,٦٦٧ في عام ٢٠١٧.

غير أن هذه الحركة الإيجابية العامة يتجاوزها النمو السكاني في المنطقة دون الإقليمية وتبقى منخفضة مقارنة بالبلدان الأكثر دينامية خارج شمال أفريقيا. ورغم أن التوظيف، في المتوسط، يزداد لتحقيق التوازن مع نمو القوة العاملة (التي تتزايد في المتوسط بنسبة ٢,٦ في المائة و٢,٤٧ في المائة على التوالي)، فإن الشكل الأول يبين أن الاتجاه في التوظيف أصبح ضعيفا في السنوات الأخيرة. وكان نمو إنتاجية العمالة في الجزائر وليبيا سلبيا بنسبة أكبر بقليل من -١,٢٤ و-٩,٠٥ في المائة على التوالي. وهذا يتناقض بحدة مع ٦,٢٣، و٥,٤، و٥,٤ في المائة على التوالي في مصر، والمغرب، وتونس. وخارج المنطقة دون الإقليمية، سجّلت تركيا والهند زيادات بنسبة ٧,٩ و١٦,٨ في المائة في المتوسط في معدلات نمو الإنتاجية في الفترة نفسها.

كيف يمكن تعزيز نمو الإنتاجية؟ يبين التقرير من خلال التحليل الدقيق أن الدعامة الأساسية للنمو هي الإنتاجية ضمن القطاعات نفسها، وزيادة الإنتاجية في قطاع الشركات في القطاع نفسه. ويقال إنه يمكن تحقيق الكثير من هذا الأمر من خلال إعادة تخصيص العمالة ورأس المال من الشركات الأقل إنتاجية إلى أكثرها إنتاجية. وفي الواقع، يعد النمو كبيرا

ضمن القطاع نفسه في شمال أفريقيا، في المتوسط، بحوالي ١,٢ في المائة، ولكنه متخلف عن مناطق دون إقليمية أخرى. ويبلغ نمو الإنتاجية ضمن القطاع نفسه في الهند وتركيا، على سبيل المثال، حوالي ١٥ و ١١ في المائة على التوالي.

وهذا يعني أنه يمكن أن يكون سوء تخصيص الموارد ضمن القطاع نفسه المفتاح لفهم نمو الإنتاجية أو انعدامه. والقيام بذلك على النحو الأمثل، يمكن استخدام بيانات اقتصادية جزئية مستمدة على مستوى الشركات. بيد أن هذا التقرير أظهر أنه يمكن تقدير قياس سوء تخصيص العمالة ورأس المال على نطاق الشركات من خلال مقياس تقديرات تشتت إنتاجية الشركات المأخوذة من دراسات البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات. وتبين شبكة البيانات تشتتاً في الإنتاجية أكبر من ١ بقليل في اقتصادات شمال أفريقيا التي تتوفر عنها بيانات في الدراسات الاستقصائية. ويُعد هذا ارتفاعاً نسبياً مقارنة بالبلدان الأخرى ويبين مكاسب محتملة كبيرة نسبياً في الإنتاجية والناتج من إعادة تخصيص العمالة ورأس المال.

ولسوء تخصيص الموارد مكونان أساسيان. الاختلالات في سوق العمل هي، من حيث المبدأ، هامة. وبالفعل، تعتبر ٣٢,٨ في المائة من الشركات في تونس و ٣٠,٥ في المغرب الحصول على قوة عاملة متعلمة قيماً رئيسياً أو شديداً. وثمة مسألة ملحّة بشكل خاص في شمال أفريقيا وهي مشاركة النساء في سوق العمل، وهو ما يؤدي إلى خفض فعالية القوى العاملة. لقد كانت المرأة في طليعة التحول الهيكلي والتنمية الاقتصادية في بلدان أخرى. وبحول غيابها النسبي من سوق العمل في شمال أفريقيا دون استخدام رأس المال البشري على النحو الأمثل. وثمة خلل كبير في أسواق العمالة ناجم عن الإفراط في التوظيف في القطاع العام. ففي مصر، زادت حصة القطاع العام في مجموع العمالة بحوالي ٣٠ في المائة، أي ما يقارب ضعف العمالة في القطاع الخاص النظامي. وعلاوة على ذلك، فإن الأجور في القطاع العام تُحدث اختلالاً في سوق العمل، بينما تقوّض صرامة قواعد التعيين والفصل إيجاد فرص العمل وتدعم العمالة غير الرسمية.

#### الجدول ١٤

#### شبكة بيانات: موجز إحصاءات بلدان شمال أفريقيا

السودان	تونس	ليبيا	المغرب	موريتانيا	مصر	الجزائر	
							<b>التنمية الاقتصادية الإجمالية</b>
٣,٩٨ في المائة	٢,٨٧ في المائة	٢,٣٧- في المائة	٣,٠٨ في المائة	١,٢٥ في المائة	٢,٤٩ في المائة	١,٧٥ في المائة	نمو الناتج المحلي الإجمالي/ فرد
٢,٦٥ في المائة	١,٨٤ في المائة	٢,٥٠ في المائة	٢,٢٦ في المائة	٣,٠٣ في المائة	٢,٤٥ في المائة	٢,٨٠ في المائة	نمو العمالة
٢,٦٧ في المائة	١,٨١ في المائة	٢,٤٤ في المائة	١,٨٩ في المائة	٣,٠٣ في المائة	٢,٥٥ في المائة	٢,٣٤ في المائة	نمو القوة العاملة
٦ في المائة	٣,٦٠ في المائة	٣,٦٠- في المائة	٧,٢٠ في المائة	٤,٧٠ في المائة	٥,٥٠ في المائة	٥,٩٠ في المائة	التغير في مؤشر التنمية البشرية <sup>(١)</sup>
٦,٧٠ في المائة	٢٠,٢٠ في المائة	٢,٥٠ في المائة	٢٣,٠٤ في المائة	١٣,٩٠ في المائة	١٤,٤٠ في المائة	٣٧,٠٤ في المائة	إيرادات الضرائب/ الناتج المحلي الإجمالي <sup>(٢)</sup>
٢,٤٠- في المائة	٣,٦٠ في المائة	١,٥٠- في المائة	١ في المائة	٥,٢٠ في المائة	١,١٠- في المائة	٦,٧٠- في المائة	التغير في إيرادات الضرائب/ الناتج المحلي الإجمالي <sup>(٣)</sup>
							<b>حصة القطاع في الاقتصاد<sup>(٤)</sup></b>
-	١٣,٥٠ في المائة	٩,٦٧ في المائة	٣٦,٣٠ في المائة	٥٣,٦٠ في المائة	٢٧,٩٠ في المائة	١١,٥٠ في المائة	الزراعة
-	٥٧,٣٠ في المائة	٦٥,٨٠ في المائة	٤٣,٨٠ في المائة	٣٦,٢٠ في المائة	٤٧,٩٠ في المائة	٥٥,١٠ في المائة	الخدمات
-	٢٩,٠٤ في المائة	٢٤,٤٠ في المائة	١٩,٨٠ في المائة	١٠,٠٨ في المائة	٢٤,١٠ في المائة	٣٣,٣٠ في المائة	الصناعة التحويلية والصناعة

## المؤسسات

٢	٤-	٢-	٤-	٧-	٧	٤-	الإدارة ٢ (٥)
٥	٣	٢	٤	١	٦	٢	القيود على السلطة التنفيذية (٤)
٠	٠	٠	١	٠	٤	٠	التغير في القيود على السلطة التنفيذية (٤)
١٦٦	١٢٨	١٥٠	٦٩	١٨٥	٨٨	١٧٠	المرتبة في ممارسة أنشطة الأعمال (٢٠١٨)

## مقاييس عامة للاختلالات

-	١,٢٤-	-	٥,٤٠ في المائة	-٩,٠٥ في المائة	٥,٤٠ في المائة	-	نمو الإنتاجية (٥)
-	١,٠٨ في المائة	-	٥,٣٩ في المائة	٢١,٤٠ في المائة	٥,٦٠ في المائة	-	النمو ضمن القطاع (٥)
-	٢,٣٢ في المائة	-	٠,٠١ في المائة	٣,٣٩ في المائة	٠,٢٤ في المائة	-	النمو فيما بين القطاعات (٥)
-	١,٠١	-	١,٠٩	-	١,٠٩	١,٥٥	تدابير التثقت (دراسات البنك الدولي) (٥)
-	١٣,٧٠ في المائة	-	٨,٩٠ في المائة	-	٨,٩٠ في المائة	-	محاكاة مكاسب الناتج المحلي الإجمالي - قيود مالية (٢)

## مقاييس الاختلالات في سوق

### العمل

-	١٢,٧٠ في المائة	-	٣٠,٥٠ في المائة	-	٣٢,٨٠ في المائة	١٧,٦٠ في المائة	القيود: قوة عاملة غير متعلمة بما يكفي
٧ في المائة	٧ في المائة	-	١٣ في المائة	-	١٠ في المائة	-	تكلفة أجور الحكومة المركزية/الناتج المحلي الإجمالي (٢)
١٥,٢٠ في المائة	٢٢,٢٠ في المائة	٣٠,٨٩ في المائة	٢٥,٢٠ في المائة	٢٥,٧٠ في المائة	٢٤,٦٠ في المائة	٢٣,٦٠ في المائة	مشاركة المرأة في سوق العمل (٢)

## مقاييس الاختلالات في سوق رأس

### المال

-	٢٦,٥٠ في المائة	-	٣١,٧٠ في المائة	-	٢٦,٧٠ في المائة	٢٩ في المائة	القيود: الحصول على التمويل الاستثمار المباشر الأجنبي/الناتج المحلي الإجمالي (٥)
٥٥,٩	٨٤,٩	١٢٩,٤	٨١,٦	٣١٠,٤	١٦٨,٠٤	٤٩,٣	الترتيب في مجال الحصول على قروض (٤)
١٧٧	٩٠	١٥٩	١٠٥	١٨٦	١٠٥	١٧٣	الترتيب في مجال تسجيل الملكية (٤)
١٦٣	١١٩	٩٨	٨٦	-	٩٣	٨٩	القروض الداخلية/الناتج المحلي الإجمالي (ل)
٢٤,٣٠ في المائة	٢٨,٥٠ في المائة	٢٣,١٠ في المائة	٦٣,٣٠ في المائة	١٧,٢٠ في المائة	٨٥,٥٠ في المائة	٨,٨٠ في المائة	

## مقاييس الاختلالات في إنتاجية

### العوامل الإجمالية

-	٧٧,٦٠ في المائة	-	٣٠,٥٠ في المائة	-	٤٦,٧٠ في المائة	٦٧,٤٠ في المائة	القيود: عدم اليقين (عدم الاستقرار السياسي)
٩,٣٠ في المائة	٢٥٥ في المائة	-	٧٠,٢٠ في المائة	-	٨٥٨ في المائة	-	ارتفاع مؤشر عدم اليقين منذ عام ٢٠١٠ (٢)
-	٨٩ في المائة	-	٩٩ في المائة	-	٩١ في المائة	-	نمو الاستثمار المباشر الأجنبي المحاكى - قيود على السلطة التنفيذية (٢)
-	٥٣,٥٠ في المائة	-	٥٤,٦٠ في المائة	-	٢٩,٦٠ في المائة	٦٠,٦٠ في المائة	القيود: الفساد
-	١٥,٨٠ في المائة	-	٢٢,٢٠ في المائة	-	١٢,٦٠ في المائة	٦٥,٣٠ في المائة	القيود: إدارة لضرائب

القيد: حصول الشركات على التراخيص والتصاريح	١٢,٥٠ في المائة	-	١٥,٢٠ في المائة	٢,٧٠ في المائة	٣٤,٩٠ في المائة
حسارة الناتج المحلي الإجمالي بسبب الجريمة <sup>(٤)</sup>	١,٤٠ في المائة	-	٠,٥٠ في المائة	-	٣,٣٠ في المائة

ملاحظات: تمثل القيم المعروضة معدلات البلدان من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٣، ويمثل النمو معدلات النمو السنوية، إن لم يُذكر خلاف ذلك. وتمثل مكاسب الناتج المحلي الإجمالي المحاكاة عمليات محاكاة من النموذج الوارد في الفرع ٢ باستخدام بيانات الشركات مستمدة من دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات. وتشير إحصائيات القيود إلى نسبة الشركات التي تبلغ عن القيد باعتباره قيدًا رئيسيًا/شديدًا لِممارسة الأعمال. <sup>(١)</sup> مؤشر التنمية البشرية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ التغييرات من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٥. <sup>(٢)</sup> بيانات الإيرادات الضريبية/الناتج المحلي الإجمالي من البيانات الطولية عن الإيرادات العالمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، والتغيرات بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٤. <sup>(٣)</sup> البيانات من آخر فترة متاحة في بيانات منظمة العمل الدولية (٢٠١٣). <sup>(٤)</sup> البيانات مستمدة من مشروع الإصدار الرابع لسلسلة "الحوكمة" لعام ٢٠١٦، وتشير القيود التنفيذية إلى مؤشر XCONST، والتغيرات للتغيرات السنوية في المستويات (وليس بالنقط المئوية) من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧. <sup>(٥)</sup> بيانات الإنتاجية من منظمة العمل الدولية؛ التحليل إلى مكونات تم ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات بتابع الطريقة الواردة في التذييل. <sup>(٦)</sup> تم الحصول على التشتت في  $A_i$  على بتقدير الانحدارات الموصوفة في الفرع ٣ والواردة في الجدول ٢ باستخدام بيانات دراسة البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات من ٢٠٠٤ فصاعدًا. <sup>(٧)</sup> محاكاة مكاسب الناتج المحلي الإجمالي من رفع القيود المالية كما هو موضح في الفرع ٥-٣. <sup>(٨)</sup> بيانات تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي اعتبارًا من عام ٢٠١٥، يمتد من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣. <sup>(٩)</sup> بيانات من منظمة العمل الدولية من عام ٢٠١٥. <sup>(١٠)</sup> بآلاف دولارات الولايات المتحدة/السكان، وبيانات الاستثمار المباشر الأجنبي الصادرة عن الأونكتاد، والسكان من بيانات البنك الدولي. <sup>(١١)</sup> بيانات من مشروع ممارسة أنشطة الأعمال، ٢٠١٧. <sup>(١٢)</sup> القروض المحلية للقطاع الخاص من بيانات داتا ماركت (سوق البيانات) من آخر فترة متاحة (٢٠١٥). <sup>(١٣)</sup> التغير النسبي في مؤشر أخبار عدم اليقين منذ عام ٢٠١٠ (انظر الشكل ٢٧). <sup>(١٤)</sup> محاكاة الزيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي في ظل اعتماد قيود قوية (أقوى) على السلطة التنفيذية، كما هو موضح في الجدول ١٢، الخانة ١. <sup>(١٥)</sup> خسائر الناتج المحلي الإجمالي من الجريمة والنهب كما هو موضح في الفرع ٦-٦.

وعادة ما تشير الشركات بدرجة أقل لقيود سوق العمل أو لوائحها التنظيمية مقارنة بالقيود التي تواجهها الشركات في الحصول على القروض أو التمويل. فحوالي ٣١ في المائة من الشركات في المغرب، و٢٦ في المائة من الشركات في تونس تشير إلى أن التمويل قيد رئيسي أو شديد. غير أن هذه المشكلة تبدو سائدة في مختلف أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وتتماشى هذه الملاحظة أيضا بدرجة كبيرة مع الانخفاض الشديد في درجات البلدان في المنطقة دون الإقليمية في بُعد "الحصول على قروض" الوارد في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي. وبالمثل، فإن التخلف في مجال الأسهم أو أسواق الأسهم غير المتطورة يعني أن أسواق رؤوس الأموال لا تزال تؤدي دورا صغيرا في تخصيص رأس المال عبر القطاعات الاقتصادية. وهناك ارتباط وثيق بين الإبلاغ عن التمويل باعتباره قيودا وبين انخفاض الإنتاجية على مستوى الشركة. وعلى سبيل المثال، فعمليات المحاكاة التي أُجريت لأغراض التقرير تشير إلى أن تخفيف قيود رأس المال يمكن أن يعزز الناتج بين ٩ و ٢٢ نقطة مئوية عن طريق زيادة كبيرة في إنتاجية العمالة ورأس المال الوافد.

ويعد توفير بيئة مستقرة للشركات تستند إلى قواعد شرطا أساسيا للتخصيص الأمثل لرأس المال. وتتأثر قدرة الأسواق على توفير فرص الحصول على رأس المال كثيرا بقدرة الدولة على توفير الحماية الفعالة لحقوق الملكية، وجود سلطة قضائية وقوانين إفلاس ملائمة. وتشير النتائج الواردة في التقرير إلى أنه من المفروض أن يتخذب مثل هذه البيئة الشركات الأجنبية، وهو ما سيعزز المنافسة ويحسن تخصيص الموارد أكثر، ما يؤدي إلى زيادة في نمو الإنتاجية.

وبدل أن يدعم القطاع العام نمو القطاع الخاص فهو يُعتبر عقبة رئيسية أمام ذلك من خلال السماح ببروز بيروقراطية مفرطة. وبالفعل فقد تم في هذا التقرير تسليط الضوء على هذين البعدين في الدراسات الاستقصائية للمؤسسات، وهما عدم كفاءة الإدارة والفساد، المرتبطان إيجابًا ويشكلان فارقا كبيرا مع الاقتصاد الصيني الذي ينمو بسرعة مثلا. وتشير الشركات إلى أن الفساد وعدم كفاءة الإدارة قيودان كبيران في شمال أفريقيا، لا سيما في السودان، ولكنهما شائعتان جدا أيضا في مصر والمغرب. ومع ذلك، عندما تم استخدام الترتيب الوارد في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لأغراض هذا التقرير،

كان المغرب قد تحسّن تحسنا كبيرا في أدائه كما أن تونس قطعت خطوات واسعة في هذا الصدد. أما مصر، وليبيا، وموريتانيا، والسودان فاحتلت مرتبة متدنية جدا. وهذا النمط يتفق بشكل عام مع قياس مباشرٍ للقدرة المالية، وحصّة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة مرتفعة نسبيا في المغرب، وتونس، ولكنها منخفضة في البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية (باستثناء الجزائر بسبب مواردها الغنية). وثمة عاملان يؤثران على كفاءة الإدارة، ألا وهما اختيار الموظفين وترقيتهم والتمويل المتاح لدفع رواتبهم. والاختلافات الكبيرة في هذه العوامل واضحة للعيان في جميع أنحاء شمال أفريقيا. ووفقا لصندوق النقد الدولي، فإن أجور القطاع العام تستهلك مقدارا ضخما من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب وذلك بنسبة ١٣ في المائة.

وتكمن المشكلة الأساسية في بلدان شمال أفريقيا في اختلالات الأسواق الناجمة عن العنف والاضطرابات السياسية التي طال أمدها. وتشير الدراسات الاستقصائية للمؤسسات التي أجريت في عام ٢٠١٣ إلى أن هذه المسألة كانت بالغة الأهمية وأن الاقتصادات المتضررة في ذلك الوقت في العيّنة، وهي تونس، ومصر، دفعت ثمنا كبيرا بسبب عدم اليقين. ومع ذلك، فقد جاء في هذا التقرير أن مشكلة عدم اليقين السياسي تتجاوز ما يبدو للعيان من اضطراب وعنف. وقد أدى عدم وجود قيود على الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية، نتيجة لعدم وجود هيئة تشريعية قوية وقضاء مستقل إلى زيادة كبيرة في عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم في التقلبات المتوقعة. وفي هذا الصدد، تحسنت حالة تونس كثيرا، بينما حققت الجزائر والمغرب تحسنا طفيفا. وفي مصر، على الرغم من التغيرات السياسية الكبيرة، لم يتم تشديد القيود، أما في ليبيا، وموريتانيا، والسودان فالقيود تكاد تكون معدومة. وتشير النتائج الواردة في هذا التقرير إلى أن هذا الأمر ينطوي على تكاليف اقتصادية حقيقية وكبيرة من حيث قدرة هذه البلدان على اجتذاب رأس المال الأجنبي، بما أن المستثمرين على ما يبدو على دراية بالمخاطر التي ينطوي عليها غياب القيود على تصرفات الحكومة.

ويشير التقرير إلى أن أهم اختلال في اقتصادات شمال أفريقيا ناجم عن الشركات المرتبطة سياسيا والمملوكة للقطاع العام. ويصعب الحصول على بيانات جيدة عن ذلك، ولكن البحوث الأكاديمية الأخيرة الواردة في العديد من دراسات الحالات الفردية تشير إلى أن المنافع الاقتصادية المكتسبة من الارتباطات السياسية كبيرة في المنطقة دون الإقليمية. وهذا يعني أن الشركات غير المرتبطة سياسيا لا يمكنها المنافسة أو لا يمكنها في حالات كثيرة حتى دخول السوق. وهذا ما يضر بالابتكار والدينامية، وفي نهاية المطاف، بقدرة هذه الاقتصادات على التصدير. وفي مصر، تخضع حصّة كبيرة من الاقتصاد للسيطرة المباشرة للحكومة، وهو ما يعقّد تدفق المواهب ورؤوس الأموال نحو شركات جديدة أكثر إنتاجية. وبالمثل، ففي الجزائر يهيمن القطاع العام على الاقتصاد، حيث تمتلك الحكومة العديد من الشركات الكبيرة والمصارف العامة. وفي تونس، تتحكم الحكومة فعلا في سوق القروض، من خلال الملكية المباشرة للمصارف الرئيسية الثلاثة وحيازة أقلية الأسهم في تسعة مصارف أصغر. ويؤدي ذلك إلى اختلالات، بما أن القطاع المصرفي يدعم مؤسسات القطاع العام الخاسرة، ويمنح القروض بشروط غير تجارية، أو يقدم قروضا على أساس الارتباطات السياسية، وهو ما يؤدي إلى تخصيص لرأس المال بطريقة لا تتسم بالكفاءة أصلا.

## ٢-٦ الآثار المترتبة عن السياسات العامة

أهم استنتاج شامل في مجال السياسة العامة من منظور سوء تخصيص الموارد هو أن هناك تكاليف خفية كبيرة للموارد التي تتدفق على الشركات ذات الارتباطات السياسية. وتكاليف سوء تخصيص الموارد ليست تكلفة الموارد ذاتها، بل هي ما تستطيع شركة أكثر إنتاجية أن تحققه بهذه الموارد. فعلى سبيل المثال، إذا مُنح قرض بمليون دولار لشركة لأسباب سياسية،

فإن تكلفة هذا التخصيص هو ما يمكن أن تكون أكثر الشركات إنتاجية في الاقتصاد قد أنتجته بذلك المبلغ. ومن المفروض أن تحفز هذه الفكرة البسيطة سياسة الحكومة في شمال أفريقيا وتوجهها. وفي الفرع التالي ترد ثلاثة مجالات ذات أولوية لتحسين كفاءة التخصيص على المدى الطويل.

### ٦-٢-١ إصلاح سوق العمل: المرونة والأمن

عادة ما يتم الدفاع عن مرونة سوق العمل في كثير من الأحيان كشرط لتحسين نتائج سوق العمل. فتخفيف القيود التي تواجهها الشركات لتكثيف العمالة أمر مهم، غير أنه ينبغي القيام بذلك عن طريق زيادة الأمان للعمال بشكل متواز. وتفتقر معظم بلدان شمال أفريقيا إلى نظام تأمين من البطالة يحمي بما فيه الكفاية. ويعد التدوير المفرط للعمالة جانبا رئيسيا من جوانب التحول الهيكلي، لذلك فإن حماية العمال أمر مهم لتفادي الهشاشة والإسهام في قوة العمال التفاوضية. وينبغي أن يكون إلغاء القيود التنظيمية في سوق العمل مصحوبا بوضع نظم حماية اجتماعية سليمة.

### ٦-٢-٢ تعزيز القيود على السلطة التنفيذية

تعزيز القيود على السلطة التنفيذية شرط مسبق لإرساء شكل من أشكال الفصل بين السلطات. ويتحقق الفصل بين السلطات إذا لم يكن لسلطة واحدة (التنفيذية عادة) السيطرة وحدها على عملية وضع السياسات. وينطوي ذلك على توزيع السلطة بين العديد من الهيئات، بعمليات تشاورية شفافة وأدوار وصلاحيات محددة. وخصر التحكم المفرط في عمليات وضع السياسات في كيان واحد يمكن أن يؤدي إلى قلاقل سياسية كبيرة، خاصة إذا كان هناك افتقار للشفافية والتواصل. وهذا واضح أكثر في بعض بلدان شمال أفريقيا. فتونس، على سبيل المثال، شهدت تغييرا جذريا في هذا الصدد بسبب التغيير في نظامها السياسي. وقد تمكنت من تشديد القيود على السلطة التنفيذية إلى مستوى قريب جدا من مستوى يمكن أن يُتوقع فيه حدوث تدفقات كبيرة لرأس المال الأجنبي. ومع ذلك، يمكن أيضا تعزيز القيود دون إجراء إصلاح كامل للنظام السياسي. وعلى سبيل المثال، فإن المصارف المركزية في معظم اقتصادات شمال أفريقيا تتمتع بقدر من الاستقلال، ومن ثم فإن السلطة التنفيذية تواجه قيودا على التدخل في السياسة النقدية. فالجزائر والمغرب، بصفة خاصة، نجحتا في تعزيز القيود على السلطة التنفيذية من دون تغيير طريقة توظيف الإطارات.

### ٦-٢-٢-١ تعزيز القدرات القضائية

هناك خطوة رئيسية لوضع قيود على السلطة التنفيذية تكمن في تعزيز استقلالية السلطة القضائية. ويمكن لإدخال تحسينات على النظام القانوني أن يدعم تطور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، لأنه يمكن أن يساعد على الحد من المخاطر القطرية المتصورة. والتحول نحو نظام يؤيد سيادة القانون تأييدا كاملا، ويُنظر إليه على أنه كذلك، يمكن أن يكون بطيئا: فرصيد السمعة يحتاج بناؤه بشكل مطرد على مر الزمن. وتشير بيانات مشروع العدالة العالمية من ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إلى العديد من نقاط الضعف ويمكنها أن توفر دليلا للإصلاحات المؤسسية. ففي المغرب، على سبيل المثال، كان للحكومة تأثير كبير في عملية العدالة الجنائية. وفي تونس هناك ضعف نسبي يكمن في الفساد في نظام العدالة المدنية. أما مصر فهي في حاجة ماسة إلى الإصلاح فيما يتعلق بقدرة النظام القضائي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لإنشاء وحدات خاصة تتمتع باستقلالية قوية أن يعود بفوائد. فإنشاء جهاز لمراقبة الفساد وتمكينه، يمكنه إطلاق تحقيقات مستقلة، على سبيل المثال، قد يكون التزاما واضحا لتقليص السلطة التقديرية المفرطة للسلطة التنفيذية، ومن ثم، يمكن أن تكون له آثار إيجابية مماثلة للآثار الناجمة عن تغييرات أوسع في النظام.

## ٦-٢-٢-٢ وضع ضوابط وموازنين في النظم المحلية والوطنية

ثمة خيار آخر هو استخدام الضوابط والموازنين الموضوعية في مختلف مستويات الحكومة المحلية والوطنية. ويبحث أفييس وفرّاز (٢٠١٨)، على سبيل المثال، إلى أي مدى يمكن لعمليات التدقيق التي تقوم بها الحكومة في الموارد العامة أن تحد من الفساد من خلال تعزيز المساءلة السياسية والقضائية. وقد قاما بهذا في سياق برنامج مكافحة الفساد في البرازيل يدقّق في حسابات البلديات عشوائيا بشأن استخدامهما الأموال الاتحادية ووجدوا أنه كانت لذلك تأثيرات كبيرة. وأطلقت الصين مبادرات عديدة تقوم بتجريبها مع المؤسسات على الصعيد المحلي، بما في ذلك حرية الصحافة، بهدف مساءلة موظفي الإدارة المحليين. ويمكن لحلقات عدم الاستقرار في شمال أفريقيا أن تمنح الحكومات في المنطقة دون الإقليمية دافعا قويا لضمان الاستقرار، وذلك باللجوء إلى ملاحقة المجتمع المدني والقمع. بيد أن البحوث تشير بقوة إلى أن أكثر السبل فعالية لضمان الاستقرار على المدى الطويل تكمن في السماح للإعراب عن المظالم السياسية في إطار مؤسسات الدولة. ويمكن للمستوى المحلي أن يكون المكان المثالي لاختبار هذا الأمر. وعلى سبيل المثال، يبين فيتزير وكيبورز (٢٠١٨) أنه في نيجيريا، عندما يجري التعيين في الحكومات المحلية بطريقة متحيزة عرقيا يتزايد ربط صدمات الإيرادات العامة، مثل التقلبات في أسعار النفط، بعدم الاستقرار والعنف السياسي؛ وتصبح هذه العلاقة أضعف في ظل الحكومات المنتخبة محليا. وفي الصين، يرى مارتيماز-برافو وآخرون (٢٠١٤) أن إجراء انتخابات محلية في القرى زاد من نفقات المنافع العامة الممولة من القرويين، الأمر الذي أدى بدوره إلى انخفاض معتدل في عدم المساواة في الدخل، ومن المرجح أنه قلل من الفساد.

## ٦-٢-٣ تعزيز فعالية قدرات الدولة

يتسم بناء قدرات الدولة بأهمية بالغة لدعم قوى السوق لتخصيص الموارد بكفاءة. وثمة لبنة أساسية لتعزيز قدرة الدولة تكمن في مكافحة الفساد وزيادة كفاءة السلطات العامة.

## ٦-٣-٢-١ تحسين التحفيز واختيار الموظفين

بالنظر إلى التمويل الجيد نسبيا للإدارات في شمال أفريقيا، فإن الاستنتاج الذي توصل إليه هذا التقرير هو أنه يجب تحسين الحوافز وكيفية اختيار الموظفين. والبيانات المقدمة في شبكة البيانات مثيرة للاهتمام بشكل خاص بالنسبة للمغرب في هذا الصدد. فمن ناحية، تعد تكلفة الأجر الحكومية مرتفعة جدا مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، ويحتل مرتبة مرتفعة نسبيا في ترتيب مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال (٦٩ مقابل ١٦٦ للجزائر). بيد أن الشركات، من ناحية أخرى، تبغ عن الفساد وإدارة الضرائب باعتبارهما قيدين كبيرين. وبناء على ذلك، يعد هذا أحد المجالات التي يمكن إدخال تحسينات كبيرة عليها. وهذا أمر واضح جدا أيضا في مصر، التي احتلت المرتبة ١٢٨ في دراسة استقصائية عن ممارسة أنشطة الأعمال، أما بالنسبة لليبيا، وموريتانيا، والسودان حيث تبغ الشركات المحلية عن عبء كبير من الفساد، وتحتل البلدان مراتب متدنية جدا في الدراسة.

وبالنسبة للبلدان التي تمّول إدارتها بشكل جيد، ولكن أداءها متخلف، فإن التوظيف والترقية في الإدارة يؤديان دورا هاما. وعلى المدى الطويل، من الخطأ استخدام التوظيف والترقية لممارسة المحاباة والمحسوبية بغض النظر عن الكفاءة. وتؤدي هذه الممارسة إلى جهاز إداري متضخم وعدم الفعالية، وهو ما يلحق ضررا بالقطاع العام من خلال تقويض تحصيل الضرائب، وإدارة التراخيص وتنظيم القروض والترخيص للشركات ومنح حقوق الملكية والدفاع عنها. وفي معظم البلدان الواردة في هذا التقرير، لا توجد شفافية في التعيين في المناصب الحكومية العليا. ومن ثم فإن إصلاح الخدمة المدنية وسيلة



هاما لتعزيز القطاع العام ليقوم بدوره، وتكملة القطاع الخاص وتطويره. ومن الأبعاد الهامة التي يمكن أن تتخذها هذه الإصلاحات نذكر تعزيز عملية التوظيف على أساس الجدارة، بعيدا عن التأثير السياسي، وزيادة معايير التوظيف عموما، والشفافية في عمليات التوظيف، وتعزيز الآفاق الوظيفية، وذلك بزيادة الصلة بين الأداء والترقيات على سبيل المثال.

### ٦-٢-٣-٢ معالجة تضارب المصالح

من أجل مكافحة الاختلالات في الإدارة لا بد أيضا من مكافحة حالات تضارب المصالح التي قد تكون مصدرا للفساد. ويعرّف تضارب المصالح بأنه أي حالة تنشأ بحيث تتيح الفرصة لمسؤول ما بالتأثير في عملية صنع القرار لخدمة مصلحته الشخصية من خلال أفراد ومسؤولين مؤثرين في الخدمة المدنية أو الوظائف العامة. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك حالة الفساد في المشتريات العامة، حيث يمكن تحويل العقود الحكومية المبرمة مع شركات القطاع الخاص لاستفيد منها الشركات التي يملكها أو يتحكم فيها الأقارب أو أسر الموظفين العموميين. وتقتضي معالجة الأمر تشريعات خاصة تمنع هذا السلوك وتجرمه، لأنه يُعتبر شكلا من أشكال الفساد. ومن المهم أيضا اعتماد مدونات لقواعد سلوك يجب على موظفي الخدمة العامة الالتزام بها. ووفقا لمنظمة الشفافية الدولية، لا يوجد تشريع شامل يمنع تضارب المصالح فيما يتعلق ب كبار المسؤولين في المناصب العامة في معظم البلدان الواردة في هذا التقرير. وتنص المادة ٣٦ من الدستور المغربي لعام ٢٠١١ على أنه "يعاقب القانون على المخالفات المتعلقة بمجالات تنازع المصالح...". وقد صادق البلد مؤخرا فقط على قانون (في ٢٠١٥) يحدد هذه الانتهاكات. أما تونس، من ناحية أخرى، فرغم أنها تتقدم على بعض جهات مكافحة الفساد، إلا أنها شهدت انتكاسة باعتماد قانون المصالحة المثير للجدل. وعلى الرغم من معارضة الناس القوية، فإن القانون يمنح العفو للموظفين العموميين المفسدين الذين كان يعملون قبل عام ٢٠١١. غير أنه، بالاستناد إلى شبكة البيانات، تواجه مصر، وليبيا، وموريتانيا والسودان تحديات أشد بكثير في هذا المجال.

### ٦-٣-٣ تعزيز الشفافية وتقوية المجتمع المدني

يمكن لزيادة الشفافية في عمليات اتخاذ القرار ضمن إدارة ما أن يعزز المجتمع المدني. فاعتماد قوانين حرية المعلومات يمكن أن يؤدي إلى تحسين قدرة المجتمع المدني ووسائل الإعلام في الحصول على البيانات العامة والطعن في القرارات. وتكمن الجوانب الرئيسية للتخصيص الأمثل للموارد في عملية الميزانية والمناقصات والمشتريات والعقود المبرمة مع شركات القطاع الخاص والاستثمار. ويمكن لزيادة المساءلة واحتمال التعرض للتبليغ عن ممارسات الفساد أن يحد من مدى التعسف في استعمال السلطة التقديرية التي يمارسها موظفو الإدارة والمسؤولون المحليون. ويمكن لاعتماد المرافق الحكومية الإلكترونية، من خلال تيسير التفاعل بين المواطنين والشركات، والحكومة، أن يحد من أعباء البيروقراطية ويزيد من تقييد السلطة التقديرية لموظفي الخدمة المدنية. ويمكن للتحسن في قدرات جمع البيانات التي قد تتيحها الحكومة الإلكترونية أن تكمل أكثر التحسن في القدرات الإحصائية، الأمر الذي يزيد من قدرة الإدارة على اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى أدلة. وتبين البحوث أيضا أن هذه العملية يمكن أن توفر للحكومة المركزية موارد كبيرة. ويدرس بانيرجي ودوفلو وإمبرت وماثيو وباندي (٢٠١٦)، على سبيل المثال، اعتماد سجل إلكتروني وصرف الأموال العامة في الهند، الأمر الذي خفف من عبء الإدارة المحلية، ووجدوا أن المخطط قلل من الحاجة إلى الموارد بنسبة كبيرة بلغت ١٧ في المائة من النفقات.

تتيح تكنولوجيا المعلومات الحديثة مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل أدوات جديدة تسمح بتقديم خدمات عامة وسياسات عامة بطريقة ذات كفاءة للشركات

وترد أدناه توصيات عملية يمكن أن تُستخدم في إطارها تكنولوجيا المعلومات الجديدة:

• بالنسبة لعملية وضع السياسة العامة:

○ جعل العملية أكثر شمولاً لمنع سيطرة المصالح الضيقة على السياسات العامة:

▪ نشر القوانين بصورة منتظمة قبل إحالتها إلى البرلمان؛

▪ إجراء مشاورات عامة منتظمة مع ممثلي المجتمع المدني (خبراء وباحثون ورابطات أعمال تجارية، إلخ).

○ وضع أي معلومات أستخدمت في تصميم السياسات في متناول الجمهور، ونشر المعلومات عن الأهداف المتوخاة والتكاليف والفئة المستهدفة وتقدير النتائج المتوقعة للسياسات؛

○ نشر أي معلومات عن المساعدة والامتيازات الممنوحة للشركات، لا سيما الشركات الكبيرة.

• بالنسبة لتنفيذ السياسة العامة:

○ استخدام تكنولوجيا المعلومات لتقديم الخدمات العامة ووضع السياسات في متناول الشركات بكفاءة؛

○ توفير المعلومات على شبكة الإنترنت عن السياسات القائمة الموضوعية لمساعدة الشركات:

▪ توفير أداة تفاعلية حيث يمكن لأي شركة أن تحصل على المعلومات بشأن السياسات ذات الصلة وفقاً لخصائصها؛

▪ الترويج للبيانات المفتوحة حتى تتمكن أي شركة من الحصول على معلومات أكيدة لمقارنة نفسها بنظيراتها.

○ منح الشركات القدرة على "تحدي" الموظفين للاعتراض على أي قرار:

▪ على سبيل المثال، وضع منصة خاصة حيث يمكن للشركة أن تعترض وحيث يجب على الموظف تبرير قراره؛

▪ إنشاء هيئة خاصة تعمل بمثابة أمين المظالم.

## ٦-٢-٣-٤ إنشاء مؤسسات قوية واعتماد سياسة صناعية فعالة

ليس من الفعالية استخدام قدرة الدولة المعززة لتقديم منافع مستهدفة لعدد قليل من الصناعات أو حتى لشركات محددة حتى وإن كان التاريخ يقدم بعض الأدلة على أن هذه السياسة الصناعية يمكن أن تكون فعالة. والسبب وراء ذلك هو أنه غالباً ما يصعب تغيير السياسات الصناعية بمجرد أن تكون نافذة (انظر بويرا ومول وشين، ٢٠١٣). وهذا القصور الذاتي يمكن أن يسفر عن قصد عن سياسات تكون لها آثار سلبية كبيرة على المدى الطويل على مجمل الإنتاج والإنتاجية. فالاحتكاكات المالية، على سبيل المثال، تُبرر منح قروض مدعومة لأصحاب المشاريع الإنتاجية لتخفيف قيود الائتمان التي تواجههم. وعلى المدى القصير، يكون لهذه الإعانات الأثر المقصود وتزيد مجمل الإنتاج والإنتاجية. غير أنها على المدى الطويل تدعم أصحاب مشاريع كانوا في السابق منتجين، ولكنهم الآن أقل إنتاجية، بينما تعيق دخول أفراد منتجين جدد، وبذلك ينخفض إجمالي الناتج والإنتاجية. ومن ثم فإن السياسات الصناعية تؤدي إلى اختلالات غير اعتيادية تؤثر بصورة غير متناسبة على المنشآت الإنتاجية تؤدي إلى معجزات نمو مؤقتة تنتهي بالإخفاق. ولذلك، بدلا من "بمجرد" اعتماد سياسة صناعية فعالة، ينبغي أن ينصب تركيز السياسة على إقامة مؤسسات سليمة مزودة بإدارة فعالة وحماية قوية لحقوق الملكية، وقواعد تنظيمية مواتية وتوافر ما يكفي من الهياكل الأساسية العامة لدعم المبادرات الخاصة.

## ٦-٢-٤ تخفيف قيود الائتمان

يسلط التقرير الضوء على دور الحصول على التمويل في تطوير القطاع الخاص والمكاسب الكبيرة التي قد تتحقق إذا ما تدفق رأس المال إلى الشركات الأكثر إنتاجية.

## ٦-٢-٤-١ منح الأولوية لضمان حقوق الملكية

تتفق مؤلفات الاقتصاد السياسي على دور تأمين حقوق الملكية كشرط مسبق لإزالة القيود المالية عن الشركات. وحقوق الملكية تؤثر على مصداقية الأسواق بصورة مباشرة وتحسن إرادة التمويل الذاتي لدى الشركات. وقد وضعت الدراسات الاستقصائية لممارسة أنشطة الأعمال (حوالي متوسط العالم) موريتانيا، والمغرب، والسودان، وتونس كلها في مرتبة متماثلة في هذا البعد. أما مصر والجزائر وليبيا فإنها أسوأ بكثير وفي حاجة إلى تعزيز سجلات حقوق الملكية على وجه السرعة. ويمكن لدعم حقوق الدائنين وتبسيط إجراءات الإفلاس أن يساعد على تطوير الأسواق المالية ومباشرة الأعمال الحرة.

## ٦-٢-٤-٢ توسيع فرص الحصول على رأس المال

وفقا للدراسة الاستقصائية لممارسة أنشطة الأعمال، تنضم مؤسسات الائتمان في شمال أفريقيا بتخلف كبير. وسيؤدي تحسين هذه المؤسسات إلى تحسين سبل حصول الشركات على التمويل، وهو ما تنظر إليه تلك الشركات في جميع أنحاء المنطقة كأحد القيود الرئيسية. ويمكن توسيع نطاق حصول الشركات على رأس المال أكثر من خلال تعميق الأسواق المالية. وفي الوقت الحالي، تنضم أسواق الأوراق المالية في المنطقة دون الإقليمية بتطور ضعيف، وهو ما يعني أن الأسهم ليست متاحة على نطاق واسع بوصفها مصدرا لرأس المال. وفي الجزائر يعد الوصول إلى مصادر التمويل البديلة، مثل رأس المال المجازف أقل بكثير مقارنة بمثيلاتها من البلدان الأخرى. ويعد إجراء إصلاحات لتعزيز تطوير الأسواق المالية أمرا مهما لزيادة فرص حصول شركات القطاع الخاص على التمويل من خلال أدوات التمويل المختلفة (الديون مقابل الأسهم).

وعلى الجانب المؤسسي، يمكن لتعزيز قوانين المنافسة، وقوانين الإفلاس ونظم الإعسار أن يحدّ من الممارسات غير التنافسية، ويزيد من تحسين سبل الحصول على التمويل للقطاع الخاص.

### ٦-٢-٤-٣ الحد من أثر القطاع العام في أسواق الائتمان

فيما يتعلق بالائتمان المصرفي، يخضع معظم القطاع المصرفي، في تونس كما في الجزائر، لسيطرة الحكومة فعلا، وهو أمر يرتبط باختلالات كبيرة بما أن المصارف الخاضعة لسيطرة الحكومة لا تتقيد تقيدا صارما بالاعتبارات التجارية عند منح القروض، وهو ما أدى إلى حصول مؤسسات غير كفؤة مملوكة للدولة على تمويل أو إلى منح القروض بناء على الارتباطات السياسية. وبالمثل، في مصر، يُزيج اقتراض القطاع العام للإقراض للقطاع الخاص، في حين أن انخفاض انتشار المصارف يُحد من تعبئة الودائع المصرفية. وقد يعزز وضع هيكل أساسي لدعم المعاملات غير النقدية والمدفوعات الإلكترونية المزيد من الإدماج المالي ويمكن أن يعزز أسواق رأس المال. ويمكن لخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص اجتذاب رأس مال (خارجي) وتوسيع الأسواق المالية وتشجيع المنافسة. ويجب أن يتسق مدى الخصخصة مع المصالح الاستراتيجية الشاملة وأن تهدف في المقام الأول إلى الحد من القوة السوقية، وتدعم الممارسات التنافسية للحد من أثر القطاع العام في المجالات الاقتصادية التي ينبغي أن تقودها مبادرات القطاع الخاص، مثل السياحة وغير ذلك من الصناعات الخدمية.

### ٦-٢-٤-٤ الحد من العراقيل في وجه الاستثمار المباشر الأجنبي

يمكن زيادة فرص الحصول على رأس المال بتقديم التسهيلات الفعالة للاستثمار المباشر الأجنبي ودعمه. وفي الوقت الراهن، يواجه الاستثمار المباشر الأجنبي تثبيطا من الأنظمة في بعض البلدان، مثل قاعدة ٥١/٤٩ في الجزائر، التي يجب بمقتضاها أن يملك الجزائريون ٥١ في المائة من الاستثمارات الجديدة في البلد. ويحد ذلك من الاستثمارات الأجنبية، ومباشرة الأعمال ويؤدي إلى عدم تحقيق مكاسب كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا. ومن أجل اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، بدلا من اختيار الحوافز النقدية المباشرة، التي ثبت أنها غير فعالة وتنجر عنها أعباء مالية كبيرة، ينبغي التشديد على إيجاد بيئة تنظيمية ومناخ أعمال أوسع يفضيان إلى جلب المستثمرين من الخارج. ومن السمات الهامة هنا هي ضمان ألا يخشى المستثمرون على أصولهم من خلال الإنفاذ الفعال لقواعد حقوق الملكية والتقييد بسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة والشفافية في الإجراءات القضائية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تحظى تدفقات رأس المال بالدعم وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية. ويمكن لنظام المسارين في الهند من خلال مبادرة "اصنع في الهند" أن يشكل مثالا جيدا، وهو يمنح فعلا الموافقة التلقائية للاستثمار في عدد من القطاعات. ووفقا لصندوق النقد الدولي، يواجه المستثمرون في تونس قيودا في القطاعات التي تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من الاقتصاد. وهذه الشروط المتعلقة بالترخيص والمزايا المالية، والقيود على الاستثمار تحمي فعلا الشركات ذات الأفضلية من المنافسة وتثبط دخول شركات جديدة، وهو ما يحد من نمو الإنتاجية ويحدث اختلالا في التخصيص الفعال لرأس المال بين الشركات.

### ٦-٣ خاتمة

لقد جاء في هذا التقرير أن بطء نمو الإنتاجية والتحول الهيكلي في شمال أفريقيا يعود في جزء منه إلى الاختلالات التي تؤدي إلى سوء تخصيص عوامل الإنتاج في الاقتصاد. وذهب التقرير إلى أن وجود مؤسسات أكثر فعالية يمكن أن يقلل

من أوجه القصور في الأسواق والاختلالات الناجمة عن السياسات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، حدد التقرير مجالات إصلاح للحد من الاختلالات وتحسين كفاءة تخصيص الموارد.

وقد اعتمد هذا التقرير إلى حد كبير على المنشورات الدولية، مثل تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي ودراساته الاستقصائية للمؤسسات من أجل فهم دور الدولة في التحول الهيكلي في شمال أفريقيا. وسيكون توفير المزيد من البيانات الجزئية، على سبيل المثال، من قبيل دراسات البنك الدولي الاستقصائية للمؤسسات، على المستويات الوطنية، مفيدا جدا لتكوين فكرة أفضل عن المعوقات التي تواجه الشركات وكيف يمكن تحسين تخصيص وسائل الإنتاج في شمال أفريقيا. وبناء على ذلك، فإن تقديم بيانات الاقتصاد الجزئي على مستوى الشركات سيمكّن الحكومات من فهم القيود وتطوير قدرة الدولة المناسبة لدعم القطاع الخاص.

## تذييل

### النمو ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات

يشمل هذا الفرع وصفا للتقنيات المستخدمة في تحليل نمو إنتاجية العمالة إلى مكونات ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات. والهدف من ذلك هو إيجاد إحصاءات ذات قيمة نسبية يمكن مقارنتها في المتوسط على نطاق البلدان، كما تم في الفرع ١ (المقدمة) من التقرير. والأهم من ذلك هو أن فكرة تحليل نمو الإنتاجية إلى مكونات فيما بين القطاعات (التغيرات في الإنتاجية الناجمة عن تدفقات العمالة عبر القطاعات) وضمن القطاعات نفسها (التغيرات في الإنتاجية الناجمة عن الزيادات في إنتاجية قطاعات بعينها) ليست جديدة. وبالفعل، فقد أجرى ماكميلان ورودريك وفردوثكو-غالو (٢٠١٤) تحليلا مستفيضا لأهمية تدفقات العمالة في القطاعات الأكثر إنتاجية نسبيا للنمو الاقتصادي للاقتصادات في أمريكا اللاتينية وآسيا. وكنوع من التحفيز، تم وصف منهجيتهم بإيجاز لبيان كيفية اختلافها مع المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة.

### الإطار المفاهيمي

ليكن  $\bar{Y}_t = Y_t/L_t$  إنتاجية العمالة على نطاق الاقتصاد في الفترة  $t$  و  $\mathcal{L}$  مجموعة القطاعات في الاقتصاد. وليكن، أيضا،  $y_{it} = Y_{it}/L_{it}$  وإنتاجية العمالة في القطاع  $i$  وحصصة العمالة في الفترة  $t$ . ثم يجلل ماكميلان ورودريك وفردوثكو-غالو (٢٠١٤) تغيرات إنتاجية العمالة في الاقتصاد من  $t-k$  إلى  $t$  على النحو التالي:

$$\Delta \bar{Y}_t = \sum_{i \in \mathcal{L}} \theta_{it-k} \Delta y_{it} + \sum_{i \in \mathcal{L}} y_{it} \Delta \theta_{it}$$

حيث يمثل  $\Delta$  التغيرات من  $t-k$  إلى  $t$ . وقد أُسْتُخدمت هذه المنهجية، بشكل بديهي، لتحليل إنتاجية العمالة على نطاق الاقتصاد ككل إلى (أ) مكاسب في إنتاجية قطاعات محددة مرجحة بحصة عمالة القطاع في فترة الأساس  $t-k$  (k) - المكون ضمن القطاع نفسه - و'ب' تغيرات في حصة عمالة القطاع مرجحة بإنتاجيتها عند  $t$  - المكون فيما بين القطاعات.

وينطوي هذا التحليل العملي على عيب: فهو يجري على مستويات ويعقد المقارنات والمقادير المتوسطة بين البلدان في قيم نسبية، كما هي الحال في معدلات النمو. ولتحليل معدلات نمو الإنتاجية إلى مكونات، يمكننا إعادة كتابة إنتاجية العمالة على نطاق الاقتصاد باعتباره المتوسط المرجح للإنتاجية في قطاعات بعينها، حيث:

$$Y_t = \sum_{i \in \mathcal{L}} \theta_{it} y_{it}$$

ومنه، يمكن كتابة التغيرات من  $t-k$  إلى  $t$  على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \sum_{i \in \mathcal{L}} (\theta_{it} y_{it} - \theta_{it-k} y_{it-k})$$

ومعدلات النمو على النحو التالي:

$$(2) \quad \frac{\Delta Y_t}{Y_t} = \sum_{i \in \mathcal{L}} (\theta_{it} \frac{y_{it}}{Y_{t-k}} - \theta_{it-k} \frac{y_{it-k}}{Y_{t-k}})$$

في المعادلة (٢) يمكن أن نرى كيف أن لتحليل المعادلة صلات مع تحليل المعادلة (أ). ويمكن لنمو الإنتاجية أن يأتي من مصدرين: '١' تدفقات العمالة في القطاعات الأكثر إنتاجية نسبياً (1)  $\frac{y_{it-k}}{Y_{t-k}} \geq 1$  and  $\theta_{it} - \theta_{it-k} \geq 0$  و/أو '٢' زيادات في إنتاجية قطاعات بعينها  $\frac{y_{it}}{Y_{t-k}} > \frac{y_{it-k}}{Y_{t-k}}$ . وميزة المنهجية المستخدمة في المعادلة (٢) هي أنها تتيح مقارنة العوامل بتحليل معدلات نمو الإنتاجية بطريقة بقاء الأمور على ما هي عليه. أي أنه، بالإبقاء على الإنتاجية في قطاعات بعينها ثابتة (أي  $\forall i, t, y_{it} = y_{it-k}$ )، فإن المعادلة (٢) تتلخص في:

$$(٣) \quad \frac{\Delta Y_t}{Y_t} = \sum_{i \in \mathcal{L}} \Delta \theta_{it} \frac{y_{it}}{Y_{t-k}}$$

وقياساً على ذلك، نحصل على مركب النمو النسبي ضمن القطاع نفسه بالمحافظة على حصة العمالة في القطاع ثابتة، أي  $\theta_{it} = \theta_{it-k} \forall i, t$ . وإذا كان الأمر كذلك فإن المعادلة (٢) تتخذ الشكل البسيط التالي:

$$(٤) \quad \frac{\Delta Y_t}{Y_t} = \sum_{i \in \mathcal{L}} \theta_{it-k} \frac{\Delta y_{it}}{Y_{t-k}}$$

وهو ما يشبه مرة أخرى المكوّن ضمن القطاع نفسه في المعادلة (١) ولكنه مرجّح بإنتاجية العمالة على نطاق الاقتصاد ككل في فترة الأساس. وتفسيره مماثل - فهو يفسر معدلات النمو في إنتاجية العمالة بسبب التغيرات في إنتاجيات قطاعات بعينها مع المحافظة على حصة العمالة في القطاع ثابتة.

### تحليل نمو الإنتاجية لبلدان شمال أفريقيا إلى مكوناته

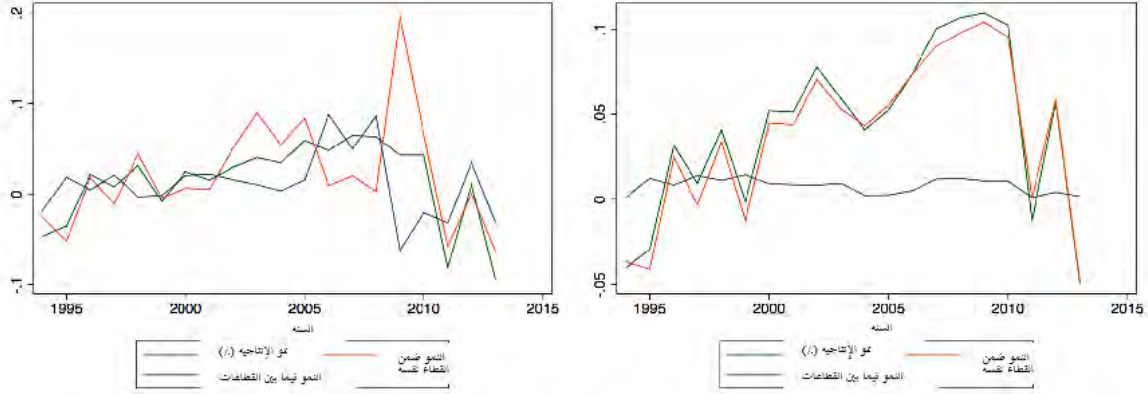
لقد اخترنا لهذا العمل التحليل أعلاه لمعدلات نمو الإنتاجية إلى مكونات ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات بسبب قابليته للتفسير من حيث معدلات النمو. وهو يتيح المقارنة وتجميع البيانات على نطاق البلدان بطريقة أكثر وضوحاً. وكمثال على الكيفية التي يمكن أن يبدو بها المكوّنان استخدمنا بيانات صادرة عن منظمة العمل الدولية لتقدير معدلات نمو الإنتاجية والمكونات ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات من المعادلة (٣) و(٤) لبلدان شمال أفريقيا. وتتضمن هذه البيانات، من جملة معلومات أخرى، بيانات عن إنتاجية القطاعات على نطاق الاقتصاد ككل وحصة العمالة في قطاعات بعينها. وتعد القطاعات المذكورة في البيانات تجميعات في مدونات التصنيف الصناعي الدولي الموحد في الزراعة والتعدين والصناعة التحويلية والإنشاء، وتجارة الجملة، والنقل، والاتصالات.

والتغيرات التي تطرأ سنة تلو الأخرى تؤدي إلى تقلبات شديدة في السلسلة الزمنية بما أن مقاييس الإنتاجية مشوشة للغاية (لا سيما في مجال التعدين). ومن أجل وضع تقدير تجريبي فقد وُضع الفارق الزمني على النحو التالي:  $(٢٠)_{k=3}$ .

(٢٠) تم إجراء نفس الحسابات باستخدام فوارق زمنية أطول، وهو ما أتاح سلسلة من مكونات النمو أكثر سلاسة قليلاً ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات. ومع ذلك، فإنه لم يغير كثيراً من العلاقة الشاملة للمكونات المهمة مع نمو إنتاجية العمالة في بلدان شمال أفريقيا.

الشكل ١:

تحليل متوسط نمو إنتاجية العمالة ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات بالتعدين (يسار) وبدونه (يمين) لبلدان شمال أفريقيا من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠١٣



يتم حساب إنتاجية العمالة، والنمو ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات باتباع المنهجية الواردة في المعادلة (٢)، ٤، ٣، على التوالي. ويقدم المخطط الأيمن نتائج هذه الحسابات بما في ذلك قطاع التعدين، بينما يستبعد المخطط الأيسر. المصدر: بيانات منظمة العمل الدولية.

وثمة مسألة هامة تتعلق بهذا التقدير وهي أن الإنتاجية النسبية في قطاع التعدين، إذا ما قورنت بالقطاعات الأخرى، تُعد أكثر إنتاجية بمقدار ١٠٠ مرة في المتوسط. ومن الواضح أن ذلك يعود إلى ارتفاع كثافة رأس المال في هذا القطاع. وعلى هذا النحو، فإن التغييرات الطفيفة التي تطرأ على الإنتاجية وحصص العمالة في قطاعات التعدين تؤدي إلى تباين كبير في الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل و"تجنب" التباين الناجم عن النمو ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات في قطاعات أخرى. وعليه، قمنا بتقدير معدلات نمو الإنتاجية وتحليله إلى مكوناته بوجود قطاع التعدين وبدونه. وبالنسبة لهذا الأخير، تم طرح إنتاجية قطاع التعدين من الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل  $Y_t$ .

ويبين الشكل ١ هذه الحسابات. فهو يرسم مخططاً للمقادير المتوسطة لنمو إنتاجية العمالة ومكوناته التي تم تحليلها لبلدان شمال أفريقيا، من عام ١٩٩٤<sup>(٢١)</sup> إلى ٢٠١٣. ويبين المخطط الأيسر النتائج، بما في ذلك قطاع التعدين في الاقتصاد. والملاحظ هو أهمية التحركات ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات في نمو إنتاجية العمالة في تلك البلدان. ومع ذلك، إذا نظرنا في المخطط، الذي يعرض النتائج المستقاة من الحسابات باستثناء قطاع التعدين، نجد أن الوضع مختلف. حيث نلاحظ أن التغييرات التي طرأت على إنتاجية العمالة بسبب حركة العمالة فيما بين القطاعات لا تسهم كثيراً في الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل. وبدلاً من ذلك، يبدو أن مكاسب الإنتاجية ضمن القطاع نفسه هي التي تقود نمو الإنتاجية في تلك الاقتصادات.

### دراسة الحالة الإفرادية لأغراض التوضيح

من أجل توضيح تحليل نمو إنتاجية العمالة أكثر، نأخذ حالة الجزائر والمغرب. وتبين اللوحة ألف في الجدول ١، أن الجزائر تكشف عن متوسط خسارة في إنتاجية العمالة في فترة الدراسة. ويبدو النمو فيما بين القطاعات، في المتوسط،

<sup>(٢١)</sup> تغفل السلسلة الملاحظات من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ بما أن معدلات النمو (ومكوناته) تحسب استناداً إلى الفرق الزمني الثالث.



العنصر المحرك لتلك الخسارة. ومن المثير للاهتمام، أنه عندما يُحسب نمو الإنتاجية ويُحلل إلى مكوناته باستبعاد قطاع التعدين (اللوحة باء)، نلاحظ وضعاً معاكساً.

الجدول ١

نمو إنتاجية العمالة وتحليله إلى مكوّنه ضمن القطاع نفسه وفيما بين القطاعات في بلدان شمال أفريقيا خلال الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠١٣

اللوحة (ألف) كافة القطاعات		اللوحة (باء) باستثناء قطاع التعدين				
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الناتج المحلي الإجمالي/ فرد	نمو الإنتاجية	النمو ضمن القطاع	النمو فيما بين القطاعات	نمو الإنتاجية	النمو ضمن القطاع	النمو فيما بين القطاعات
الجزائر	٪١,٧٥	٪١,٢٤	٪١,٠٨	٪٢,٣٢-	٪٣,١٨	٪٠,٢٢
مصر	٪٢,٤٩	٪٦,٢٣	٪١١,٠٨	٪٤,٨٤-	٪٦,٧٨	٪٠,١٤
ليبيا	٪٢,٣٧-	٪٩,٠٥-	٪١٢,٤٥-	٪٣,٣٩	٪٢,٨٥-	٪٠,٢٤
المغرب	٪٣,٠٨	٪٥,٤٠	٪٥,٣٩	٪٠,٠٣	٪٤,٤٠	٪١,٣٢
تونس	٪٢,٨٧	٪٥,٤٠	٪٥,٦٩	٪٠,٠٢-	٪٧,١٩	٪٠,٦٥
بلدان شمال أفريقيا*	٪١,٩٠	٪١,٣٥	٪٢,١٦	٪٠,٨٠-	٪٣,٧٤	٪٠,٤٢
تركيا	٪٢,٩٧	٪٧,٩٠	٪٧,٣٠	٪٠,٦٠	٪٤,٣٠	٪٣,٤٠
الهند	٪٥,٢٠	٪١٦,٨٠	٪١٥,٦٠	٪١,٢٠	٪١٣,٧٠	٪٣,١٠
السويد	٪٢,٠٦	٪٦,٥٥	٪٧,٩٩	٪١,٤٤-	٪٦,١٩	٪٠,٢٩-

ملاحظات: تعبر القيم المعروضة عن معدلات البلدان خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠١٣. ويعبّر نمو الناتج المحلي الإجمالي/فرد عن المتوسط السنوي لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي/فرد لبلدان. وقد جرى حساب نمو الإنتاجية (الخاتمان ٢ و ٥) وتحليله (الأعمدة ٣ و ٤ و ٦ و ٧) باتباع المنهجية الواردة في التذييل وباستخدام فارق زمني بثلاث سنوات. وتستثني اللوحة (باء) قطاع التعدين بالنظر إلى الارتفاع الكبير في إنتاجيته وانخفاض حصة العمالة فيه. \* لم يدرج كل من السودان وموريتانيا بسبب نقص البيانات. مصدر البيانات: بيانات إجمالي الناتج المحلي/الفرد من البنك الدولي والبيانات الأخرى من منظمة العمل الدولية.

ومتوسط نمو إنتاجية العمالة إيجابي طوال تلك الفترة ويبدو أن النمو فيما بين القطاعات يساهم في ذلك، في المتوسط. والسبب وراء هذا التغيير، كما ذكر آنفاً، هو الارتفاع الشديد في إنتاجية قطاع التعدين عند مقارنته بالقطاعات الأخرى. وفي المتوسط، تعد العمالة في قطاع التعدين أكثر إنتاجية بحوالي ٥٠ مرة من القطاعات الأخرى في البلد. ومن ثم، فإن حدوث تغييرات طفيفة في العمالة في ذلك القطاع ينعكس في حدوث تغييرات كبيرة في القطاع والإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل عن طريق المكون فيما بين القطاعات. ويرد ذلك في اللوحة اليسرى من الشكل ٢، حصص العمالة في قطاع التعدين ومكوّن نمو إنتاجية العمالة فيما بين القطاعات. والفكرة من هذه العملية هو الإثبات، باستخدام المنهجية الحالية، أن المكون فيما بين القطاعات يعكس بإيجابية (أو سلبية) تدفقات العمالة إلى قطاعات إنتاجية أكثر (أو أقل).

ومن جانب آخر، أظهر المغرب زيادة في نمو الإنتاجية، وفقا للجدول ١، في الفترة المعنية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن عنصر النمو فيما بين القطاعات يمثل حصة معقولة منه. وهذه هي الحال أيضا، عند استعراض نمو الإنتاجية باستثناء قطاع التعدين (اللوحة باء). ولتوضيح كيف تؤدي المكاسب في الإنتاجية ضمن القطاع نفسه إلى نمو في الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل، نضرب مثلا بقطاع النقل لذلك الاقتصاد. فهذا القطاع هو ثاني أكثر قطاعات الاقتصاد إنتاجية بعد التعدين. وعلاوة على ذلك، أثناء فترة التحليل يكشف هذا القطاع عن مكاسب كبيرة في الإنتاجية. وبناء عليه، فإنه بالنظر إلى النمو وإنتاجية العمالة ضمن هذا القطاع، نرى العلاقة بين نمو الإنتاجية في القطاعات التنافسية ومكاسب الإنتاجية على نطاق الاقتصاد ككل بفعل ذلك. وقد تم توضيح ذلك في اللوحة اليمنى من الشكل ٢. وهي تبين أن الزيادات في إنتاجية قطاعات بعينها تنعكس في إنتاجية الاقتصاد ككل على مستوى مكون النمو ضمن القطاع نفسه المستمد من التحليل الذي تم في المعادلة (٤).

### محاكاة اقتصاد من شركتين

حيث يكون الإنتاج في الشركة  $i$  في القطاع  $s$ :

$$Y_i = A_i K_i^\alpha L_i^\beta$$

لنفترض أن الشركتين تعملان في القطاع نفسه. ويُقدم الاستخدام الأمثل للعمالة ورأس المال بشروط من الدرجة

الأولى:

$$\beta A_i K_i^\alpha L_i^{\beta-1} = w$$

$$\alpha A_i K_i^{\alpha-1} L_i^\beta = r$$

أو بالشكل التالي،

$$K_i = \left( \frac{\alpha A_i L_i^\beta}{r} \right)^{1/(1-\alpha)}$$

$$L_i = \left( \frac{\beta A_i K_i^\alpha}{w} \right)^{1/(1-\beta)}$$

وبإعادة التوازن للمعادلة نحصل على الاستخدام الأمثل للعمالة على النحو التالي:

$$L_i^* = \left( \frac{\beta \left( \frac{\alpha}{r} \right)^{\alpha/(1-\alpha)}}{w} \right)^{(1-\alpha)/(1-\alpha-\beta)} A_i^{1/(1-\alpha-\beta)}$$

$$K_i^* = \left( \frac{\alpha \left( \frac{\beta}{w} \right)^{\beta/(1-\beta)}}{r} \right)^{(1-\beta)/(1-\alpha-\beta)} A_i^{1/(1-\alpha-\beta)}$$

ومنه، نحتاج إلى فرضية نطاق المسؤولية  $\alpha + \beta < 1$  لتتقاسم الشركتان الإنتاج. وإلا ستتولى الشركة الأكثر إنتاجية كل الإنتاج.

وتفترض أسواق العملة المحلية وأسواق الائتمان الدولية أن إجمالي المعروض من العملة يمثلته المتغير  $L$ . ويمكننا أن نبين بسهولة أن أجور السوق مع الشركتين تحدده المعادلة التالية:

$$L^{(1-\alpha-\beta)/(1-\alpha)} w - \left( \beta \left( \frac{\alpha}{r} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \right) \left( A_1^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} + A_2^{\frac{1}{1-\alpha-\beta}} \right)^{\frac{1-\alpha-\beta}{1-\alpha}} = 0$$

ومن ثم تكون العملة المستخدمة في الشركة ١ على النحو التالي:

$$L_1 - \frac{(A_1(K_1^*))^{\frac{1}{1-\beta}}}{(A_2(K_2^*))^{\frac{1}{1-\beta}} + (A_1(K_1^*))^{\frac{1}{1-\beta}}} L = 0$$

ونقوم بمحاكاة حالتين:

	Case 1	Case 2
$L$	100	100
$\alpha$	0.528	0.528
$\beta$	0.272	0.272
$A_1$	1	1
$A_2$	1	2
$r$	0.05	0,05

حيث تسند كثافة رأس المال والعمالة إلى مُعامل "نطاق التحكم":

$\alpha = 0.66 * 0.8 = 0.528$  and  $\beta = 0.34 * 0.8 = 0.272$ . وترد نتائج المحاكاة في الجدول التالي:

	Case 1	Case 2
$w$	0.72407	2.375
$K_1$	1405.6	279.41
$K_2$	1405.6	8941.2
$L_1$	50	3.03
$L_2$	50	96.97
$Y$	266.2	873.16

وهو الجدول الذي يبين بوضوح أن الناتج الكلي في  $Y$  تضاعف أكثر من ثلاث مرات في الحالة ٢.

ويحسب الرقم في النص بالحفاظ على جميع قيم المغيرات ولكن بتثبيت  $A_1 = 1$  وتنويع  $A_2$ . والسيناريوهان متناقضان. ففي السيناريو الأول، تم تخصيص العملة بشكل متماثل. ومن ثم يرد الناتج في هذا السيناريو في المعادلة التالية:

$$Y_{1E} = \left( \frac{\alpha 50^\beta}{r} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} (50)^\beta + A_2 \left( \frac{\alpha A_2 50^\beta}{r} \right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} (50)^\beta$$

ويتسم التوزيع في السيناريو الثاني بالكفاءة، ومن ثم نحصل على المعادلة التالية:

$$Y_E = K_1^* \alpha L_1^*{}^\beta + A_2 K_2^* \alpha L_2^*{}^\beta$$

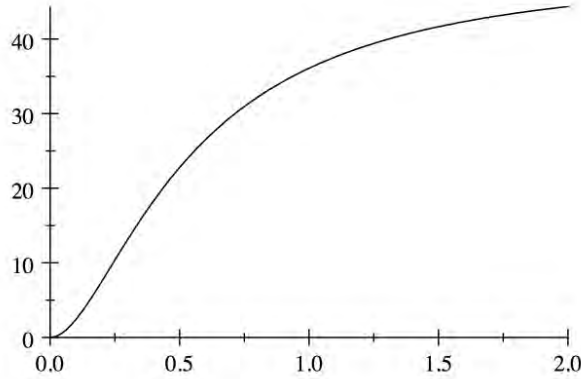
مع

$$L_i^* = \left( \frac{\beta \left( \frac{\alpha}{r} \right)^{\alpha/(1-\alpha)}}{w} \right)^{(1-\alpha)/(1-\alpha-\beta)} A_i^{1/(1-\alpha-\beta)}$$

و

$$K_i^* = \left( \frac{\alpha \left( \frac{\beta}{w} \right)^{\beta/(1-\beta)}}{r} \right)^{(1-\beta)/(1-\alpha-\beta)} A_i^{1/(1-\alpha-\beta)}$$

والفرق النسبي بين السيناريوهين يعطي خسارة الناتج من سوء التخصيص. ويورد الشكل أدناه هذه الخسارة في شكل معادلة  $d$ . حيث نعرف  $d$  لتكون  $A_2 = 2d + 1$ . والمعيار  $d$  هو إذن الانحراف المعياري (تشتت) لإنتاجية اقتصاد الشركتين. وهذا يؤدي إلى الرسم البياني التالي:



افتراضات التحديد في المبادرات قيود رأس المال

$$Y_i = A_i K_i^\alpha L_i^\beta$$

لنأخذ مرة أخرى دالة الإنتاج

ولنفترض أن بعض الشركات تعترضها قيود رأس المال وهو ما يعني  $rK_i \leq \mu_i$  أو، عندما يُجَدِّث القيد أثره

$$K_i = \mu_i / r$$

بحيث تعني قيود رأس المال شديدة الأثر أن:

$$Y_i = A_i \left(\frac{\mu_i}{r}\right)^\alpha L_i^\beta$$

وباللوغاريتمات:

$$\ln Y_i = \ln A_i + \alpha \ln K_i^* + \beta \ln L_i^*$$

وبافتراض أنه يتم الحصول على  $corr(A_i, \mu_i) = 0$ ، وهو تقديرٌ لأثر القيود، بانحدار الناتج على العمالة ويجسد القيد  $I_i$  (مقيّد)  $\in \{0, 1\}$ . ومن ثم فإن المعامل  $\beta$  في الانحدار

$$\ln Y_i = \beta_1 I_i (\text{constrained}) + \beta L_i + \eta_{sc} + \epsilon_i$$

يعكس  $\alpha \ln\left(\frac{\mu_i}{r}\right) - \ln K_i$ . وبعبارة أخرى، يتم بلوغ مقياس مباشر للقيد. ومع ذلك، لاحظوا أن الافتراض  $corr(A_i, \mu_i) = 0$  قوي جدا وغير واقعي إذا تمكن الوسطاء الماليون من التمييز بين الشركات المنتجة وغير المنتجة. والأرجح أن  $corr(A_i, \mu_i) < 0$ ، أي أن الشركات التي لديها  $A_i$  أعلى أقل عرضة للقيود. ثم  $t$  حيث

$$cov(I_i, \epsilon_i) < 0 \text{ و } \beta_1$$

تتحو إلى الانخفاض. وقد تم تجاهل هذه النقطة الهامة، بما أن هناك محاولة للحصول على حد أعلى لأثر القيود في هذا الصدد. وفرضية تحديد ذلك تجعل من الممكن حساب أرصدة رأس المال في سيناريو مخالف للواقع دون قيود بالدالة  $K/\frac{\mu_i}{r} = e^{-\beta_1/\alpha}$ . وللحصول على التعديل الصحيح، يؤخذ في الاعتبار أن العمالة ستتعدل نحو الأعلى في الشركات التي تعترضها قيود. وفي الواقع، ما الذي سيحدث في نموذج توازن عام سليم إذا ما رُفعت الأجور. لنفترض أن القوة العاملة العاطلة، بدلا من ذلك، ستكون كافية لسد العمالة الإضافية دون تغيير في الأجور. لاحظوا أن العمالة المثلى يعبر عنها بالدالة  $L_i = \left(\frac{\beta A_i K_i^\alpha}{w}\right)^{1/(1-\beta)}$  بحيث تكون الزيادة النسبية للعمالة على النحو التالي:

$$\frac{L_i}{L_i'} = \frac{\left(\frac{\beta A_i K_i^\alpha}{w}\right)^{1/(1-\beta)}}{\left(\frac{\beta A_i \left(\frac{\mu_i}{r}\right)^\alpha}{w}\right)^{1/(1-\beta)}}$$

Acemoglu, D., T. A. Hassan and A. Tahoun (2018). The power of the street: evidence from Egypt's Arab Spring. *The Review of Financial Studies*, vol. 31, No. 1, pp. 1-42.

Acemoglu, D., and J. A. Robinson (2000). Political losers as a barrier to economic development. *American Economic Review*, vol. 90, No. 2, pp. 126-130.

Adamopoulos, T., and others (2017). Misallocation, selection and productivity: a quantitative analysis with panel data from China. NBER Working Paper No. 23039. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Aghion, P., and others (2010). Volatility and growth: credit constraints and the composition of investment. *Journal of Monetary Economics*, vol. 57, No. 3, pp. 246-265.

Aghion, P., and A. V. Banerjee (2005). *Volatility and Growth*. Oxford, UK: University Press.

Aghion, P., and others (2005). Competition and Innovation: an Inverted-U Relationship. *Quarterly Journal of Economics*, vol. 1202, No. 2, pp. 701-728.

Aghion, P., T. Fally, and S. Scarpetta (2007). Credit constraints as a barrier to the entry and post-entry growth of firms. *Economic Policy*, vol. 22, No. 52, pp. 731-779.

Arezki, R., and T. Fetzer (2017). Political instability. *Mimeo*.

Avis, E., F. Finan, and C. Ferraz (2018). Do government audits reduce corruption? Estimating the impacts of exposing corrupt politicians. *Journal of Political Economy*, vol. 126, No. 5.

Bai, Y., and R. Jia (2016). Elite recruitment and political stability: the impact of the abolition of China's civil service exam. *Econometrica*, vol. 84, No. 2, pp. 677-733.

Baker, S. R., N. Bloom, and S. J. Davis (2013). Measuring economic policy uncertainty. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 131, No. 4, pp. 1593-1636.

Bandiera, O., A. Prat, and T. Valletti (2009). Active and Passive Waste in Government Spending: Evidence from a Policy Experiment. *The American Economic Review*, vol. 99, No. 4, pp. 1278-1308.

Banerjee, A. V., and L. Iyer (2005). History, institutions, and economic performance: the legacy of colonial land tenure systems in India. *American Economic Review*, vol. 95, No. 4, pp. 1190-1213.

Banerjee, A. V., and others (2016). E-Governance, accountability, and leakage in public programs: experimental evidence from a financial management reform in India. NBER Working Paper No. 22803. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Banerjee, A. V., and B. Moll (2010). Why Does Misallocation Persist? *American Economic Journal: Macroeconomics*, vol. 2, No. 1, pp. 189-206.

Bender, S., and others (2018). Management practices, workforce selection, and productivity. *Journal of Labor Economics*, vol. 36, No. 1, pp. S371-S409.

Bertrand, M., and others (2018). The glittering prizes: career incentives and bureaucrat performance. Available at <http://www.guoxu.org/docs/ias.pdf>.

Besley, T., and H. Mueller (2018a). Institutions, volatility, and investment. *Journal of the European Economic Association*, vol. 16, No. 3, pp. 604-649.

\_\_\_\_\_ (2018b). Predation, protection, and productivity: a firm-level perspective. *American Economic Journal: Macroeconomics*, vol. 10, No.2, pp.184-221.

Besley, T., and T. Persson (2009). The origins of state capacity: property rights, taxation, and politics. *American Economic Review*, vol. 99, No. 4, pp. 1218-1244.

\_\_\_\_\_ (2010). State capacity, conflict, and development. *Econometrica*, vol. 78, No. 1, pp. 1–34.

Bils, M., P. J. Klenow, and C. Ruane (2017). Misallocation or mismeasurement? Working Paper No. 599, available at [http://siepr.stanford.edu/sites/default/files/publications/599wp\\_1.pdf](http://siepr.stanford.edu/sites/default/files/publications/599wp_1.pdf).

Bloom, N. (2009). The impact of uncertainty shocks. *Econometrica*, vol. 77, No. 3, pp. 623-685.

Bloom, N., and J. Van Reenen (2010). Why do management practices differ across firms and countries? *Journal of Economic Perspectives*, vol. 24, No. 1, pp. 203-224.

Bloom, N., M. Schankerman, and J. Van Reenen (2013). Identifying technology spillovers and product market rivalry. *Econometrica*, vol. 81, No. 4, pp. 1347-1393.

Buera, F. J., J. P. Kaboski, and Y. Shin (2011). Finance and development: a tale of two sectors. *American Economic Review*, vol. No. 5, pp. 1964-2002.

Campante, F. R., and D. Chor (2012). Why was the Arab world poised for revolution? Schooling, economic opportunities, and the Arab Spring. *Journal of Economic Perspectives*, vol. 26, No. 2, pp. 167-188.

Caselli, F., and N. Gennaioli (2013). Dynastic management. *Economic Inquiry*, vol. 51, No. 1, pp. 971-996.

Castro, R., G. L. Clementi, and G. Macdonald (2009). Legal institutions, sectoral heterogeneity, and economic development. *The Review of Economic Studies*, vol. 76, No. 2, pp. 529-561.

Chekir, H., and I. Diwan (2014). Crony capitalism in Egypt. *Journal of Globalization and Development*, vol. 5, No. 2, pp. 5, No. 2.

Claessens, S., and L. Laeven (2003). Financial development, property rights, and growth. *The Journal of Finance*, vol. 58, No. 6, pp. 2401-2436.

De Clercq, D., and H. P. Bowen (2008). Institutional context and the allocation of entrepreneurial effort. *Journal of International Business Studies*, vol. 39, No. 4, pp.747-768.

Coate, S., and S. Morris (1995). On the form of transfers to special interests. *Journal of Political Economy*, vol. 103, No. 6, pp. 1210-1235.

Dal Bo, E., F. Finan and M. Rossi (2013). Strengthening State Capabilities: The Role of Financial Incentives in the Call to Public Service. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 128, No. 3, pp. 1169-1218.

Djankov, S., and R. Ramalho (2009). Employment laws in developing countries. *Journal of Comparative Economics*, vol. 37, No. 1, pp. 3-13.

Draca, M., and others (2017). On Target ? The Incidence of Sanctions Across Listed Firms in Iran. CATE Online Working Paper Series 372. Available at <https://ideas.repec.org/p/cge/wacage/372.html>.

Dreher, A., and F. Schneider (2006). Corruption and the shadow economy: an empirical analysis. *Public Choice*, vol. 144, No. 1, pp. 215-238.

Duarte, M., and D. Restuccia (2010). The role of the structural transformation in aggregate productivity. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 125, No. 1, pp. 129-173.

Duenwald, C., and N. Tamirisa (2018). *Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia*. Washington, D.C.: IMF.

Faccio, M. (2006). Politically connected firms. *American Economic Review*, vol. 96, No.1, pp. 369-386.

Faccio, M., R. W. Masulis, and J. J. McConnell (2006). American Finance Association Political Connections and Corporate Bailouts. *The Journal of Finance*, vol. 61, No. 6, pp. 2,597-2,635.

Fetzer, T., and S. Kyburz (2018). Cohesive institutions and political violence. CAGE Online Working Paper Series 377. Available at <https://ideas.repec.org/p/cge/wacage/377.html>.

Fisman, R. (2001). Estimating the value of political connections. *American Economic Review*, vol. 91, No. 4, pp. 1095-1102.

Gatti, R., and others (2013). *Jobs for Shared Prosperity: Time for Action in the Middle East and North Africa*. Washington, D.C. : World Bank.

Goldstein, M., and C. Udry (2008). The profits of power: land rights and agricultural investment in Ghana. *Journal of Political Economy*, vol. 116, No. 6, pp. 981-1022.

Haltiwanger, J., S. Scarpetta, and H. Schweiger (2014). Cross country differences in job reallocation: the role of industry, firm size and regulations. *Labour Economics*, vol. 26, pp. 11-25.

Hassan, T. A., and others (2017). Firm-level political risk: measurement and effects. NBER Working Paper No. 24029. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.



Holmes, T. J., and J. A. Schmitz (2010). Competition and productivity: a review of evidence. *Annual Review of Economics*, vol. 2, No. 1, pp. 619-642.

Hsieh, C-T., and P. J. Klenow (2009). Misallocation and Manufacturing TFP in China and India. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 124, No. 4, pp. 1403-1448.

Hsieh, C-T, and others (2018). The allocation of talent and U.S. economic growth. NBER Working Paper No. 18693. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

International Monetary Fund (IMF) (2018). *Public Wage Bills in the Middle East and Central Asia*. Washington, D.C.: IMF.

Iyer, L., and A. Mani (2012). Traveling agents: political change and bureaucratic turnover in India. *Review of Economics and Statistics*, vol. 94, No. 3, pp. 723-739.

Jaramillo, A., and T. Melonio (eds) (2011). Breaking even or breaking through: reaching financial sustainability while providing high quality standards in Higher Education in the Middle East and North Africa. Available at <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/23990/650540WP00P126000final0808020110v3.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.

Johnson, S., J. McMillan, and C. Woodruff (2002). Property rights and finance. *American Economic Review*, vol. 92, No. 5, pp. 1335-1356.

Kalemli-Ozcan, S., and B. E. Sorensen (2012). Misallocation, property rights, and access to finance: evidence from within and across Africa. Research Brief in Economic Policy, Cato Institute. Available at [https://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/research\\_brief\\_no\\_7.pdf](https://object.cato.org/sites/cato.org/files/pubs/pdf/research_brief_no_7.pdf).

Kaufmann, D., A. Kraay, and M. Mastruzzi, M. (2011). The worldwide governance indicators: methodology and analytical issues. *Hague Journal on the Rule of Law*, vol. 3, No. 2. pp. 220-246.

Khan, A. Q., A.I. Khwaja, and B.A. Olken (2016). Tax farming redux: Experimental evidence on performance pay for tax collectors. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 131, No. 1, pp. 219-271.

Khwaja, A. I., and A. Mian (2005). Do lenders favor politically connected firms? Rent provision in an emerging financial market. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 120, No. 4, pp. 1371-1411.

Kuntchev, V., and others (2012). What have we learned from the Enterprise Surveys regarding access to finance by SMEs? Policy Research Working Paper WPS6670. Washington, D.C., World Bank.

Kuznets, S. (1966). *Modern Economic Growth: Rate, Structure, and Spread*. New Haven, CT: Yale University Press.

Loayza, N. V., A. M. Oviedo, and L. Servén (2004). Regulation and macroeconomic performance. Policy research paper series. Washington, D.C.: World Bank.

\_\_\_\_\_ (2005). The impact of regulation on growth and informality – Cross-country evidence. World Bank Policy Research Paper No. 3623. Available at [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=755087](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=755087).

Macchiavello, R. (2008). Public sector motivation and development failures. *Journal of Development Economics*, vol. 86, no. 1, pp. 201-213.

Mankiw, G. N., D. Romer, and D. N. Weil (1992). A contribution to the empirics of economic growth. *The Quarterly Journal of Economics*, vol. 107, No. 2, pp. 407-437.

Martinez-Bravo, M., and others (2014). Political reform in China: the effect of local elections. Available at [http://www.cirje.e.u-tokyo.ac.jp/research/workshops/twid/twid2016/twid0601\\_5.pdf](http://www.cirje.e.u-tokyo.ac.jp/research/workshops/twid/twid2016/twid0601_5.pdf).

McMillan, M., D. Rodrik, and I. Verduzco-Gallo (2014). Globalization, structural change, and productivity growth, with an update on Africa. *World Development*, vol. 63, pp. 11-32.

Midrigan, B. V., and D. Y. Xu (2018). Finance and misallocation : evidence from plant-level data. *The American Economic Review*, vol. 104, No. 2, pp. 422-458.

Mueller, H. (2015). Insulation or patronage: Political institutions and bureaucratic efficiency. *B.E. Journal of Economic Analysis and Policy*, vol. 15, No. 3, pp. 961-996.

Parente, S. L., and E. C. Prescott (1999). Monopoly rights: a barrier to riches. *American Economic Review*, vol. 89, No. 5, pp. 1216-1233.

Patrinos, H. A., and C. E. Montenegro (2014). Comparable estimates of returns to schooling around the world. Policy Research Working Paper Series 7020, The World Bank. Available at <https://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/7020.html>.

Pissarides, C. A., and M. A. Véganzonès-Varoudakis (2006). Labor markets and economic growth in the MENA region. In *Explaining Growth in the Middle East*, J. B. Nugent and M. H. Pesaran, eds.

Ponticelli, J., and H. J. Voth (2017). Austerity and anarchy: budget cuts and social unrest in Europe, 1919–2008. Working Papers 676, Barcelona Graduate School of Economics. Available at <https://ideas.repec.org/p/bge/wpaper/676.html>.

Poschke, M. (2009). Employment protection, firm selection, and growth. *Journal of Monetary Economics*, vol. 56, No. 8, pp. 1074-1085.

Psacharopoulos, G., and H. A. Patrinos (2004). Returns to investment in education: A further update. *Education Economics*, vol. 12, No. 2, pp. 111-134.

Ranasinge, A., and D. Restuccia (2018). Financial frictions and the rule of law. NBER Working Paper No. 24546. Paper Series. Available at <https://www.nber.org/papers/w24546.pdf>.

Restuccia, D., and R. Rogerson (2017). The causes and costs of misallocation. *Journal of Economic Perspectives*, vol. 31, No. 3, pp. 151-174.

Rijkers, B., C. Freund, and A. Nucifora (2012). The perils of industrial policy evidence from Tunisia. Available at [http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/PerilsofIndustrialPolicy\\_Tunisia.pdf](http://siteresources.worldbank.org/FINANCIALSECTOR/Resources/PerilsofIndustrialPolicy_Tunisia.pdf).

Stepanyan, A., and L. Leigh (2015). Fiscal policy implications for labor market outcomes in middle-income countries. IMF Working Paper 15/17. Washington, D.C.: IMF.

Syrquin, M. (1988). Patterns of structural change. In *Handbook of Development Economics*, H. Chenery and T. N. Srinivasan, eds. Elsevier.

Timmer, M., and G. and K. de Vries (2014). Patterns of Structural Transformation in Developing Countries. GGDC Research Memorandum, 149. Available at <http://www.ggdc.net/publications/memorandum/gd149.pdf>.

World Bank (2017). *Doing Business 2017: Equal Opportunity for all*. Washington, D.C.: World Bank.

\_\_\_\_\_ (2018). *Doing Business 2018: Reforming to Create Jobs*. Washington, D.C.: World Bank.

Xu, G. (2017). The costs of patronage: evidence from the British empire. *Forthcoming, American Economic Review*, vol. 108, No. 11, pp. 3170-3198.